

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

أزمة اللاجئين في إفريقيا  
شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

إبراهيم تيغامونين .

إعداد الطالبة:

دلال بوالظمين .

لجنة المناقشة

أ/ حكيم غريب ..... رئيسا.

أ/ حمزة غول ..... عضوا مناقشا.

أ/ إبراهيم تيغامونين ..... مشرفا ومقررا.

جوان 2017



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

أزمة اللاجئين في إفريقيا

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

إبراهيم تيغامونين .

إعداد الطالبة:

دلال بوالظمين .

لجنة المناقشة

أ/ حكيم غريب.....رئيسا.

أ/ حمزة غول.....عضوا مناقشا.

أ/ إبراهيم تيغامونين.....مشرفا ومقررا.

جوان 2017

# استهلال

" لقد فقدنا بيوتنا... التي كانت تمدنا بألفة الحياة اليومية

لقد فقدنا حرفتنا التي كانت تمدنا بالثقة... بأن لنا وظيفة وحاجة في هذه الحياة

لقد فقدنا لغتنا... التي كانت تعني التفاعل الطبيعي وبساطة الإيماء...

والتعبير التلقائي عن المشاعر

تركنا أقاربنا ليواجهوا الموت...

كل ذلك... أدى إلى تمزيق حياتنا الخاصة. "

حنا أرندت

مفكرة وباحثة ألمانية

## شكر و تقدير

"من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد"

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا البحث

نخص بالذكر الأستاذ المحترم "تيغامونين إبراهيم" الذي نصحنا وأرشدنا من خلال إشرافه

على عملنا بكل تفاني وتابعا خطوة بخطوة

كما نتقدم بالشكر إلى كل:

أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وعلى رأسهم السيد مدير الدراسات

الأستاذ: "لقمان مغراوي، والأستاذ: لراري علي، الأستاذ: فاتح خننو

وزملاء الدراسة: رميساء، سليمان، طاهر

إلى كل الطاقم الإداري بالمدرسة: جمال، دليلة، وافية، نسيمه

ونشكر في الأخير كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

# الإهداء

نهدي هذا العمل إلى جميع أفراد عائلتنا ، أقاربنا، أصدقائنا  
الأوفياء وزملائنا في الدراسة.

# مقدمة

## مقدمة

عانت معظم الدول الإفريقية من الاستعمار الأوروبي لفترات طويلة من الزمن، إلا أنها تحصلت على استقلالها في ستينات القرن الماضي، ووجدت نفسها أمام معضلات حقيقية في نظمها السياسية، وفي هذا الصدد يرى "صامويل هنتنغتون" **Samuel Huntington**: في كتابه الموجة الثالثة "أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات متميزة بتسييس عام للقوى الاجتماعية والمؤسسات، هذا التسييس يتم في ظل بيئة تتميز بغياب درامي لهيئات الوساطة القادرة على تنظيم وإدارة النزاعات بشكل فعال بين مختلف الجماعات الاجتماعية والمؤسسات، فكل جماعة توظف الوسائل التي تعكس طبيعتها الخاصة وقدراتها، إنها مجتمعات غير قادرة على تهذيب وضبط الفعل السياسي". وترتبط أفريقيا ارتباطاً وثيقاً بأزمي الدولة والتنمية المتجذرتين فيها، وكذا طبيعة الدولة الهشة الموروثة عن الاستعمار أسهمت بشكل كبير في تفاقم الأزمة وأفضت إلى الصراعات العرقية والتناحر السياسي بين النخب المتنافسة إلى فرار الملايين من السكان إلى مناطق أكثر أمناً سواء داخل الإقليم محل الصراع أم خارجه.

وتعتبر أزمة اللاجئين في العالم وفي إفريقيا خصوصاً أحد المعضلات البارزة والرئيسية في القارة، حيث حظيت باهتمام بالغ على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة الدولية لارتباطها الوثيق بالأمن الإنساني، وبسبب تعاضم آثارها وتدخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه الأزمة لتضاف لإفريقيا أزمة أخرى على غرار أزمات الهوية والشرعية والتغلغل، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة إفريقية.

وعلى الرغم من وجود اتفاق مبدئي على اتساع نطاق أزمة اللاجئين في القارة الإفريقية، فإنه من الصعب تحديد نطاقها الحقيقي وبالذات لاجئي الحروب الأهلية، حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "HCR" وذلك بسبب الفوضى العارمة التي تسود حالات الطوارئ التي تنشأ على إثر الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية. وتعد بذلك إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، بل وكانت الأكثر تضرراً، ففي أواخر عام 2015، كان هناك حوالي 16 مليون لاجئ في إفريقيا. إما نزحوا أو أجبروا على الفرار إلى بلدان أخرى داخلية، أي حوالي ثلث (3/1) عدد اللاجئين على مستوى العالم.

## الإطار المنهجي و المفاهيمي و النظري

### 1-الإطار المنهجي:

#### 1-المشكلة البحثية \* اشكالية الدراسة \*

تعتبر أزمة اللاجئين في أفريقيا من أعقد الأزمات التي تعاني منها القارة، وذلك لارتباطها الوثيق بعدة أسباب متداخلة ومتعددة، من بينها: الصراعات والحروب العرقية، التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة، الامراض والأوبئة ضف إليها الأخطار البيئية والكوارث الطبيعية، وهي على صلة بالأزمات التي تعاني منها القارة، وأحسن نموذج لفهم هذه الأزمة، هو "إقليم كيفو" شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناءا علي ما سبق نطرح المشكلة البحثية التالية:

❖ كيف تؤثر أزمة اللاجئين في إقليم "كيفو" على الاستقرار السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاقتها بدول الجوار؟

و تنصب تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة تساؤلات فرعية هي:

- 1 - ما هو دور الدولة الفاشلة، في تقاوم أزمة اللاجئين على المستوى المحلي والإقليمي؟
- 2 - هل يشكل البعد الإثني المحدد الرئيسي لأزمة اللاجئين في "إقليم كيفو"، أم مجرد ذريعة لإدارة الرهانات السياسية الإقليمية بين الكونغو الديمقراطية ودول الجوار؟
- 3 - ما علاقة الرهانات السياسية-الإثنية لدول جوار الكونغو الديمقراطية بتوازنات أزمة اللاجئين في "إقليم كيفو"؟
- 4 - ما هي المقاربة الأكثر فعالية لتسوية أزمة اللاجئين في "إقليم كيفو" خاصة وإفريقيا عامة؟

### 2-مجالات الدراسة

#### \* المجال المكاني:

يمكننا تحديد المجال المكاني لموضوع أزمة اللاجئين في أفريقيا : شرق جمهورية الكونغو نمودجا، في كل أفريقيا ونخصص دراستنا في شرق الكونغو الديمقراطية ( إقليم كيفو ) باعتبار أنها دولة منتجة ومصدرة

لللاجئين في آن واحد، وكامل منطقة البحيرات العظمى (أوغندا، رواندا، بورندي، تنزانيا، زامبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية).

### \*المجال الزمني:

حددنا المجال الزمني لموضوع أزمة اللاجئين في أفريقيا : شرق جمهورية الكونغو نموذجا، منذ فترة تزايد الصراعات الإثنية والإبادات العرقية في العالم بعد الحرب الباردة وتحديدا من سنة 1996 مع بداية النزاع الكونغولي الأول وتأثيره على مسار الاستقرار السياسي لهذه الدولة، إلى يومنا هذا.

### \*المجال الموضوعي:

سوف نتناول الدراسة أزمة اللاجئين في أفريقيا بكل أبعادها وتداعياتها سواء على بلدان المنشأ والملجأ، وأخذنا نموذج شرق الكونغو الديمقراطية في هذه الدراسة وركزنا في ذلك على البعد الإثني كمنطلق أساسي في إدارة الرهانات الجيوسياسية في المنطقة ومدى انعكاسها على تحقيق السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### 3-الفرضيات:

هي عبارة عن إجابة مؤقتة بناء على التساؤلات السابقة و لمعالجة المشكلة البحثية، ولتسهيل بحثنا هذا قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات التفسيرية التالية:

#### الفرضية الرئيسية:

تزداد أزمة اللاجئين في إفريقيا تعقيدا بالاستمرار والتصعيد مع استمرار وضع "الدولة الفاشلة".

وتتدرج تحتها مجموعة من الفرضيات

1- كلما فشلت العلاقات الجوارية بين دول المنطقة ازدادت الرهانات الإثنية الجوارية لأزمة اللاجئين تعقيدا.

2- تشكل النزاعات الإثنية في إفريقيا مجال تجاذب لإدارة الرهانات جيو-سياسية بين دول الجوار.

3- آثار الأزمة الاقتصادية والسياسية تعتبر مصدر إذكاء أزمة اللاجئين ببعدها الإثني والإنساني.

### 4- أهمية الدراسة:

#### \* الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه والذي يعد ذو أهمية كبرى في حقل العلاقات الدولية، باعتباره من الموضوعات الجديدة للأمن ومحاولة تفسير المظاهر المعقدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحداثة من منظور أمني. وقد تزايد دور المجتمع الدولي فيما يخص إدارة مشكلة اللاجئين والأزمات المصاحبة لها، خصوصا بعد الإبادات العرقية والجماعية رواندا في سنة 1994، البوسنة سنة 1995، أين تفاقمت أزمة اللاجئين وزادت حدتها مؤخرا بعد الحراك العربي، خصوصا فرار الآلاف من السوريين إلى دول الجوار، أوروبا خصوصا. وفي محاولة لفهم ديناميكيات النزاعات و الاستقرار في القارة الأفريقية باعتبارها مصدرا لتهديد الأمن العالمي.

#### الأهمية العملية:

تعد القارة الأفريقية فضاءا جيو استراتيجيا مهما للجزائر، وباعتبارها من القوى المؤثرة والرائدة أفريقيا ونظرا للأزمات الحادة التي تعاني منها الجزائر في جوارها الإقليمي، والتي باتت تهدد أمنها القومي، وذلك من منطلق عدوى الانتشار وهو موضوع دراستنا حيث أن أزمة اللاجئين في أفريقيا: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا كيف أثرت على استقرارها وعلى النسق الإقليمي للمنطقة ككل.

بالإضافة إلى الأهمية العلمية والعملية توجد مبررات ذاتية لاختيار مثل هذه الدراسة :

- ✓ انتمائنا إلى القارة الأفريقية وبالتالي انشغالنا بقضاياها ومحاولة إيجاد حلول عقلانية لها.
- ✓ البعد الإنساني للموضوع ومعاونة اللاجئين خاصة الأطفال والنساء وما يتعرضون له من كل أنواع الاضطهاد والظلم والتسلط .
- ✓ افتقار المكتبة الجامعية لمثل هذه المواضيع، وعدم وجود مراكز ومخابر بحث خاصة بالشؤون الإفريقية.

## مقدمة

✓ الأهم من كل هذا ولنكون منطقيين في اختيارنا، فالموضوع له علاقة بما قدمناه في مذكرة الليسانس وشغفنا الكبير بالقارة الأفريقية ومنطقة البحيرات العظمى على وجه الخصوص محاولة منا التخصص في هذا الشأن.

### 5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ إبراز الصورة الحقيقية لأزمة اللاجئين في أفريقيا وتوضيح تأثيراتها وانعكاساتها على البيئتين الإقليمية والدولية .
- ✓ فهم تداعيات أزمة اللاجئين على إقليم كيفو وتحديدًا على تحقيق الاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ✓ الوصول إلى تبني تصور أفريقي واحد للحد من هذه الظاهرة المتجذرة في القارة والمصاحبة للدول المنهارة والفاشلة.
- ✓ إدراك الأبعاد الإنسانية لأزمة اللاجئين ومدى ارتباطها بالأمن الإنساني ، باعتبارها من أبرز القضايا الإنسانية الراهنة المؤثرة في النظام الدولي.
- ✓ محاولة إسقاط حالة "أزمة اللاجئين في إقليم كيفو" وما انجر عنها من عنف متأصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات العظمى ككل، على الجزائر. وسيناريوهات تأزم جوارها وفضائها الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها البلاد وخصوصًا قضية الهجرة غير الشرعية وكذا ظاهرة تقادم اللاجئين فيها ( اللاجئين الصحراويين والماليين والليبيين والسوريين والأفارقة من الساحل الأفريقي ) في ظل عدم وجود هيئة تعنى بشؤونهم وغياب استراتيجية لتنظيمهم وحمايتهم ووقوعهم تحت وطأة التجاذبات الإقليمية بين دول الجوار

### 6-المناهج و الاقترابات:

إن دراستنا "لأزمة اللاجئين في أفريقيا: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجًا"، يفرض علينا عدم الاكتفاء بمنهج واحد أو اقتراب واحد، وذلك لاختلاف الظواهر محل الدراسة، لذا قمنا بتوظيف منهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة، كما اعتمدنا على اقتراب النخبة، اقتراب التبعية والتفاعل السياسي.

## مقدمة

كما وظفنا المستوى الوصفي، المستوى التحليلي والمستوى الاستنباطي ومن الأدوات البحثية التي استخدمناها في دراستنا: الجداول الإحصائية، الرسوم البيانية والخرائط.

### منهج تحليل المضمون:

هو أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر ويعرف منهج تحليل المضمون أيضا على أنه طريقة لتحليل المعطيات تحليلا كميا وكيفيا من موثيق، وخطابات، و اتفاقيات، قوانين ..... قراءة تحليلية معمقة لمعرفة زوايا وحيثيات المضمون الحقيقي لمختلف هذه المعطيات. ونستخدم هذا المنهج في دراستنا من خلال تحليل مختلف الصكوك القانونية المنظمة لظاهرة اللجوء.

### منهج دراسة الحالة:

هو ذلك المنهج الذي يستدعي جمع البيانات والمعطيات حول ظاهرة ما أو عينة ما أو مجتمع ما..... إلخ. وقد قمنا باستخدام هذا المنهج في دراسة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعمق فيها قصد الوصول إلى استنتاجات عامة.

أما عن الإقترابات: هي طريقة للتقرب من الظاهرة محل الدراسة بعد اكتشافها وتحديد ما قصد تفسيرها من الزاوية التي ينظر إليها الباحث.

اقتراب النخبة : هو الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية لها نفوذ في المجتمع والدولة، ولها من الإمكانيات المادية والفكرية والتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات أي تركيز السلطة والقوة في يد أقلية وعدم انتشارها. وهنا تبرز أهمية هذا الاقتراب في دراستنا أين سنعالج إشكالية النخبة الحاكمة في أفريقيا وعلاقتها بالأزمات المتجذرة فيها ومنها أزمة اللاجئين.

اقتراب التبعية: يحاول تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية الخاصة بالتقدم والتخلف وفقا للتقسيم الدولي بين الشمال والجنوب ، واعتبار النظام الدولي وحدة أساسية للتحليل بين المركز والمحيط. وفي هذه الدراسة حاولنا تفسير علاقة أزمة اللاجئين في أفريقيا وتسخها بالإستعمار الأروبي وتبعاته بعد استقلال الدول الأفريقية وخصوصا في مشكلة الولاءات للخارج ومنه أزمة بناء الدولة في أفريقيا.

اقترب التفاعل السياسي: من رواده " نعومي شازان " « Naoumi Chazan » هو عبارة عن مركب تحليلي شامل وكلي للظاهرة السياسية حيث يحاول استيعاب كل مكونات الظاهرة وهو متعدد المستويات والأبعاد ( السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية,,,,,) ولفهم أزمة اللاجئين في أفريقيا وشرق الكونغو الديمقراطية كنموذج كان لابد من استعماله لفهم هذه الأزمة المعقدة والتي تتشابك فيها كل الأبعاد.

7- أدوات جمع المعلومات والبيانات ( الأدوات البحثية): الجداول الإحصائية، الرسوم البيانية، والخرائط.

### 8- الأدبيات السابقة والدراسات السابقة:

لا يمكن اجراء أي دراسة دون الحصول علي بيانات ومعلومات حولها، ولأجل هذا اعتمدنا ثلاثة مصادر هي:

\*المصادر الاولية المتعلقة بالموضوع مثلة في: اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 والبرتوكول الخاص بوضع اللاجئين سنة 1967 بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969 واتفاقية كمبالا لسنة 2009، هذا على غرار العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات المنشأة في هذا الشأن. أما بخصوص أمهات الكتب في هذا الموضوع فهي قليلة باعتبار الموضوع جديد في حقل العلاقات الدولية فنجد بعض الإسهامات القليلة في هذا الشأن: كتاب بعنوان: "إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي" سنة 2007 لمؤلفه عبد الحميد الوالي والذي تحدث فيه عن مظاهر اللجوء وتفاقمها في العالم وفي المنطقة العربية خصوصا من منظور إنساني.

\*المصادر الثانوية: الموجودة في ثنايا الكتب العادية والتي تتحدث بصفة عامة عن التهديدات الجديدة للأمن والدراسات والأطروحات العديدة والمقالات التي نشرت حول الموضوع.

\*المصادر الالكترونية: وهي متمثلة في مجموع المعلومات التي استقينها من مختلف المواقع المتعلقة بالموضوع من الشبكة العنكبوتية/ الانترنت.

\*الدراسات السابقة: نجد دراسة صادرة سنة 1982 ل: أمر برهان الله، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، وهي أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة .

## ب - الإطار المفاهيمي و النظري

### 1/ الإطار المفاهيمي:

لدراسة أي ظاهرة علمية في العلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما يجب الرجوع الي التعرف على المفاهيم ذات الصلة بهذا الموضوع:

### تحديد المصطلحات

#### 1/ طالب اللجوء : Demandeur d'asile

هو الشخص الذي فر من بلده الأصلي وطلب الحصول على وضع "اللاجئ" في بلد آخر. ولقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 على حق اللجوء وذلك في المادة 14: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد."

#### 2/ اللاجئ : Réfugié

هو "الشخص الذي ترك بلده ولا يستطيع العودة إليه بسبب الخوف من الاضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، الإنتماء إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة".

#### 3/ الشخص النازح : Personne déplacée

هو "الشخص الذي ترك مسكنه أو مأواه بسبب الخوف من أن يكون مضطهدا، لكن لم يعبر الحدود الدولية".

#### 4/ المهاجر الاقتصادي : Migrant économique

هو "الشخص الذي ترك مسكنه أو موطنه « Foyer » للبحث عن شروط أفضل للحياة والعمل في مكان آخر".

#### 5/ اللجوء :Asile

هو "قرار الدولة بمنح الحماية على إقليمها للأشخاص الذين تركوا دولتهم فرارا من الاضطهاد أو خطر جدي".

### 6/ الحماية المؤقتة : Protection temporaire

هي إجراء تبنته بعض الدول يهدف إلى حماية الأشخاص الفارين جماعيا في حالات النزاع والعنف العام. فهو عبارة عن حماية بصفة مؤقتة دون تحديد مسبق لوضع الأشخاص الموجودين تحت الحماية المؤقتة.

### 7/ إعادة التوطين Réinstallation:

هو "نقل أو تحويل Transfert الأفراد المتواجدين في بلد ما أين يبحثون عن ملجأ إلى بلد آخر يقبل بهم على أراضيه".

### 8/ الترحيل Rapatriement:

هي الحالة التي يعود فيها الأشخاص بإرادتهم إلى بلدهم الأصلي أو في إطار برامج من بلد الملجأ تهدف إلى تشجيع الترحيل.

### 9/ الرد: Refoulement

يكون عندما يعاد طالب اللجوء أو اللاجئ بالقوة إلى البلد الذي فر منه وهو ما يعرف بالترحيل القسري « Rapatriement forcé »

### 10/ مبدأ حظر الرد Principe de Non-refoulement:

هو مبدأ أساسي في حقوق اللاجئين ، ويمنع الدول من إعادة اللاجئين بأي شكل من الأشكال لإحدى الدول أو الأقاليم، أين تكون حياتهم أو حريتهم معرضة للخطر.

### 2/ الاطار النظري

من خلال الاطار النظري لدراستنا سوف نتطرق إلى أهم النظريات والمقاربات التي سنعتمد عليها من خلال دراستنا، ولعل أهمها :

## مقدمة

✓ **النظرية الاجتماعية** : هي التي تحاول ربط العلاقة بين تقاوم عدد اللاجئين وزيادة تدفقهم مع حالة اللاندماج التي تعترضهم، وبالتالي تحدث الفجوة بين من له حق المواطنة ومن لا يمكنه اكتسابها وبالتالي انفجار عنف اجتماعي يصل على حد النزاع.

✓ **نظرية النزاع الممتد (المتأصل)**: يرى إدوارد آزار **Edward Azar** مفهوم النزاع، المنطلق على ما أسماه "النزاعات الاجتماعية المرجأة **Protected conflicts** التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم" كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.

✓ **نظرية الاحتياجات الاقتصادية**: ويرى صاحب هذه النظرية ماسلو **Masslo** أن استقرار الدول مرتبط بمدى تلبية الدولة احتياجات الفرد، والتي ترتبها في شكل هرمي على أساس الأولويات. في أسفل الهرم نجد الحاجات الأساسية - الاجتماعية ثم تحقيقها يتطلب تحقيق الاستقرار و الامن، وفي القمة نصل إلى تحقيق الذات، فإذا لم تتحقق إحدى هذه المتطلبات يحدث خلل ومنه يحدث النزاع.

✓ **مقاربة الدولة الفاشلة**: من المقاربات التي ظهرت بعد الحرب الباردة بعد التغيرات التي طرأت على النظام الدولي والتغير في مفهوم النزاعات، التي كانت سببها الدول الضعيفة وتفكك العديد من الدول، فمصطلح الدولة الفاشلة **Failed state** يعبر عن كيف تؤثر هذه الدول على استقرار العالم بعد الحرب الباردة؟ فهي ضمن دائرة مغلقة، ليس لها قدرة على خلق الشرعية وتوفير الأمن والخدمات لمواطنيها، في مقابل امتلاكها لأدوات القمع والقهر نحوهم لتحصل على القوة والقدرة، هذا ما يزيد من ضعفها وعجزها.

### هيكلية الدراسة:

تحقيقا للغاية المرجوة من هذه الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول:

فالفصل الأول أفردناه لدراسة أزمة اللاجئين في العالم: مقارنة مفاهيمية، قانونية، وإنسانية، وفيه قمنا بتحليل ودراسة في مفهوم اللاجئين، حقوقه وواجباته، كما تطرقنا إلى مختلف الأدوات القانونية للحماية، سواء كانت دولية أو إقليمية، كما تناولنا هذه الدراسة من خلال مقارنة الأمن الإنساني للاجئين، وأخيرا

## مقدمة

حاولنا إعطاء بطاقة عامة لتفاهم أزمة اللاجئين في العالم، وأفريقيا على وجه الخصوص. أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تحديات أزمة اللاجئين في أفريقيا، وقمنا بدراسة التحديات السياسية- الأمنية ، الاجتماعية- الاقتصادية، والبيئية على دول المنشأ والملجأ معا. ثم الفصل الثالث والأخير، قمنا بدراسة أزمة اللاجئين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية، تطرقنا فيه إلى أهم أسباب اللجوء في منطقة شرق الكونغو، والتداعيات التي أفرزها اللاجئون في المنطقة، وكيف أثروا على استقرار البلاد، كما عرجنا على دراسة النزاع شرق الكونغو برهاناته السياسية والإقليمية، وأخيرا قمنا بالتطرق لآليات التدخل الإنساني في المنطقة.

وفي الأخير، تأتي الخاتمة لتتطوي على أهم النتائج المستخلصة من الدراسة ومدى صحة تفسيراتنا في الإجابة على تساؤلاتنا.

### صعوبات البحث:

لقد اعترضت دراستنا لأزمة اللاجئين في أفريقيا: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا العديد من الصعوبات منها:

1 \_ نقص المراجع سواء باللغة العربية وحتى باللغات الأجنبية الأخرى (الفرنسية والانجليزية)، وهذا راجع إلى افتقار المكتبة للمراجع التي تتطرق للموضوع محل البحث، إضافة أن الدراسة من المواضيع الجديدة في حقل العلوم السياسية.

2\_ صعوبة الترجمة باعتبار أغلبية مراجع البحث باللغات الأجنبية وهذا مآثر على الصياغة الجيدة للبحث.

3\_ المنهجية المتبعة في التهميش وكتابة المراجع في ظل تعدد المدارس وعدم تحديد المنهجية المتبعة في البحث.

# الفصل الأول

## مقدمة الفصل الأول:

إن استتعال ظاهرة اللجوء فرضت على الدول التعاون فيما بينها، فأفضى ذلك إلى إبرام وثائق دولية لحماية اللاجئين، ومن خلالها أنشئ النظام الدولي لحماية اللاجئين الذي أنيط به دور حماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتحددت وسائل تحقيق هذه الحماية في إبرام اتفاقيات دولية وإنشاء أجهزة دولية توفر الحماية للاجئين وإرساء بعض المبادئ الدولية التي تحمي اللاجئين من بعض الإجراءات التي تضطربهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية كالإعادة والرد والإبعاد ومنحهم مركز قانوني في دولة اللجوء، وتسمى هذه المبادئ بقواعد الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، هذا بالإضافة إلى حث الدول على منح الأفراد اللجوء على أراضيها.

وهكذا فإن الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين المبرمة خلال القرن الماضي، أسست لنظام من القواعد القانونية الهادفة إلى حماية اللاجئين، كما أنه هذه الوثائق حددت من هو اللاجئ والمركز القانوني الذي يتمتع به، وكذا الحقوق والواجبات بالإضافة إلى آليات الحماية.

ويندرج هذا الفصل ضمن التقسيم الآتي:

المبحث الأول: مفهوم "اللاجئ" في المواثيق الدولية والإقليمية.

المبحث الثاني: مقارنة الأمن الإنساني للاجئين.

المبحث الثالث: رصد عام لأوضاع اللاجئين في العالم.

## المبحث الأول : مفهوم "اللاجئ" في المواثيق الدولية والإقليمية

## 1/ مفهوم "اللاجئ" :

حسب اتفاقية جنيف للاجئين 1951 ، وفي المادة 1 ، الفقرة 2 تنص على ما يلي:

" اللاجئ هو كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد." في هذا التعريف نجد أن الاضطهاد يكون بسبب أحد العوامل المذكورة في المادة الأولى والتي هي العرق الجنسية، الدين والانتماء إلى فئة اجتماعية معينة والرأي السياسي.

غير أن هناك أسباب ودوافع أخرى للاضطهاد لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذا التعريف ويتجلى ذلك أكثر في تعريفات الاتفاقيات الإقليمية للاجئ واحتوائها على عناصر أخرى، وهي كالتالي:

\*العرق La race في معناه الواسع يشمل الجماعات الإثنية والجماعات الاجتماعية من أصل مشترك<sup>1</sup>.  
الدين La religion يتضمن تشكيلة واسعة من المعاني خصوصا الجماعات التي تتشارك في الممارسة الفعلية لديانة معينة.

1- من بين تعريفات الاتفاقيات الإقليمية للاجئ:

• تعريف اتفاقية المنظمة الأفريقية للاجئين 1969: حسب المادة 1 الفقرة 1 : "كل شخص يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطيرا لأمن العام في جزء من البلد الأصل أو أراضيها كلها، أو في البلد الذي يحمل جنسيته إلى أن يترك محل إقامته العادية ليجتث عن ملاذ له في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته".

• تعريف إعلان قرطاجنة 1984 : اللاجئين هم الأشخاص الذين فروا من بلدانهم بسبب أن حياتهم، أمنهم وحريةهم معرضة للخطر من العنف العام، الاعتداء الخارجي، النزاعات الداخلية، انتهاك خطير لحقوق الإنسان أو ظروف أخرى التي تشكل بجدية خلل للنظام العام.

\*الجنسية La nationalité وهي ما يتجنس به كل شخص في بلد ما ، كما أن اضطهاد الجماعات الإثنية ، اللغوية والثقافية في نطاق مجتمع أو شعب ما يمكن أن يعتبر اضطهاد بسبب الجنسية.<sup>1</sup>

\*فئة اجتماعية Un groupe social وتشير إلى الأشخاص الذين يتقاسمون أو يشاركون في نفس الوضع الاجتماعي Statut social نفس المعتقدات ونفس الأصول .هذا ما يعني أن الاضطهاد بسبب الانتماء إلى فئة اجتماعية غالبا ما يعتبر مطابقا للاضطهاد بسبب العرق، الدين والجنسية.

\*الرأي السياسي L'opinion politique يتعلق بالأفكار الممنوعة من قبل السلطات ومن بينها الانتقادات الموجهة ضد سياسات الحكومة ، آراء الأفراد ( فالسلطات تعتقد أن لكل شخص له رأي سياسي معين ) حتى إن كان هذا الرأي لم يحدث في الواقع ولم يعبر عنه صاحبه.<sup>2</sup>

فالأفراد الذين يخفون آرائهم السياسية حتى وقت الفرار من بلدهم ، يتمكنون من طلب وضع لاجئ Statut de réfugié إذا ما استطاعوا إثبات أن آرائهم تعرضهم للاضطهاد إذا ما عادوا إلى بلدهم الأصلي.<sup>3</sup>

وبذلك يتضح أن اللاجئ يختلف عن النازح الذي ينتقل في نفس الظروف إلى مكان آخر داخل حدود دولته ويبقى تحت حمايتها ورعايتها ما دام داخل حدودها ، بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ أو المجتمع الدولي.<sup>4</sup> ( حالة كينيا في الأزمة السياسية في أبريل 2008 : على إثر الأزمة

<sup>1</sup>- برهان أمر الله ، "حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي". ( أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة )، 1982، ص 108.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 109

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

<sup>4</sup>- Deburah .E.Anker , « Refugee Law, Genderband thé Human Rights Paradigme » **Harvard human lights journal**, volume 15, spring2002 .available at : <http://www.law.harvard.edu/students/orgs/hrj/ /iss15/anker.shtm>

السياسية التي نشبت بين السلطة الحاكمة والمعارضة بسبب نتائج الانتخابات الرئاسية واندلاع أعمال الشغب والعنف الاثني ونزوح الكينيين إلى منطقة وادي المتصدع في وسط كينيا، وبالتالي النازحين سيقون تحت حماية دولة كينيا). كما أن اللاجئين يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل ويستطيع العودة إلى وطنه بعكس اللاجئين الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته المعنوية والجسدية، ولا يتمكن من العودة إلى دولته طالما استمرت بدولته حالة عدم الاستقرار أو الاضطهاد.

ويتم التلاعب بالمفاهيم والتعاريف الخاصة باللجوء عندما تقوم دولة أو منظمة بتحديد من هو "اللاجئ" ومن هو ليس كذلك ، كما أن سوء فهم مصطلح "اللجوء" يؤدي إلى سوء توظيفه والاستعمال غير الصحيح<sup>1</sup>. فمثلاً في حالة طالب اللجوء السياسي ، بحيث تكون لدولته (دولة المنشأ) علاقات قوية مع دولة الملجأ، فإن اعتراض هذه الأخيرة على طلب اللجوء وارد جداً، خصوصاً إذا ما مارست عليها دولة المنشأ ضغوطاً ، فيكون هناك تلاعب في تحديد مفهوم "اللاجئ" وحتى إن كان قد تعرض للتعذيب والاضطهاد.

ومما سبق يمكن طرح تعريف "اللاجئ" بأنه : الشخص الذي ترك مكان إقامته المعهودة، ليجت من ملجأ له خارج بلده الأصلي، وذلك بسبب الاضطهاد ، التعذيب، الاعتداء الخارجي، النزاعات الداخلية كالحروب الأهلية والصراعات الإثنية، العنف العام أحداث تشكل تهديد جدي للنظام العام أو انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى الأخطار البيئية والكوارث الطبيعية.

## 2/ حقوق وواجبات اللاجئين:

لقد نصت الاتفاقيات والمواثيق القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين ، على حقوق وواجبات اللاجئين ، ولقد اعتمدنا في تحديدها كثيراً على اتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951.

<sup>1</sup> -Ibid

## 1/2- حقوق اللاجئين:

من بين أهم الحقوق التي يتمتع بها اللاجئين، حق عدم الطرد أو الرد، باعتبار أن أول ما يواجه اللاجئين عند دخول حدود دولة أخرى هو الرد والطرده وبالتالي تعريض حياته وأمنه للتهديد والخطر.

## ❖ حق عدم الطرد والرد " Le droit de non refoulement":

من حق اللاجئين أن يكون محميا ضد العودة القسرية Forcible Return أو الرد Refoulement تحت أية ظروف كانت، وهذا ما تنص عليه اتفاقية اللاجئين 1951 في المادة 03: "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو تردده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية".<sup>1</sup>

كما أنه تم منع الرد من قبل الاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملة غير الإنسانية والقاسية، وذلك في المادة 03، كذلك اتفاقية جنيف الأربع 1949 في مادتها 45 الفقرة 04، وأيضا الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة 07.<sup>2</sup>

كما تم حظر الرد أو الطرد من قبل العديد من الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها: الاتفاقية الأوروبية لحماية الحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المادة 03، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة 22، اتفاقية المنظمة الأفريقية للاجئين في المادة 02 بالإضافة إلى إعلان القاهرة لحماية اللاجئين والأشخاص النازحين في العالم العربي في المادة 02.

وإلى حد بعيد يقبل هذا الخطر والمنع للرد Refoulement، باعتباره جزء من عرف القانون الدولي، هذا يخص حتى الدول التي هي ليست عضوة في اتفاقية اللاجئين، يجب أن تحترم مبدأ حظر الرد أو الطرد ونمما ينتهك أو يهدد هذا المبدأ، تقوم المفوضية السامية للاجئين بالتدخل مع السلطات المختصة.

كما نجد اتفاقية اللاجئين عام 1951 نصت الدول من معاقبة أي لاجئ دخل أراضيها بطريقة غير قانونية وتعريضه للتعذيب والاضطهاد، خصوصا أنه فر من بلده بسبب ذلك. ونصت المادة 31: "تمتتع

<sup>1</sup> - اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 33.

<sup>2</sup> - IPU, *Refugee Protection: A guide to international refugee law*. Geneva, IPU and UNCHR, 2001, P35.

الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني؛ على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يجدون فيه بدون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعني المقصود في المادة 01، شريطة أن يقدوا أنفسهم إلى السلطات دون إبطاء زأن يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني".

كما نصت المواد 12-30 من اتفاقية جنيف 1951 على جملة من الحقوق هي:

✓ كل لاجئ يجب أن يمنح من بلد الاستقبال وثائق إثبات الهوية وأوراق السفر وتسهيل إجراءات التجنس.

✓ كل لاجئ يجب أن يستفيد من:

- حق الترحيل الاختياري.
- حق الإعفاء من المعاملة بالمثل.
- حق الحياة والحرية والأمن.

✓ كل لاجئ يستفيد من نفس المعاملة التي يعامل بها مواطني البلد الذي استقبله، من حيث الحقوق التالية:

- حرية ممارسة الدين والتعليم الديني.
- التعليم (الابتدائي) ومتابعة التدريس.
- المساعدة العامة والإغاثة والصحية.
- الحماية الاجتماعية.
- حماية الملكية الفردية كالاختراعات والعلامات التجارية.
- حماية الأعمال الأدبية، الفنية والعلمية.
- المساعدة القضائية.
- المعاملة العادلة في الضرائب (en matière fiscales).

✓ كل لاجئ يجب أن يستفيد من أفضل معاملة، في نفس الظروف، التي يتحصل عليها مواطني دولة أجنبية والتي تخص:

- حق الانتماء إلى النقابات.
- حق الانتماء لجمعيات سياسية غير ربحية.

- حق العمل المريح.

✓ كل لاجئ يستفيد من أفضل معاملة ممكنة وأن لا تكون أقل من المعاملة التي يحصل عليها، في

نفس الظروف، الأجانب والتي تخص:

- حق الملكية العقارية.
- حق في عمل مستقل.
- حق التعليم العالي.
- حق حرية التنقل.

## 2/2 واجبات اللاجئين:

أما فيما يخص واجبات والتزامات اللاجئين، تنص المادة 02 من اتفاقية جنيف للاجئين 1951 أنه: "على اللجوء إزاء البلد الذي يوجد فيه، واجبات تفرض عليه، خصوصا أن ينصاع لقوانينه وأنظمته، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام".<sup>1</sup>

كما تنص اتفاقية المنظمة الأفريقية للاجئين 1969 على التزام اللاجئين بإجراءات واللوائح القانونية للبلد اللجوء والامتناع عن أي أنشطة تخريبية، حيث تنص المادة الثالثة من الاتفاقية أنه: "على كل لاجئ واجبات نحو البلد الذي وجد نفسه فيه، والذي يتطلب على وجه الخصوص أن يلتزم بقوانينه ولوائحه، وكذلك الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على النظام العام، ويمتنع كذلك عن أية أنشطة تخريبية ضد أي دولة عضو بمنظمة الوحدة الأفريقية"<sup>2</sup>

ومما سبق يتضح، أنه من واجب اللجوء الخضوع للأنظمة القانونية والإجراءات التي تحكم النظام العام في بلد اللجوء، كما يتقيد بالتدابير الأمنية للمحافظة على الأمن والاستقرار.

## 3/ المواثيق الدولية والإقليمية لحماية اللاجئين

أولا / الأدوات القانونية الدولية لحماية اللاجئين

<sup>1</sup> اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، المادة 2.

<sup>2</sup> اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لسنة 1969، المادة 3.

بدأت عملية وضع اطار قانوني دولي يكفل الحماية للاجئين في الجزء الأول من القرن 20 م في ظل عصبية الأمم المتحدة و تواصلت هذه العملية بعد قيام الأمم المتحدة<sup>1</sup>. فحماية اللاجئين تقع على عاتق الدول ، حتى وان كانت حكومة بلد الملجأ لم تحمي الحقوق الأساسية لهؤلاء اللاجئين ، فالمجموعة الدولية تتدخل حتى تضمن احترام هذه الحقوق،<sup>2</sup> وفي هذا الاطار عملت على إقامة وبناء الاطار القانوني الذي يدعم النظام الدولي لحماية اللاجئين le system international de protection des réfugiés والذي يتكون بالأساس من اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 وبرتوكول اللاجئين 1967، وإعلان اللجوء الإقليمي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

### 1/ اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951:

تعتبر الاتفاقية الدولية الأولى التي اشتملت على جميع المظاهر الخاصة باللاجئ ونوع الحماية القانونية وغير ذلك من الحقوق والمساعدات الإنسانية، كما حددت الالتزامات والواجبات التي يلتزم اللاجئون في بلد اللجوء.<sup>3</sup> وبما ان الاتفاقية ابرمت في اعقاب الحرب العالمية الثانية جاء تعريفها للاجئ مركزا على انه الشخص الذي كان خارج حدود بلده الأصلي، كما تم حصر اللاجئين نتيجة أحداث وقعت في اوربا او في مكان آخر قبل 01 جانفي 1951 ، لكن بعد ان شهد العالم استفحال وانتشار أزمات اللاجئين والنازحين في أرجاء المعمورة أصبح من الضروري توسيع اتفاقية اللاجئين فتم إبرام بروتوكول يسمى البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين.<sup>4</sup> (أنظر الرسم البياني رقم 01 )

\*مخطط يبين التوقعات المحتملة في زيادة عدد طالبي اللجوء (2011-2020) حسب اتفاقية جنيف لسنة 1951(رقم 01)

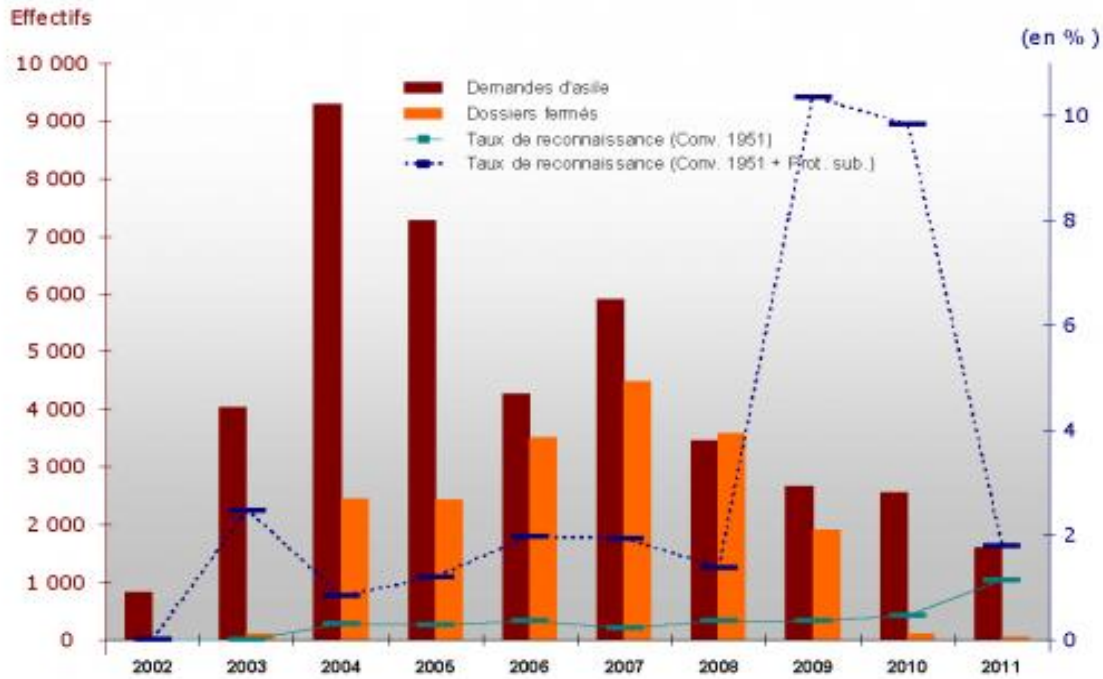
<sup>1</sup>- Erika Feller, Volker Türk and Frances Nicholson, « Refugee Protection in International Law. » Cambridge University Press, 2003, P xvii. Available at website : [http://assets.cambridge.org/97805218/25740/toc/978052182740\\_Toc.pdf](http://assets.cambridge.org/97805218/25740/toc/978052182740_Toc.pdf)

<sup>2</sup> - Idem.

<sup>3</sup> - IPU, Op.cit,P8.

<sup>4</sup> - Ibid,P10.

## Moins de 1 % des requérants sont reconnus réfugiés selon la convention de Genève (1951)



المصدر: [www.unchr.org/2013](http://www.unchr.org/2013)

### 2/ البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967:

نتيجة لتطور الأوضاع وظهور حالات جديدة للجوء، تم إبرام بروتكول للاجئين سنة 1967، حيث الغيت الحدود الزمنية والجغرافية المتضمنة في اتفاقية جنيف للاجئين 1951.<sup>1</sup>

وتشمل اتفاقية جنيف للاجئين وبرتوكول للاجئين 3 عناصر أساسية :

- التعريف الأساسي للاجئ والاحكام العامة المتعلقة باللاجئين.
- الوضع القانوني للاجئين في بلد اللجوء، الحقوق والالتزامات الخاصة باللاجئين ومن بينها حق الحماية من العودة القسرية Refoulement الى البلد الذي تكون فيه حياتهم وحريرتهم معرضة للخطر والتهديد.
- التزامات الدول ومنها: التعاون مع المفوضية السامية للاجئين HCR في أداء مهامها وتسهيل وتطبيق احكام وقواعد الاتفاقية .

<sup>1</sup> - Idem.

فالانضمام الى البروتوكول، تلتزم الدول بتطبيق جميع مواد اتفاقية اللاجئين (من المادة 02 حتى المادة 34) على كل الافراد الذي يشملهم تعريف البروتوكول للاجئ وحتى الان اغلب الدول تفضل الانضمام الى كل من الاتفاقية والبروتوكول، وفهما يشكلان أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين<sup>1</sup>.

وحسب المبدأ العام للقانون الدولي، كل اتفاقية يتم ابرامها، فهي ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة، كما يجب تنفيذها بنية صادقة. وبالتالي التي صادقت على اتفاقية اللاجئين ملزمة بتطبيق احكامها على الأقاليم الخاضعة لسيادتها.<sup>2</sup>

ومن بين التدابير التي يجب ان تطبقها الدول الأطراف في اتفاقية جنيف للاجئين وبروتوكول اللاجئين مايلي:

- ✓ التعاون مع المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث نصت المادة 35 من اتفاقية اللاجئين والمادة 02 من بروتوكول 1967 على ان تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، او اية مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها في ممارسة وظائفها. كما تتعهد على وجه الخصوص تسهيل مهمتها في الاشراف على تطبيق أحكام الاتفاقية والبروتوكول<sup>3</sup>.
- ✓ الإعلام بالتشريع الوطني: الدول المتعاقدة توافي الأمين العام للأمم المتحدة بالقوانين والإجراءات التي تعتمدها وتتبعها من اجل ضمان تطبيق الاتفاقية والبروتوكول<sup>4</sup>.
- ✓ الإعفاء من المعاملة بالمثل: Dispense de réciprocité حيث تعامل الدول المتعاقدة اللاجئين معاملة الأجانب عامة ، كما ان كل دولة متعاقدة تمنح اللاجئين الحقوق والمزايا التي كانوا مؤهلين لها فعلا، مع عدم توفر معاملة بالمثل<sup>5</sup>. وعندما يتعلق الامر بالإجراءات والتدابير الاستثنائية التي تتخذ ضد اشخاص او ممتلكات ومصالح مواطني دولة اجنبية

<sup>1</sup> - IPU, Op.cit., P12.

<sup>2</sup> - أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام. ط 2، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 106.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق الذكر،

ص 109.

<sup>4</sup> - IPU, Op.cit., P13.

<sup>5</sup> - Idem.

معينة، تتمتع الدول المتعاقدة عن تنفيذ هته التدابير على أي لاجئ يحمل رسمياً جنسية تلك الدولة، لمجرد كونه يتجنس بهذه الجنسية.<sup>1</sup>

3/ إعلان اللجوء الإقليمي : في سنة 1967 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلانا بشأن اللجوء الإقليمي يخص الدول. وهو ما يعرف بالإعلان الخاص باللجوء الإقليمي هذا الإعلان أكد على ان الحصول على اللجوء هو عمل سلمي وإنساني، الذي لا يمكن يعتبر غير ودي من قبل اية دولة أخرى. كما أوضح الإعلان ان مسؤولية دول اللجوء هي تقييم طلبات الأشخاص اللجوء.<sup>2</sup>

❖ للتذكير، بعض الاتفاقيات الإقليمية التي ستتطرق لها لاحقاً بالإضافة الى إعلان اللجوء الإقليمي تضمن اللجوء على انه فعل سياسي وإنساني.

ومن بين الادوات الدولية الاخرى التي تعطي حماية للاجئين نجد:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:** يعتبر من الادوات القانونية لحماية اللاجئين حيث يعتبر الوثيقة الدولية الأولى التي اعترفت بحق اللجوء، وهذا ما نصت عليه المادة 14: " لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.
- **الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966:** يعتبر الاتفاق الدولي المهم بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، ونص على أن من واجب الدول ضمان هاته الحقوق لكل الأفراد في أراضيها وتحت سريان قوانينها وتشريعاتها، وهذا ما نصت عليه المواد 2، 12 و13 من الميثاق، كما أن منع الميثاق الترحيل الإجباري.<sup>3</sup>
- **القانون الدولي الإنساني:** ويخص ضحايا النزاعات المسلحة، ويقر بحمايتهم واحترامهم وتوفير لهم المساعدة الضرورية، ولأن الكثير من اللاجئين يجيدون أنفسهم في وسط النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية، قانون اللاجئين أحياناً منغلق الارتباط بالقانون الإنساني.<sup>4</sup>

ويضم القانون الدولي الإنساني الاتفاقيات التالية:

<sup>1</sup> - اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، المادة 7.

<sup>2</sup> - IPU, Op.cit, P17.

<sup>3</sup> - Erika Feller, Volker Türk and Frances Nicholson, Op.cit, P 93.

<sup>4</sup> - IPU ,Op.cit, P16.

✓ اتفاقيات جنيف الأربع، بخصوص حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ثم إبرامها في 12 أوت 1949، و تنص على حماية اللاجئين وقت الحرب ولا يجب معاملتهم على انهم أعداء أجانب.

✓ البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977: وينص على ان اللاجئين والأشخاص النازحين يتم حمايتهم في إطار أحكام الجزأين الأول والثالث من اتفاقيات جنيف الأربع.

● **الاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملة غير الانسانية والقاسية:** ونصت على الحماية من الطرد أو الرد او ما يعرف بالعودة القسرية إلى الأقاليم التي يتعرض فيها إلى خطر التعذيب. وتوفر هذه الاتفاقية حماية هامة للاجئين وحقهم في عدم إجبارهم على العودة إلى بلدانهم قسرا أين يخافون فيه من الاضطهاد.

● **الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989:**

تقريبا كل الدول في العالم طرف فيها ، وهي تطبق على كل الأطفال بدون تمييز ، وتشمل الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء ، ونصت على الدول الأطراف أخذ الإجراءات الملائمة (appropriés) لكل طفل يبحث للحصول على وضع لاجئ أو الذي يعتبر لاجئ .... أن يستفيد من الحماية والمساعدة الإنسانية التي تسمح له بالحصول على جميع حقوقه<sup>1</sup> (المادة 22) كما على الدول الأطراف دعم كل الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية المتعاملة مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال الذين يوجدون في حالة مشابهة.<sup>2</sup>

● **دليل الإجراءات والمعايير المطبقة في تحديد وضع اللاجئ:** هذا دليل لقي قبول واسع من قبل المشرعين وغالبية الحكومات كمرجع موثق لاتفاقية جنيف للاجئين 1951.<sup>3</sup>

● **دليل المبادئ الأساسية الخاصة بالنزوح الداخلي :** يشمل على 30 توصية كحماية الأشخاص النازحين ، وهته المبادئ تحدد مفهوم الشخص النازح وتكرار القوانين الدولية التي تحمي الحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص، وتذكر بمسؤوليات الدول.<sup>4</sup> كما توضح هذه الوثيقة أن الأشخاص

النازحين، لهم حق ترك بلادهم الأصلي الذي كانوا فيه معرضين للخطر وطلب اللجوء، وحمايتهم من العودة الإجبارية لوطنهم.

<sup>1</sup> - IPU, Op.cit, P32.

<sup>2</sup> -Idem.

<sup>3</sup> - Erika Feller, Volker Türk and Frances Nicholson, Op.cit, P356.

<sup>4</sup> -Idem.

## ثانيا/ الأدوات القانونية الإقليمية لحماية اللاجئين :

1/ الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لسنة 1969: إن النزاعات التي صاحبت نهاية الفترة الاستعمارية لأفريقيا، استتبعت بموجات كبيرة من اللاجئين، وهته التحركات سرعت من تبنى ليس فقط برتوكول اللاجئين 1967 بل أيضا، تم إبرام اتفاقية المنظمة الإفريقية التي تحكم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا ولقد أكدت هذه الاتفاقية على أن اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 هي الأداة الأساسية والعامة التي ترتبط بوضع اللاجئين.<sup>1</sup>

وتعد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية OUA حتى سنة 2012، الوثيقة القانونية الإقليمية الوحيدة المتعلقة باللاجئين. وأهم ما تميزت به هذه الاتفاقية هو تعريفها للاجئ، حيث أضافت لتعريف اتفاقية جنيف 1951 عناصر أخرى إلى جانب عنصر الاضطهاد: العدوان الخارجي، الاحتلال الأجنبي، السيطرة الخارجية والأحداث المخلة بالنظام العام. ومن هذا نستنتج أن تعريف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية أوسع وأشمل من تعريف اتفاقية جنيف لسنة 1951، كما تتضمن اتفاقية سنة 1969 أحكام وقواعد بوضع اللاجئ بالإضافة إلى بعض الحقوق والواجبات التي تخص اللاجئين.

وتجدر الإشارة، إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية تبنت في سنة 1994 وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان. ولقد نصت هذه الوثيقة على العديد من التوصيات منها: نظام حماية اللاجئين، حقوق وواجبات اللاجئين، مبدأ خطر الطرد أو الإبعاد والمساعدات التي تقدم للاجئين كالمساعدة المالية والفنية، كما تطرقت الوثيقة إلى الحلول المقترحة من أجل اللاجئين كإعادتهم<sup>2</sup>، الترحيل الاختياري، إعادة التوطين.... أيضا عالجت الوثيقة وضع الأشخاص المشردين داخليا، ضحايا

الكوارث الطبيعية، الجفاف و المجاعة، والسبل الكافية لحمايتهم وتوفير المساعدة لهم، ودعت الوثيقة إلى تطوير التخطيط لحالات الطوارئ وإنشاء آليات الإنذار المبكر لمواجهة الكوارث والطوارئ.<sup>3</sup>

2/ اتفاقية الإتحاد الأفريقي بشأن النازحين داخليا (اتفاقية كمبالا): تعتبر اتفاقية كمبالا (أوغندا) المنشأة في أكتوبر 2009 أول صك قانوني ملزم يعالج مسألة النزوح الداخلي بشكل شامل على الصعيد الدولي

1- IPU, Op.cit, P14.

<sup>2</sup> وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان في أفريقيا سنة 1994، التوصية الأولى.

<sup>3</sup> -المرجع نفسه، التوصية السادسة والعشرون.

والإقليمي، كما تتميز بأنها أول اتفاقية تعترف بالدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخليا، وبهذا يعد الإتحاد الأفريقي أول منظمة قارية في العالم تعتمد هذا النوع من الصكوك القانونية الملزمة<sup>1</sup>. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 6 ديسمبر 2012 حيث كانت بحاجة لمصادقة 15 دولة من دول الإتحاد الأفريقي وكانت سوازيلاند الدولة الخامسة عشر التي صادقت عليها في 2012/11/12 (بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الغابون، غامبيا، غينيا بيساو، ليسوتو، النيجر، نيجيريا، سيراليون، توغو، أوغندا وزامبيا). كما قامت 37 دولة منه بالتوقيع عليها دون المصادقة<sup>2</sup>. وقد عرفت النزوح الداخلي كل نزوح ناتج عن نزاع مسلح أو عنف معمم أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث أو مشاريع إنمائية ولا يقتصر هذا التعريف على المواطنين المقيمين من غير المواطنين وإنما يشمل أيضًا من اضطروا إلى النزوح داخل بلد إقامتهم المعتادة. وعلى الرغم من أن لكل شخص نازح بغض النظر عن جنسيته الحق في الحماية والمساعدة الأساسيتين بموجب اتفاقية كمبالا قد تقتصر بعض الحقوق مثل حق التصويت على المواطنين. تهدف هذه الاتفاقية إلى<sup>3</sup>:

- وضع إطار قانوني للحيلولة دون النزوح الداخلي وحماية النازحين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم.
- وضع مبدأ الوقاية من النزوح: لا بد لأن يكون هذا المبدأ الموجه الأساسي للجهات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة إسقاط القانون على أرض الواقع وترجمته فعليا.

وتكمن قوة هذه الاتفاقية في تأمين الحماية القانونية الإلزامية للنازحين داخليا، وهنا تقع المسؤولية على عاتق الدولة في حماية هذه الفئة بتطبيق القانون بشكل عادل بينها وبين السكان الأصليين في مناطق النزوح.

<sup>2</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي، *كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا: دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا*. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي جويلية 2011، ص.ص 15-16.

<sup>3</sup> - مجهول، "اتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا تدخل حيز التنفيذ"، نيروبي، 6/12/2012، من موقع

: [www.irinnews.org/ar:report/3405](http://www.irinnews.org/ar:report/3405).

<sup>4</sup> - منظمة العفو الدولية، "كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا". مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014، ص.ص 94-95.

وخلاصة القول، تنص اتفاقية كمبالا على مايلي:<sup>1</sup>

\*مسؤولية الدول بشأن النزوح الداخلي وحقوق النازحين داخليا وواجبات الجهات المعنية الأخرى مثل الجماعات المسلحة، منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإتحاد الأفريقي، تماشيا مع الإنساني الدولي (حسب المادة 3- الفقرة الأولى من الاتفاقية).

\*منع النزوح والحماية منه وذلك بتشجيع وتعزيز التدابير الإقليمية والوطنية (وفقا للمادتين 3 و4).

\*الحماية والمساعدة الإنسانية في إطار تحمل الدول الأطراف المسؤولية الكاملة بشأن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخليا دون أي تمييز كان (وفقا للمادة 9).

\*التعاون مع منظمات المجتمع المدني وذلك بتقديم خدماتها موازاة مع الحكومات الدول ومنظمات الدولية والوكالات الإنسانية الأخرى بتقديم كل الدعم والمساعدة لكافة النازحين داخليا والمحتاجين (طبقا للمادة 5).

\*المساواة في الحقوق للنازحين داخليا (طبقا للمادة 9. الفقرتين الأولى والثانية).

ويوجد في أفريقيا حوالي 10 ملايين نازح<sup>2</sup> حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث أحصي سنة 2013 أكثر من 5.5 مليون نازح في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال والسودان.

**3/ الإعلان الأوروبي بشأن الملجأ الإقليمي:** تم إقرار هذا الإعلان من قبل لجنة وزراء مجلس أوروبا في 18 نوفمبر 1977، ولقد تضمن الإعلان حقوق وواجبات اللاجئين. وطبقا للمادة 2 من الإعلان فإن دول المجلس - أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين سنة 1951- فقد أكدت على حقها في منح اللجوء لأي شخص تنطبق عليه الشروط الواردة في هذه الاتفاقية، فضلا عن أي شخص آخر تعتبره هته الدول أهلا للحصول على الملجأ لدواعي إنسانية.<sup>3</sup>

**4/ إعلان قرطاجنة:** في سنة 1984، اتفق ممثلو الحكومات ورجال القانون في قرطاجنة بكولومبيا على مناقشة الحماية الدولية للاجئين في المنطقة. وهذا النقاش أفضى إلى ما يعرف بإعلان قرطاجنة

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي، مرجع سابق، من الصفحة 16 إلى الصفحة 19.

<sup>2</sup> - اتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا تدخل حيز التنفيذ، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - IPU, Op.cit,P15.

<sup>1</sup>La déclaration de Carthagène.

هذا الإعلان أوصى بأن تعريف اللاجئ المعتمد في عموم منطقة أمريكا اللاتينية يجب أن يشمل تعريف اتفاقية اللاجئين 1951، بالإضافة إلى الأشخاص الذين فروا من بلدتهم بسبب أن حياتهم وأمنهم وحريةهم معرضة للتهديد بسبب العنف المعمم La violence généralisée، العدوان الأجنبي، النزاعات الداخلية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو ظروف أخرى تخل بالنظام العام.

وهذا الإعلان ليس ملزم لدول أمريكا اللاتينية، غير أن هذه الأخيرة طبقت في الممارسة، كما أن البعض منها أدمجته في تشريعاتها الوطنية، كما صادقت عليه كل من منظمة الدول الأمريكية OAS، الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للاجئين.

**5/ مبادئ بانكوك Les principes de Bangkok:** تم تبنيها سنة 1966 من قبل اللجنة الاستشارية القانونية الآفروآسيوية، وتعتبر النص القانوني الوحيد المتعلق بحماية اللاجئين المطبق في العديد من الدول الآسيوية، غير أنه غير ملزم وجاء بنتيجة لأكثر من 6 سنوات من المفاوضات<sup>2</sup>. بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين والتي تعتبر من بين الأدوات القانونية لحماية اللاجئين، نجد أيضا الأجهزة والوكالات الدولية والإقليمية القائمة على شؤون اللاجئين الروس التي أنشئت في عهد عصبة الأمم في 28 جويلية 1921، وفي سنة 1933 أنشئت وكالة دولية باسم مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين القادمين من ألمانيا.<sup>3</sup>

ومن أجل توحيد الجهود المبذولة لحماية اللاجئين، أنشئت عصبة الأمم مفوضية سامية جديدة للاجئين في 1 جانفي 1939 واختصت هذه المفوضية الجديدة بتوفير الحماية القانونية والمساعدات الإنسانية للاجئين وتجدر الإشارة هنا، أن وكالات حماية اللاجئين خلال هذه الفترة تميزت بالتعدد وتداخل اختصاصاتها ومنه ضعفها.<sup>4</sup> ومع ازدياد حدة أزمة اللاجئين في عهد الأمم المتحدة بشكل رهيب، حيث تضاعف عدد اللاجئين إلى أن جاوز عدة ملايين، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء منظمة اللاجئين الدولية

<sup>1</sup> - Idem.

<sup>2</sup> - برهان أمر الله، مرجع سابق، ص 191.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 192.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 194.

IRO وكالة متخصصة مؤقتة تعمل على تقديم المساعدة القانونية والمادية للاجئين، ولقد توقفت هذه المنظمة عن العمل في 28 فيفري 1952 بعد أن قدمت خدماتها لأكثر من مليون ونصف مليون لاجئ.

وعلى إثر الحرب في فلسطين، تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأوسط (UNWRA) سنة 1949 وبدأت نشاطها في ماي 1950 وتقوم بمهام غوث اللاجئين الفلسطينيين\*<sup>1</sup>. ومع زيادة شعور المجموعة الدولية بالحاجة إلى جهاز عالمي يوفر الحماية الدولية للاجئين بسبب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي تلتها، تم إنشاء مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بقرار من الجمعية العامة في 3 ديسمبر 1939 وبدأت نشاطها في 1 جانفي 1951، وهو يتمتع بالشخصية القانونية الدولية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه ووظائفه وفقا للنظام الأساسي للمكتب يقع مقره بجنيف بسوسرا وبصفة عامة مهام المكتب تتلخص في توفير الحماية الدولية للاجئين والبحث عن الحلول لأزمة اللاجئين سواء من خلال العودة الطوعية للاجئين سواء من خلال العودة الطوعية للاجئين سواء من خلال العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم أو إدماجهم في المجتمعات الجديدة.<sup>2</sup>

وتنص المادة 4 من النظام الأساسي للمكتب بأنه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ لجنة استشارية للاجئين تتشكل من الدول العضوة في الأمم المتحدة وغيرها من الدول التي يختارها المجلس على أساس ما تبرزه من اهتمام جدي بحل أزمة اللاجئين وتجسيدها لذلك أنشئت في سنة 1951 لجنة

المندوب السامي الاستشارية لشؤون اللاجئين أو ما يعرف بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين **Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés** وتمثلت مهمتها في تقديم المشورة إلى المندوب السامي في المسائل المرتبطة بمباشرة مهامه في الحالات التي يطلب منها ذلك. ويختص مكتب المندوب السامي بالحماية الدولية وتتلخص فيما يلي :

\*- الأونروا: (وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) تقوم بالمساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم.

<sup>1</sup>- UNHCR, 2008, disponible au site d'Internet : <http://www.unhcr.fr/cgi-bin./taxis/basics>.

<sup>2</sup>- Statut du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés, article 1.

\*بذل المساعي الحميدة Les bons office لدى حكومات الدول من أجل منح طالبي اللجوء الملجأ على على أراضيها، ومنحهم على الأقل إقامة مؤقتة ( لفترة زمنية محددة ) حتى يتم التوصل إلى دولة أخرى تقبل منحهم الملجأ.

\*التدخل لدى الحكومات بالطرق الدبلوماسية من أجل حماية اللاجئين في حالات إبعادهم أو إبعادهم أو ردهم إلى دولتهم الأصلية (الطرد) أو اعتقالهم.

\*التدخل لدى مصالح الحكومات المتخصصة في مسائل إصدار وثائق السفر وإثبات الهوية للاجئين ومنحهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

\*مراقبة تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وتشجيع لدول الانضمام إليها.

وتجدر الإشارة هنا أن المكتب ليست له اية سلطة إلزامية يقرضها على الدول بالطرق الدبلوماسية مثل المساعي الحميدة والاستناد إلى المبادئ الأخلاقية.

## المبحث الثاني: مقارنة الأمن الإنساني لإدارة أزمة اللاجئين

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر شساعة في حقل العلاقات الدولية باعتباره تحرراً من التهديد ومن الخوف أساساً. فهو متعلق بمسألة الوجود والبقاء، ومن هنا تنظر الدول بمنظورها للأمن<sup>1</sup> سواء الامن القومي أو العالمي أو الإنساني وبتعبير اخر تهديدات الامن ينظر لها من زاوية الأولويات .

ويشكل مفهوم الأمن الإنساني أحد تلك المفاهيم، فقد طُرح المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا، وفي عام 2004 طرح الاتحاد الأوروبي للإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني. وبوجه عام، يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك إنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. وأصبح هذا المفهوم يركز على كيفية الموازنة بين آليات الدولة القائمة على تحقيق أمن الأفراد من خلال ما هو موجود من الصكوك القانونية الدولية والتي يجب تكييف قوانين الدول بل وإخضاعها للقانون الدولي الإنساني، فنجد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ولان هذا المفهوم يميل لفلسفة الواقعية التي تقول بان القوة العسكرية والمصالح الوطنية تمثل أمن الدول القومية، ولأن النظام الدولي يمر في تطوره بسيرورة تاريخية من خلال التحولات التي طرأت على مفهوم الامن في فترة مابعد الحرب الباردة أدت إلى توسيعه وإعطائه بعداً أكثر عمقا وشمولية ليديمج بذلك موضوعات جديدة مثل الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي والأمن المجتمعي لنكون أمام ما يسمى بالامننة<sup>2</sup> Securization وتعني تصنيف موضوع ما على أنه قضية أمنية ذات أهمية بالنسبة لبقاء واستمرارية دولة ما.

تعد المقاربة الأمنية الجديدة والتي من روادها باري بوزان Barry Buzan في مؤلفه «People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations» حيث يرى بأن الأمن ببساطة هو التحرر من التهديد، وتوسيع هذا المفهوم والخروج به من البعد العسكري إلى أبعاد جديدة وليست مادية، كما يعني بقاء الدولة واستمراريتها بالقضاء على كل أشكال التهديد والأمن الإجتماعي و هو موضوع دراستنا مرتبط بالهوية الجماعية المتجسدة في الثقافة،

<sup>1</sup> - بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ( دراسات مترجمة 38)، ط1، 2009 ص 270.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 268.

الدين، اللغة، القيم السياسية والاجتماعية...<sup>1</sup>ومن المتعارف عليه أن المجتمعات الصغيرة تخشى الاندماج والذوبان ضمن المجتمعات الكبرى، وهذا راجع للطبيعة التي أفرزها النظام الدولي الجديد والعولمة، التي تعتبر تهديدا للقيم والثقافات المتواجدة عالميا. " فالهجرة الجماعية للاجئين هي مسألة حيوية ذات أهمية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل ولأنها ضمن هذا الإطار قد تتحول شعوب معينة إلى أقلية في بلدانها نتيجة هذه الهجرة، مثل هجرة اليهود إلى فلسطين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 20، والهجرة الروسية إلى لاتفيا واستونيا أثناء حكم السوفييات، تجدر بنا الإشارة الى أن مقارنة الامن الإنساني تتقاطع في منطلقاتها،<sup>2</sup>مع أمن الدولة والأمن الدولي....فهي تركز على أمن الانسان وحاجياته، ولكن بالأخذ بعين الاعتبار بيئاته المركبة الدولية، الإقليمية، وكذلك طبيعة الإيديولوجية السياسية وطبيعة الظروف الاقتصادية،الثقافية،الدينية،الحقوقية القانونية الدستورية والإنسانية".<sup>3</sup>

وإذا ما أردنا أمننة قضية اللاجئين، فإننا ندرجها ضمن الأمن المجتمعي والامن البيئي،<sup>4</sup> فلقد أزاحت العولمة مفهوم السيادة والحدود<sup>5</sup> كما أن انفتاح الأسواق وانتشار وسيطرة الشركات العابرة للقومية أدت إلى إشعال المزيد من الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية الداخلية، والتي زادت من مطالب الهوية والانفصال كحروب الاثنيات في أفريقيا، مما أفرز ظاهرة أصبحت أزمة عالمية وهي الزيادة الرهيبة لأعداد اللاجئين، والتي أفرزت بدورها عدة مشاكل وتحديات. أما عن الأمن البيئي، فنجد المشاكل التي تسببها التقلبات المناخية والظروف الطبيعية والبيئية من جفاف وتصحر وفياضانات وزلازل واختلالات إيكولوجية، حيث ينجم عن كل هذا ضغط مهوول على الموارد وبالتالي سوء استخدامها الذي يتميز بعدم التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة. كما يبرز غياب الأمن الصحي كأحد تداعيات أزمة اللاجئين كنتيجة لفتح الحدود، وما ترتب عنه من سهولة انتقال الأمراض، فالعدوى أصبحت تنتقل بسرعة هائلة، حيث تشير

<sup>1</sup> -Barry Buzan, *People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations*, Whaet Sheaf Books, in Great Britain in 1983, P6.

<sup>2</sup> - فريدة حموم، الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 2004. ص 23

<sup>3</sup> -خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الامن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن 21". شبكة إمارات نيوز، على

الرابط الإلكتروني: <http://www.Emasc.com/content.asp>?

<sup>4</sup> - سميرة بوسطيلة، الامن البيئي، مقارنة الامن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر -3- سنة 2013. ص 32.

<sup>5</sup> - محند برقوق، "الأمن الإنساني مقارنة إيتمو-معرفية"، من موقع الأستاذ برقوق:

<http://berkouk-mhand.yolasite.com>

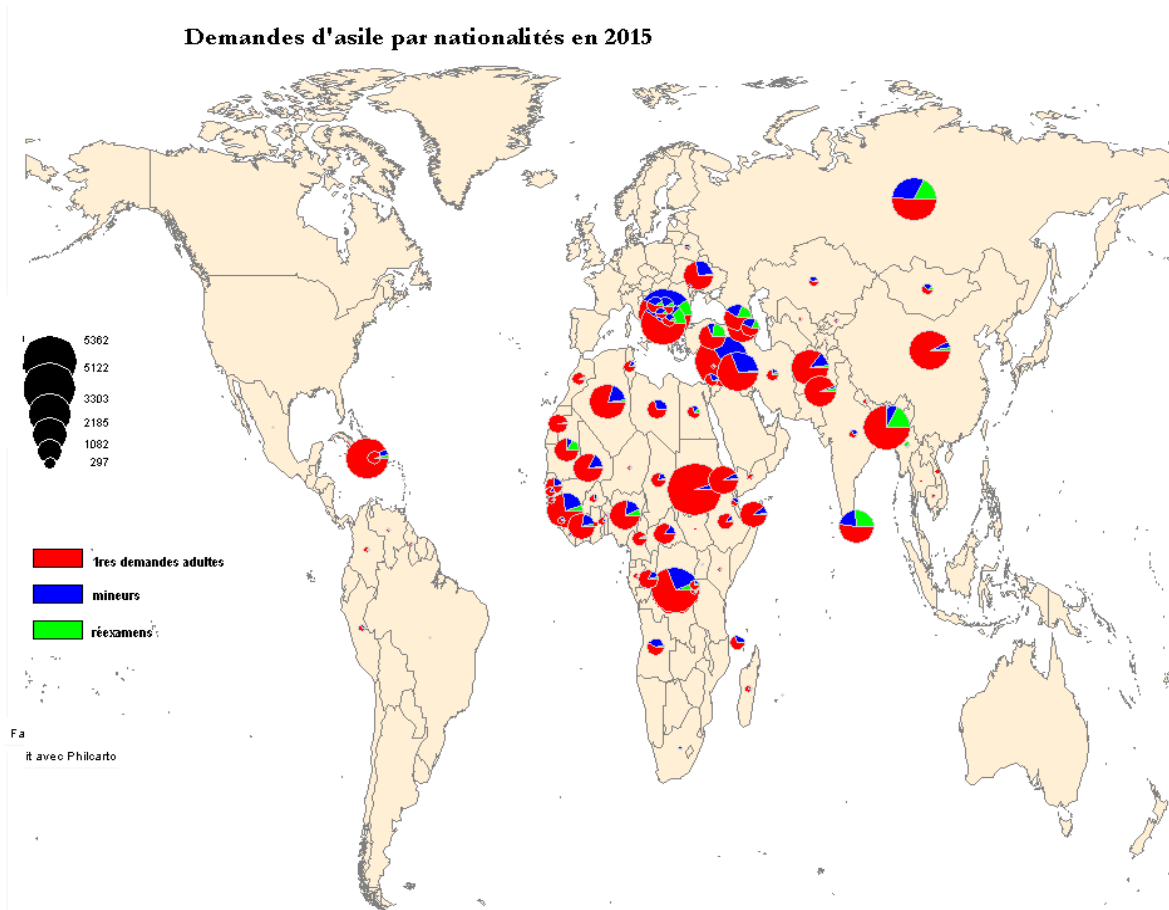
الإحصاءات لعام 2013 أن عدد المصابين بالإيدز في العالم حوالي 46 مليون شخص، تتركز النسبة الأكبر منهم في الدول النامية وأفريقيا خصوصا، ويوجد حوالي 3.5 مليون شخص في المتوسط يموتون سنويا جراء العدوى.

ولأن أزمة اللاجئين المندرجة ضمن مشكلات الأمن الإنساني، متداخلة ومتشابكة ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها لوحدها، توجب التعاون إقليميا وحتى دوليا لمواجهة هذه الأزمة.

## المبحث الثالث: رصد عام لواقع اللاجئين في العالم

يشهد العالم أكبر موجة لجوء في التاريخ المعاصر حيث وصل عدد اللاجئين نحو 65,3 مليون شخص نهاية عام 2015، حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين<sup>1</sup> HCR، أي بزيادة 5 مليون شخص خلال كل عام، و يعتبر تفاقم الأزمة الحالية للجوء الأول من نوعه بهذه الوتيرة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أن معظم هؤلاء اللاجئين هم من سوريا، أفغانستان و الصومال<sup>2</sup>، و ثلثهم لجأ بسبب الحروب و الاضطهاد و الفقر.

\*خريطة طالبي اللجوء في العالم لسنة 2015 \* (رقم 02)



المصدر: Atlas Historique

<sup>1</sup> - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الموقع: [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)

<sup>2</sup> - BBC عربي: "الأمم المتحدة: عدد اللاجئين في العالم وصل أكثر من 65 مليون"، نشر بتاريخ 20 جوان 2016 من

موقع: [www.bbc.com/arabic/nord news/2016/06/160619-un/refugee-numberd-record15](http://www.bbc.com/arabic/nord news/2016/06/160619-un/refugee-numberd-record15)

و يعتبر الصراع السوري المنذع منذ سنة 2011، أحد أكبر العوامل وراء هذه الزيادة الخطيرة في أعداد اللاجئين و بخصوص الإحصائيات حول عددهم، فإنها لا تعكس الواقع الحقيقي لأعدادهم وصعوبة إحصائهم ، لأن مستويات الأزمة بلغت ذروتها القصوى، إذ بلغت أعداد اللاجئين السوريين حوالي 3,9 مليون شخص، في حين بلغت أعداد النازحين داخل البلاد حوالي 7,6 مليون شخص و أن نصف نازحي العالم هم أطفال. و يشير مسؤول برنامج اللاجئين بالبنك الدولي<sup>1</sup> "كزافيه دوفكتور" Kasafiéh « Dovictor إلى أن " اللجوء على الأمد الطويل يثير الكثير من التحديات و الملاحظ أن اللاجئين يعيشون في بيئات لن يجدوا فيها فرص عمل، إما بسبب وضعهم كلاجئين وإضافة إلى إشكالية الاندماج الوطني، كما هو الحال في عدة بلدان أوروبية، و إما لأنهم يعيشون في بلدان تقل فيها فرص العمل لأنها بالأساس بلدان نامية". فتركيا تستقبل حوالي 2,7 مليون لاجئ و هي الأولى من حيث استقبال هذا العدد الكبير من اللاجئين لتليها لبنان حوالي 25 بالمئة، و كندا أكبر مستضيف غربي للاجئين. و حتى العراق يستضيف حوالي ربع مليون لاجئ سوري.

وعلى النقيض، مما يصور لنا، فإن استضافة هؤلاء اللاجئين يقع على عاتق الدولة المضيفة بتحمل عبء الخدمات الأساسية التي يحتاجها اللاجئ، أما عن المناطق المكتظة في العالم باللاجئين، فنجد أغلبهم يتوزعون في إفريقيا والشرق الأوسط و آسيا، أما عن وجهتهم فهي أوروبا ثم الشرق الأوسط فشمال إفريقيا و أخيرا، جنوب الصحراء.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

## \*خريطة توضح الدول العشرة الأولى عالميا في استقبال اللاجئين سنة 2015\* (رقم 03)



المصدر: [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org) / 2015/

و بالعودة إلى أزمة اللاجئين في القارة الأفريقية، باعتبارها موضع دراستنا، نجد أن هذه الأزمة في تقاوم متزايد وأن الصراع في الشرق الأوسط طغى على المشهد الدولي، بل وعلى أفريقيا خصوصا تلك التي لا تزال أعمال العنف غير منتهية و انتهاكات حقوق الإنسان متواصلة فيها، حيث من المرجح أن تستمر حركة النزوح الجماعية فيها. و طبقا لتقديرات المفوضية السامية للاجئين في منتصف عام 2015، وصل عدد اللاجئين في إفريقيا إلى ما لا يقل عن 4 ملايين لاجئ، و هو ما يشكل أكثر من ثلث حالات اللجوء في العالم، و التي تبلغ حوالي 15 مليون نسمة، و تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 140 مليون من أصل إفريقي يعيشون خارج إفريقيا.

- بالرغم من أن الوضع في العالم العربي و الشرق الأوسط تحديدا متأزما كما أشرنا إليه سابقا إلا أن إفريقيا تبقى الأكثر ضررا من حيث مسألة اللاجئين حسب HCR حيث صنف الوضع في إفريقيا من

حيث هذه المسألة سنة 2015 على أنه "كارثي جدا"، و كانت أهم أسباب هذا الوضع هي: "الحرب الأهلية في الصومال ( نتج عنها 01 مليون شخص لاجئ نحو كينيا)، و كذلك السودان، و جنوب السودان و حالة الفوضى في بورندي و نيجيريا في حربها ضد جماعة "بوكو حرام". وقد احتلت كل من إثيوبيا و كينيا المرتبة الأولى من حيث استقبال اللاجئين عام 2015، لتليها أوغندا، الكامرون و جمهورية الكونغو الديمقراطية". و قد جاء في تقرير "الهجرة القسرية" الصادر عن مركز الإنماء الدولي بجامعة أوكسفورد أن: 16 دولة في أفريقيا من بين 20 دولة من أكثر الدول هشاشة في العالم، و تصدر الصومال و السودان و جمهورية الكونغو الديمقراطية و زيمبابوي قائمة تلك الدول، و كذلك هي مصدر رئيسي لتدفق اللاجئين في القارة.

ويمكن تقسيم إفريقيا من حيث أزمة اللاجئين إلى أربع<sup>1</sup> مناطق جغرافية كبرى بداية بمنطقة الساحل و الغرب الإفريقي التي تمتد من موريتانيا و خليج غينيا غربا إلى سواحل إريتريا شرقا و هو بمثابة حزام أزمة اللاجئين في إفريقيا. ففي بداية عام 2015 شهدت المنطقة حوالي 2.8 مليون نازح، و مع تزايد وتيرة النزاعات المسلحة و المتطرفة مثل: شمال شرق نيجيريا: اضطر حوالي مليون شخص للنزوح الداخلي و أكثر من 150 ألف لاجئ نيجيري من الفرار نحو كل من النيجر، تشاد و الكامرون، كما أن الوضع في مالي غير آمن، وهو ما لا يبعث بعودة المائين إلى وطنهم. فبوجود ما لا يقل عن 133 ألف لاجئ آخرين مشردين داخليا، كما أن الأزمة في تشاد كذلك مازلت باهتة المعالم و أصبحت بحيرة تشاد سابع أكبر دولة مضيئة للاجئين في العالم، مع وجود أكثر من 750 ألف مشردا، معظمهم فروا من جمهورية إفريقيا الوسطى، ليبيا، و نيجيريا و السودان<sup>2</sup>. أما عن منطقة القرن الإفريقي ( يمكن تسميته بقوس الأزمة مع امتدادها في إقليم الساحل الكبير)، فنجد الحرب بين إثيوبيا و الصومال حول منطقة "أوغادين" المتنازع عليها، و كذلك الحرب الإريترية و الحرب الأهلية في السودان، و الصراع الإثيوبي-الإريثيري... الخ. و تعتبر منطقة البحيرات العظمى منطقة جذب و إنتاج للاجئين في نفس الوقت، نتيجة العوامل القبلية و الصراعات السياسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ما عكسته خبرة دول هذه المنطقة

<sup>1</sup> - شاهيناز العقباوي "بسبب الحروب والصراعات والظلم الاجتماعي إفريقيا القارة المنكوبة باللاجئين" الأهرام العربي، نشر بتاريخ: 2017/02/18 على الساعة: 21:16 من موقع:

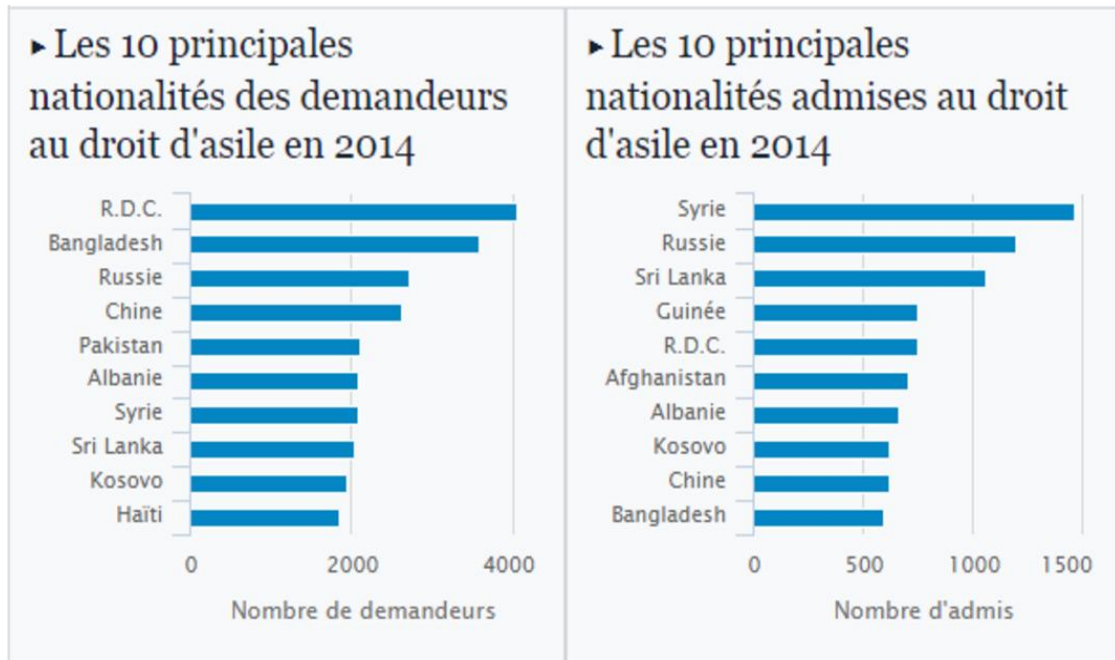
ARABI.AHRAM.ORG.EG./NEWS/106037.ASPX.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

مثل: بوراندي، و رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية و التي تتميز بأنها دولة منشأ و ملجأ في الوقت ذاته و دول مستقبلة مثل: تنزانيا، أوغندا و كينيا.

رسم بياني يمثل أهم الدول العشر الأولى بين طالبي اللجوء والمقبولين لحق اللجوء بين المنشأ

والملاجأ سنة 2014 رقم (04)



المصدر: [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)

من خلال هذا الرسم البياني، نلاحظ القوميات العشر الأولى المقبولة بحق اللجوء والقوميات، العشر الأولى الطالبة لحق اللجوء، فبالنسبة للفئة الأولى فقد منح المجتمع الدولي البطاقة الخضراء لهذه الفئة لما تعانيه من حروب أهلية مدمرة واضطهاد من أنظمتهم السياسية أما الفئة الثانية فلها نفس المزايا، كما نلاحظ أنه فيه تفاوت بسيط من حيث ترتيب هذه الدول ولكن تبقى نفس القوميات. و الجدول التالي يبين:

نوع اللاجئين و أصلهم في منطقة البحيرات العظمى و تزايد أعدادهم منذ 2013 إلى غاية 2015

حسب HCR. (رقم 05)

ديسمبر 2015		ديسمبر 2014		ديسمبر 2013		الأصل	النوع
عدد حسب HCR	العدد الكلي	عدد حسب HCR	العدد الكلي	عدد حسب HCR	العدد الكلي		
*	*	1370	1370	5370	5370	بورندي	لاجئين
25000	25000	50000	50000	50000	50000	جمهورية إفريقيا الوسطى	
2220	91190	4220	116190	6220	14190	رواندا	
7010	7010	7010	7010	7010	7010	بلدان إفريقية أخرى	
*	*	260	260	560	560	بورندي	طالبي اللجوء
*	*	*	*	30	30	الكونغو	
*	*	120	120	450	450	رواندا	
40	40	40	40	90	90	بلدان إفريقية أخرى	
40000	40000	40000	40000	56500	56500	جمهورية الكونغو الديمقراطية	لاجئين عاندين خلال سنة
517540	1475000	517540	1950000	517540	2600000	جمهورية الكونغو الديمقراطية	نازحين داخليا
475000	475000	650000	650000	*	*	جمهورية الكونغو الديمقراطية	نازحين داخليا عاندين خلال سنة
*	*	*	*	23000	23000	أنغولا	آخرون
1066800	2113230	1270550	2814980	666760	2884180	/	العدد الكلي

المصدر: إعداد الطالبة

كما لا بد لنا أن نعرض على بعض العمليات الإقليمية التي قامت بها المفوضية لعام 2015 بخصوص إعادة توطين اللاجئين الأفارقة في القارة الإفريقية.

ففي إفريقيا تتم مراعاة حق العودة إلى الوطن ( هذا بالتزامن مع إطلاق العديد من الدول المضيفة لآلية طرد اللاجئين وإعادتهم قسراً، و تنامي الشعور بالكراهية اتجاه اللاجئين في هذه الدول ولد لديهم الشعور بالحنين و العودة إلى الوطن ). ومنذ 2009 استمر تنفيذ إستراتيجية شاملة لوضع اللاجئين الأنغوليين، و بشكل خاص من بوتسوانا و جمهورية الكونغو الديمقراطية و جمهورية الكونغو، و ناميبيا و جمهورية جنوب إفريقيا و زامبيا. وكذلك باتخاذ تدابير الاندماج الوطني و بخاصة الموجودين في زامبيا.

أما فيما يتعلق باللاجئين الصوماليين (1 مليون لاجئ) أطلقت المفوضية في عام 2013 مبادرة عالمية لأجل إيجاد حلول للاجئين الصوماليين أين تم توقيع اتفاق ثلاثي بين الحكومة في الصومال، الحكومة في كينيا و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من أجل عودة الصوماليين إلى وطنهم، و منذ سنة 2011 عاد حوالي 26.000 لاجئ إلى كوت ديفوار إلا أنه و منذ 2014 علق عمليات العودة الطوعية بسبب انتشار فيروس الإيبولا في غينيا و ليبيريا و سيراليون المجاورة (أنظر الخريطة رقم 03 ). وفي مالي لم يستتب الأمن بعد، فقد تم توقيع اتفاقية ثلاثية في ماي 2014 بين المفوضية و حكومة مالي و النيجر تحضيرا للعودة الطوعية إلى الوطن.

و تعمل المفوضية منذ 2015 على التركيز على الحد من حالات اللجوء الطويلة الأمد و المستعصية في إفريقيا و الخاصة بوضع اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كل من منطقة وسط إفريقيا و منطقة البحيرات العظمى الشبه إقليمية، حيث تطمح إلى توطين أزيد من 50.000 لاجئ كونغولي في الفترة الممتدة من 2015-2017.<sup>1</sup>

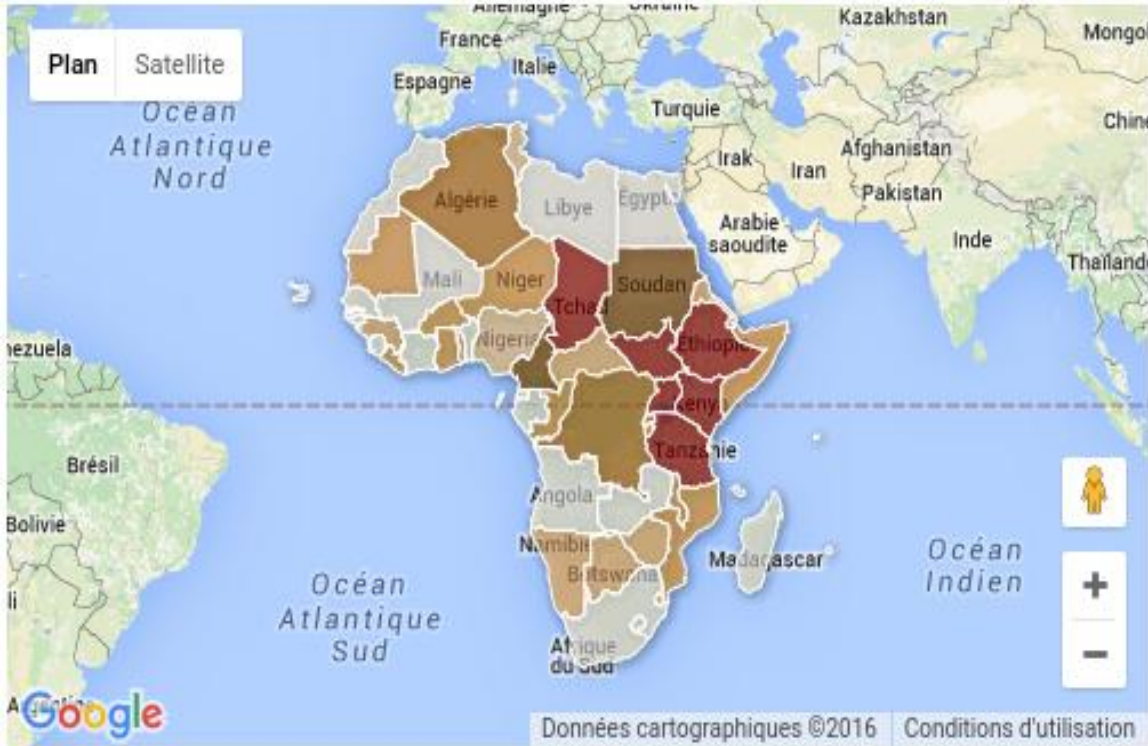
إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن عمليات إعادة التوطين هذه، تكون متابعة بعمليات توفير الحماية و الدعم و توفير فرص الاندماج المحلي من خلال تعزيز فرص العيش و العمل و الكسب و إمكانية حصول

<sup>1</sup> - أنتوني مورلاند، "لاجئو جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدود الطول الدائمة"، مجلة إيرين على الرابط:

<http://www.irinnews.org/ar/report/4401>

هؤلاء على الخدمات الإنسانية ما يسمى بالعودة الآمنة وذلك بتضافر كل الجهود الإقليمية و الدولية الرسمية و غير الرسمية.

\*خريطة تبين تواجد اللاجئين بالأرقام في المخيمات الأفريقية\* (رقم 06)



### Nombre de Réfugiés vivant dans les camps



المصدر: La documentation française 2016

## خلاصة الفصل الأول:

في الأخير ما يمكن قوله، أنه باستفحال ظاهرة اللجوء في العالم، عملت الدول على إنشاء النظام القانوني لحماية اللاجئين، وذلك بهدف توفير الحماية القانونية اللازمة للاجئين وضمان الأمن والسلم الدوليين. وتجلت هذه الحماية، بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين وأهمها على الإطلاق "اتفاقية جنيف" الخاصة باللاجئين المبرمة في سنة 1951 والبروتوكول الملحق بها سنة 1967 وهي من الأدوات الدولية لحماية اللاجئين؛ هذا بالإضافة إلى الأدوات الإقليمية والتمثلة أساسا في "اتفاقية المنظمة الإفريقية للاجئين"، و"اتفاقية كمبالا"، و"إعلان قرطاجنة" و"مبادئ بانكوك".

كما تمكنت المجموعة الدولية من إنشاء جهاز خاص باللاجئين وهو مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين "UNCHR"، يسهر على توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء.

نستنتج من هذا الفصل:

- اقتران ظاهرة اللجوء بالقانون الدولي الإنساني، فهي ذات بعد إنساني.
- اعتبار ظاهرة اللجوء ظاهرة قانونية لما تشتمله من تأييد عالمي لها.
- اختلاط المفاهيم المتعلقة بمفهوم اللاجئ والتلاعب بها.
- تصنيف أزمة اللاجئين على أنه من مهددات الأمن الإنساني.

# الفصل الثاني

## مقدمة الفصل الثالث :

سنتناول في هذا الفصل، إشكالية اللاجئين في أفريقيا، من خلال طرح حالة إقليم كيفو- شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية- ، والتي أثارت عدة تساؤلات أفضت عن الاختلالات التي تعاني منها الحكومات الإفريقية وعن أزمة الدولة فيها. ولقد أخذنا شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، " كدراسة حالة" لأنها تمثل تجسيدا حيا لمعاناة اللاجئين أينما كانوا، وأينما اتجهوا، فلقد كانوا السبب في تشتيت الوحدة الوطنية وقادوا الدولة إلى الانهيار نظرا لتعدد طبيعة هذه المسألة في هذه المنطقة بالذات. فمن هم هؤلاء اللاجئين في الكونغو الديمقراطية؟ وما سبب لجوئهم إلى هذه المنطقة؟ وكيف أثروا سلبا على الوحدة الوطنية في البلاد، وعلى نسق العلاقات الإقليمية بين دول الجوار؟ وهل بإعادة توطين هؤلاء اللاجئين وترحيلهم إلى دولهم الأصلية يمكن تحقيق التسوية ومنه تحقيق الاستقرار والسلم في الكونغو الديمقراطية، وفي الجوار الإقليمي المباشر؟

ويندرج هذا الفصل ضمن التقسيم الآتي:

المبحث الأول: تشخيص البنية العامة للاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

المبحث الثاني: تداعيات أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

المبحث الثالث: نزاع شرق الكونغو الديمقراطية: الرهانات السياسية والإقليمية

المبحث الرابع: آليات التدخل الإنساني في منطقة "شرق الكونغو الديمقراطية"

## المبحث الأول : تشخيص البنية العامة للاجئين في شرق الكونغو ( إقليم كيفو kivu)

## 1/ التعريف بمنطقة شرق الكونغو (إقليم كيفو):

يقع إقليم كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ذو طبيعة جبلية وهو منقسم إلى مقاطعتين إداريتين: شمال كيفو وجنوب كيفو، وهو الفاصل الطبيعي للكونغو الديمقراطية مع كل من أوغندا، رواندا، بورندي، وتنزانيا يتمتع هذا الإقليم بحضارة بانتو Bantous.<sup>1</sup>

\*مقاطعة شمال كيفو: تضم ستة مناطق ريفية، مساحتها مقدرة ب: 59.483 كلم<sup>2</sup>، حوالي 26% من المساحة الإجمالية للإقليم وهي تاسع إقليم إداري في الجمهورية، كلها أراضي زراعية خصبة، و 11%<sup>2</sup> تشمل غابات ،أراضي بور وبحيرات وعاصمتها قوما Goma.

\*مقاطعة جنوب كيفو: تضم ثمانية مناطق ريفية أهلة بالسكان، تتواجد بها عدة قبائل منها: قبيلة فيرا Les Vira، وقبيلة فوليرو Les Fuliru، وشاي Les Shi، وهافو Les Havu، والراكة Les Rega، بامبا Les Bambe.....عاصمتها بوكافو Bukavu.

تعتبر منطقة مازيزي Masisi المتواجدة في شمال كيفو بؤرة التوترات والمجابهاة الإثنية العنيفة ونقطة انطلاقها حيث تمتد على مساحة 737.4 كلم وبها ستة جهات، وعشر تنظيمات سياسية، و 97 جماعة تقليدية ،وكذلك جماعات إثنية متعددة أهمها: الناند Les Nande، الأند Les Hunde، والنايونغا Les Nayanga، والبار Les Pere، والكامو Les Kamu، والبانيارواندا Les Banyarwanda (الهوتو والتوتسي على السواء)<sup>3</sup>، والكينيارواندا Les Kinyarwanda، وكل هذه الجماعات استوطنت طويلا في هذه المناطق لذلك يعتبرون من السكان المحليين.

## 2/ موجة اللجوء في منطقة شرق الكونغو: وقد مرت بمراحل:

- قبل الاستعمار الأوروبي (البلجيكي) :

<sup>1</sup> - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية. الجزء الثامن ، الطبعة الثالثة ، الشركة العالمية للموسوعات ، لبنان، 2005، ص 353.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

المرحلة الأولى: سكن البانيارواندا منطقة روتشورو Rutshuru في كيفو وذلك في نهاية القرن 17م، ويعتبرون السكان المحليين لهذه المنطقة.

المرحلة الثانية: استقرت جماعة الهوتو من البانيارواندا في منطقة بوريشا Burisha، وذلك في القرن 19م، وبوصول البانيارواندا في سنة 1910<sup>1</sup> اكتمل سكان منطقة روتشورو Rutshuru .

- خلال الاستعمار: وقد مر بفترات:

الفترة الأولى 1937-1955: وضمت حوالي 85450 لاجئ وكانت على موجتين منظمة من طرف السلطات البلجيكية في شكل بعثة هجرة تضم إثنية الهوتو البانيارواندا La mission d'immigration des Banyarwanda المرحلة من رواندا وبورندي للعمل في المناجم الكونغولية ومزارع كيفو .

هذا بالإضافة الى موجات الهجرة الطوعية وكانت فردية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة المجاعات التي توالى على رواندا لمدة سنوات (1905، 1928، 1943، 1952)، أو نتيجة الامتداد الهوياتي الثقافي والحضاري لهؤلاء اللاجئين الروانديين مع قبائل مستوطنة في الكونغو منذ القدم وكانت توجهات هؤلاء اللاجئين نحو منطقة كيفو في كل من Masisi ,Lubro ,Uvira ,Katanga<sup>2</sup> .

الفترة الثانية 1956-1960: وكان ذلك بسبب التهميش والاقصاء الذي تعرضت له بعض الاثنيات من التوتسي والهوتو، هذا الذي أدى الى رحيل التوتسي الى شمال كيفو وقد عملت إدارة المستعمر البلجيكي على تعميق الخلاف بين هذه الجماعات وفي أوساط المتقنين والمزارعين الذين اطلقوا على انفسهم البنيامولنج Banyamulenge وقد ضمت هذه الموجة حوالي 150.000 لاجئ باتجاه إقليم كيفو<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> Mafikiri Tsongo, Paul Mathieu, « enjeux fonciers, déplacement de population et escalades conflictuelles ( 1930-1995) ». Cahiers africains, N° 38-40, Bruxelles-Paris, institut africain, CEDAF-L'Harmattan, 1999, p21.

<sup>2</sup> - Paul Mathieu, P.J.Laurent, A.Mafikiri ,Tosongo ,S.Mugangu, « cohabitation imposées et tensions politique au Nord-Kivu, 1939-1994 : une trajectoire conflictuelle ». Cahiers africains, N° 42, Paris, 1999, p13.

<sup>3</sup> - Ibid.

- بعد الاستعمار:

الفترة الأولى 1963-1972: أين ارتكب التوتسي جرائم ضد الهوتو منذ تولي التوتسي السلطة وبسبب محاولة غزوهم أيضا لمنطقة Bugesera.

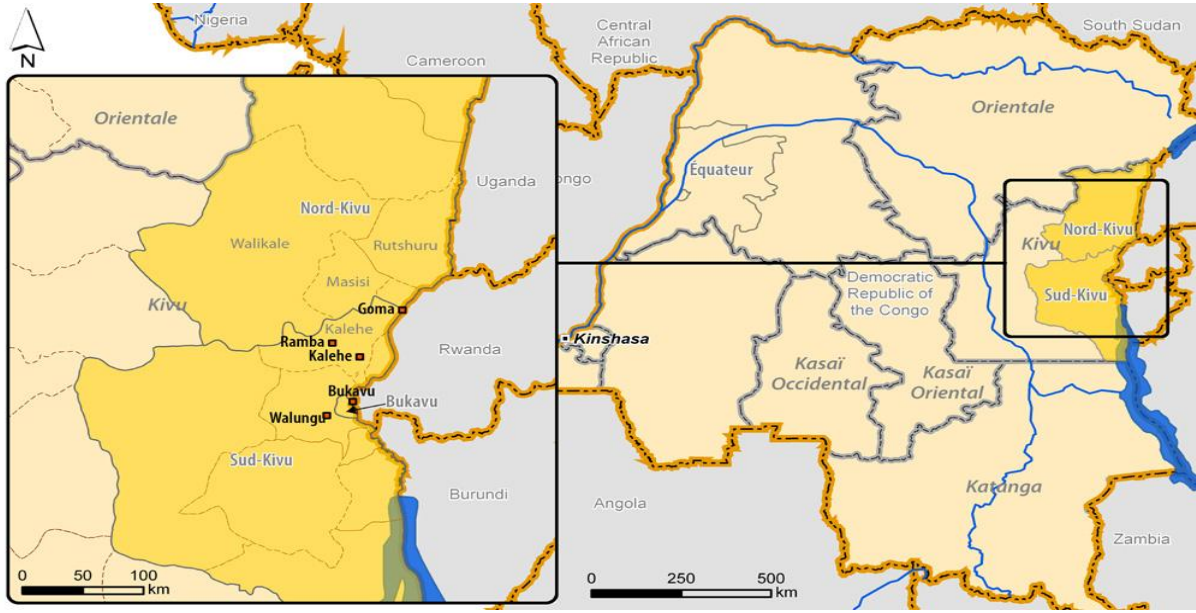
الفترة الثانية 1989-1994: فرار اللاجئين التوتسي من رواندا التي كانت تحت حكم هابياريمانا<sup>1</sup>

كذلك في 1994 شن المعارضون هجوما على العاصمة بوجمبورة وقيام الجيش بعمليات واسعة ضد المدنيين التوتسي، أسفرت عن مقتل الآلاف وفرار المدنيين حوالي 2 مليون نحو الكونغو الديمقراطية.

الفترة الثالثة ممتدة من حرب الكونغو الأولى والثانية (1995\_1998) وقد شملت موجة مضادة للجوء أدت إلى فرار العديد من سكان إقليم كيفو سواء لاجئين أو سكان أصليين إلى خارج الكونغو الديمقراطية، فالمفارقة العجيبة في هذا البلد انه منتج ومستقبل للاجئين في نفس الوقت. كما لا ننسى سنوات المجاعات والجفاف التي لحقت بدول الجوار الكونغولي الذي افرز موجات لجوء متعاقبة على الكونغو الديمقراطية بحثا عن الماء.

\* - هو رئيس رواندا انتخب عام 1978 ومارس سياسة قمعية ضد أقلية التوتسي الموجودة في رواندا مما أدى بهذه الأخيرة الى اللجوء الى الكونغو الديمقراطية وإلى باقي الدول المجاورة اغتيل بإسقاط طائرته هو ونظيره البورندي سنة 1994.

\*خريطة إقليم كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية\* (رقم 12)\*



المصدر : La documentation française

\*جدول يبين ولايات إقليم كيفو\*

ولايات مقاطعة كيفو الشمالية	ولايات مقاطعة كيفو الجنوبية
غوما العاصمة Goma	بوكافو العاصمة Bukavu
مازيبي Masisi	أوفيرا Uvira
روتشورو Rutshuru	والنغو walungu
بيني Beni	كالي Kalehe
لوبيرو Lubero	إجوي Idjwi
واليكالي Walikale	شابندا Shabunda

	ماونغا Mawenga
	فيزي Fizi

### 3/ أسباب اللجوء في منطقة شرق الكونغو:

يرى رولاند بورتيه <sup>1\*</sup> Roland Portier أن مشكلة اللاجئين في أفريقيا عامة وفي البحيرات العظمى خاصة لها سببان رئيسيان:

✓ أنها تقليد قديم للنزوح: حيث أن الهجرات التاريخية الكبيرة والتي تعود إلى قرنين ونصف من الزمن، و أن شعوب البانتو Bantous توالى وقطنت إفريقيا الجنوبية بأكملها تقريبا ، كما أن تجارة السود عمقت من الاختلالات التي تعاني منها الشعوب الأفريقية ومستقبل القارة . إذن فهي هجرات عفوية ومضطربة جدا ، وبمجرد أن وجد البنيارواندا فضاءات فارغة اتجهوا نحوها المقصودة هنا الكونغو والتي كانت غير معروفة وغير أهلة من قبل. <sup>2\*\*</sup>

✓ النزاعات والهجرة : وهذا سبب اخر كان مشجعا لحركة اللجوء في منطقة البحيرات خصوصا ، وذلك للأزمات السياسية الحادة التي تشهدها إفريقيا منذ استقلال بلدانها ، والتي انعكست سلبا على أداء القارة السمراء . بكل ما تجره معها من مظاهر اللجوء المصاحبة لها. وهو ما سنتعرض له لاحقا .

وعموما إذا وضعنا إطارا تاريخيا لهذه المشكلة، فإننا نجد أنها بدأت مع الاستقلال سنة 1960 مباشرة، حيث توافد اللاجئين إلى منطقة شرق الكونغو الديمقراطية وإقليم كيفو تحديدا عبر عدة موجات فكانت الموجة الأولى من أنغولا للصراع بين حركات التحرر الأنغولية والقوات البرتغالية والتي استمرت حتى بعد الاستقلال ، حيث قدر عددهم في سنة 1959 بأكثر من مليون ونصف لاجئ . أما الموجة الثانية

\* رولاند بورتيه : أستاذ وياحث فرنسي بجامعة السوربون بفرنسا متخصص في جغرافية أفريقيا.

\*\* السكان الأصليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية : Mongo,Coba ,Louanda ,Loba .

<sup>1</sup>- Roland portier , « Migration et conflits en Afrique » le 2008 disponible au site d'Internet : <http://www/CRR-Doc/.htm>.

<sup>2</sup>- Idem .

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

المتضمنة للاجئين رواندا، وهم سبب ما يحدث في شرق البلاد ، فموجتهم الأولى كانت في سنة 1959، إن التهميش الذي تعرض له التوتسي على يد الهوتو بين سنتي 1959 و 1961، كان سببا في انضمام آلاف الروانديين الاخرين المقيمين في المنطقة نفسها منذ عشرينيات القرن الماضي.<sup>1</sup>

كما يتداخل السبب التاريخي - الاستعماري - مع السبب الاقتصادي ، فضلا عن سياسة " فرق تسد" التي تبناها المستعمر البلجيكي، في هذه المستعمرات وتآليب الإثنيات على بعضها، مما يؤدي إلى اضطهاد الأضعف بينها ومنه اللجوء إلى الدول المجاورة وهذا ما عملته الإدارة البلجيكية في كل من رواندا وبوروندي مع التوتسي والهوتو ، كما قام الاستعمار البلجيكي بتنظيم هجرات قسرية للروانديين للعمل في المناجم والمزارع في الكونغو الديمقراطية وبالذات في شرقها، وهذا في إطار ما يعرف بمهمة هجرة البنيارواندا ( MIB ). أما عن السبب الاجتماعي - البيئي، فنجد حاضرا في هذه المشكلة حيث أن رواندا عانت من عدة مجاعات نتيجة الجفاف الذي لحق بالأراضي الزراعية وتسلط المستعمر البلجيكي وتعنته في توزيع حصص الغذاء، أدى بالعديد من الروانديين إلى الرحيل خوفا على حياتهم ، وهو نفس الشيء بالنسبة للتغيرات المناخية والبيئة التي حصلت في منطقة البحيرات العظمى والتي كانت سببا في الانتقال بين الدول المجاورة لهذه المنطقة . فقد كان جفاف 1910 من أشد أنواع الكوارث الطبيعية سوءا في المنطقة، حيث زاد من فرص اشتعال النار في الغابات والمراعي ، مما نتج عنه فترات من التلوث الهوائي الحاد مع أمراض تنفسية حادة وزيادة أثر المرض على الأطفال خصوصا ، هذا ما دفع بالملايين إلى التنقل إلى دول الجوار، سواء كان هذا التنقل عشوائيا أو باتجاه الأصول التاريخية لهؤلاء اللاجئين.<sup>2</sup>

وإذا رجعنا إلى الأسباب السياسية أو الخاصة بالنزاعات والأمن، نجدها مرتبطة بالسبب السوسولوجي والثقافي ، التاريخي حيث يؤكد تاريخ رواندا أنه لا شيء يبرهن على الاختلاف بين الإثنتين ( الهوتو

<sup>1</sup> - محمود أبو العينين وآخرون مرجع سابق، ص ص 47، 42 .

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 639،640.

\* في رواندا يشكل الهوتو الأغلبية وتقدر ب: 89.8% أما التوتسي فهي الأقلية تقدر ب: 9.8%، وفي بوروندي نجد الهوتو هم الأغلبية يقدر ب: 85%، أما التوتسي يقدر ب: 10%.

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

والتوتسي\* ) ، إذ يتمتعون بنفس التجانس من الناحية العرقية ، اللغوية ، والثقافية والسياسية. وقد عمل الاستعمار جاهدا على تشتيت هذه الإثنيات ونجح بإقصاء التوتسي من البلاد. مما أدى فيما بعد، إلى مذابح 1994 ، كما أن بوروندي هي الأخرى تحتوي على نفس المكونات السوسيو - ثقافية والسوسيو - إثنية<sup>1</sup> ونفس المشاكل تعاني منها بسبب التعنت السياسي وسيطرة الحزب الواحد على السلطة من طرف التوتسي وإقصاء الهوتو ، وقد قام الباحث الإفريقي " مويلير Mouller في مذكرة له حول مرتفعات إتوبي "Itombwe" بدراسة قضية النزاع في شرق الكونغو (البنيامولونج ، والإثنيات الأخرى) وذلك من منطلق تاريخي وسوسيو - سياسي للنزاعات بين هته الجماعات ، ويرى بأن السبب هو تهميش الاستعمار بصفة إدارية لهذه الجماعات بإبعادهم عن المؤسسات السياسية والإدارية من جهة، ومن جهة أخرى أفرزت مرحلة ما بعد الاستعمار أفرزت بدورها نمطا متميزا للدولة التسلطية والقائمة على الثقافة الشمولية وكل ما يخدم مصالحها وطموحاتها المادية.

ويمكن القول أن التنوع العرقي ليس سببا في حد ذاته للصراعات في المنطقة، ولكن طريقة استغلاله من طرف الاستعمار زاد من تعقيداته، وذلك يمنع تحقيق الوحدة أو تشكيل هوية وطنية واحدة بين هذه الشعوب، مما يؤدي إلى وضع حدود تعسفية ، وهذا كله كان سببا في الإبادات الجماعية والحروب التي تشهدها المنطقة.

وفي هذا السياق يقدم البروفيسور إمبونيكيي Mbonyikebe اقتراحا منطقيًا لهذه الحروب التي تشهدها المنطقة يقوله: "توقفوا عن إدارة السكان وفق الخريطة الجغرافية والحدود والاصطناعية لمؤتمر برلين 1885 ..... فالتوترات المتكررة في كيفو والمرتبطة جزئيا بمسألة الوطنية التي لم تحل بعد، والاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي ، يفسر كله حالة التوتر بين دول الجوار والتي تنفجر دائما بسبب الأثنية والتي ستعمل على نقلها إلى الكونغو الشرقي كله<sup>2</sup>.

ويتوقف بورتيي عند النزاع الرواندي - المجزرة الرواندية - الذي كان مثالا ودليلا حيا على هذه الأزمة ويفسر هذا النزاع حسبه من خلال ميكانيزمات الفراغ السياسي والعسكراتية في المجتمعات ، والتي تبعتها محاولات الاستئثار بالسلطة. وقد أفرزت المجزرة الرواندية العديد من المشاكل أخطرها مشكل

<sup>1</sup> - Mathias Elonge Osako, «la vrais nature des conflits dans les grands lacs», 2004, disponible du site d'Internet : [www.ethnonet-africa.org](http://www.ethnonet-africa.org).

<sup>2</sup> -Idem.

اللجوء الكثيف (2 مليون لاجئ) بإقامة مخيمات بكيفو في الكونغو الديمقراطية ، في العموم إذا أخذنا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالضبط في إقليم كيفو الشمالي والجنوبي، فسنجد أنه وفي مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة شهدت هذه المنطقة أعمال عنف كانت الأشد في منطقة البحيرات العظمى، إذ تفجرت الصراعات العرقية بسبب مواجهات الهجرة الرسمية والسرية المنظمة للبوروندي ورواندا واتخذ منطق المواجهة بين البنيارواندا Banyarwanda من أصل رواندي، ضد الأهالي Les autochtones وكانت إما لأسباب مادية وبالضبط حق التملك العقاري ( الأرض) أو لأسباب سياسية ( السلطة) ، بحيث عمل كل طرف على إقصاء وتهميش الطرف الآخر وتقاوم الوضع بعد الاستقلال في عام 1960 ، أين ظهر خلاف حاد بين الجماعتين حول موضوع الجنسية و اندماج الأفراد من أصل رواندي إلى أن تم تبني قانون في سنة 1972، والذي أقر بمنح الجنسية الزائيرية للمهاجرين الروانديين الذين أتوا إلى "كيفو" قبل الاستقلال ، إلا أن هذا القانون قد عمق الخلافات بين مختلف الجماعات المتواجدة في " كيفو" وارتفعت درجة التوتر سنة 1981 ، عندما تم إصدار قانون جديد ألغى القانون الأول - قانون 1972- ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم مركز الاستقرار، حيث تم حرق جميع الوثائق الإدارية التي تثبت جنسية الأشخاص - وأصبح السؤال المطروح هو: من هو الكونغولي الحقيقي ومن هو غير ذلك؟<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Patrick Chabal et Jean Pascal Daloz, *L'Afrique est partie, du désordre comme instrument politique*. Edition Economica ,Paris, 1998,P 78.

## المبحث الثاني: تداعيات أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

لقد أفرزت أزمة اللاجئين في شرق الكونغو، تداعيات خطيرة أهمها: حق المواطنة (الجنسية) وحق التملك العقاري (مشكلة الأرض)، والتي كانت لها تأثير كبير داخل المجتمع الكونغولي من خلال مطالبة اللاجئين الروانديين والبورنديين بالمواطنة وحق التملك العقاري، هذا التأثير كان بارزا منذ الاستقلال سنة 1960 وتكمن الصعوبة في تشريعات الدستور الكونغولي، الذي أعطى الحق في المواطنة للجماعات ذات الأصول الرواندية- البورندية المقيمة في الكونغو الديمقراطية، باعتبارهم كونغوليين أصليين، لكن يظل الشكل قائما بالنسبة للذين ترجع جذورهم إلى ما قبل الاستعمار في القرن 17 وأثناء الاستعمار قبل 1956، وهنا صدرت عدة تقارير وتوصيات ومقترحات قضائية تنص على مشكلتي المواطنة والأرض.<sup>1</sup>

## 1- إشكالية المواطنة (الجنسية):

تمكن سكان البانيايروندا بعد استقلال الكونغو الديمقراطية\* من السيطرة على إقليم كيفو بدعم من الاستعمار البلجيكي وتطبيقا للاتفاقية الألمانية - البلجيكية سنة 1910، والتي منحت الجنسية الكونغولية ( الزائيرية) للبانيارواندا. ومع وصول الرئيس موبوتو "Moboto" أعلن عن سياسته الموبوتوية الزائيرية Zairianisation، وقد قرر بمرسوم رئاسي في 26 مارس 1971 منح جماعي للجنسية الزائيرية لسكان الروانديين الذين يعيشون في كيفو، وقد جاء هذا القرار بتأثير من رئيس مجلس وزراء "موبوتو " " بارتليمي بيسجيمانا رويما" "Barthèlemey Bisengimana Rwema" \* وهو من البانيايروندا، حيث عمل على ترسيخ هذا القرار بعد صدور قانون رقم 72-002 الصادر بتاريخ 05 جانفي 1972 والذي منح الجنسية الزائيرية لهذه الأقليات وتبين المادة 15: "من أن الأشخاص ذوي الأصول الرواندية والبوراندية الذين استقروا في مقاطعة كيفو قبل 01 جانفي 1950 وبالتتابع لقرار السلطة الاستعمارية، والذين استمروا بالإقامة منذ إعلان جمهورية الزائير.

\* بارتليمي بيس جيمانا رويما: رئيس مجلس الوزراء في نظام الرئيس موبوتو ذو أصل بنيارواندي درس

بالكونغو الديمقراطية وكان رئيسا لاتحاد الطلبة في جامعة لو فانيوم بكينشاسا .

<sup>1</sup>- Paul Mathieu ,P.J .Laurent ,A.Mafikiri ,Tsongo,S.Mugangu, « cohabitation imposées et tensions politiques au Nord-Kivu,1939-1994 : une trajectoire conflictuelle ».Cahier africains,1999,p1 .

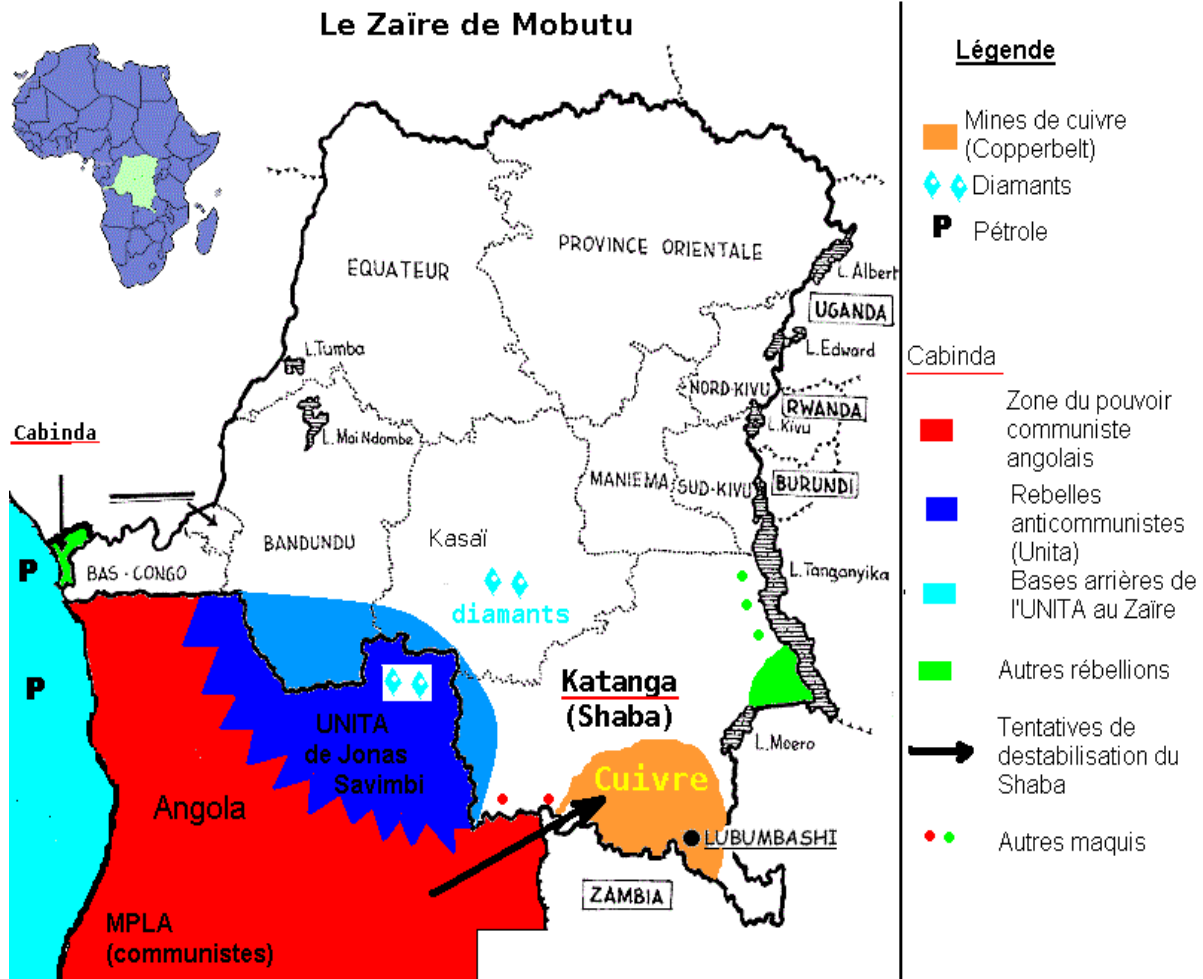
حتى اندماجهم، فلم الحق في اكتساب الجنسية الزائيرية،\* وذلك منذ تاريخ 30 جوان 1960.<sup>1</sup>

وما يميز هذا القانون، انه معقد من ناحية تطبيقه، فمن الصعب التعرف على السكان الحقيقيين المعنيين بالقانون، هذا من جهة، من جهة أخرى فهجرة الروانديين تفاقمت على الحدود مع الزائير، لكن بات الضعف الحقيقي يكمن في الإدارة الزائيرية التي تسمح وتتنبى أوراق إثبات هوية للكثيرين بفضل الرشاوى المقدمة والفساد المنتشر في نظام موبوتو. و ينتمي الروانديون المستقرون في كيفو بعد المذابح الإثنية لسنة 1959 للجنسية الزائيرية، بالرغم من وجود حنين داخلي بالرجوع إلى وطنهم، ومنه يحملون جنسيتين، وهذا دون احترام القرارات والقوانين المتعلقة بالجنسية الزائيرية.

1- Paul Mathieu ,P.J .Laurent ,A.Mafikiri ,Tsongo,S.Mugangu, Op.cit.P16.

\*- كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تسمى سابقا ب: الزائير Zaire .

\*خريطة توضح تجاذبات السلطة وصراع الموارد في الزائير\* (رقم 13)



المصدر: La documentation française /2003

ومع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، بدأت تنامي نزعة قومية السكان الأصليين ووحدهم وفق مفهوم الساكن الأصلي La notion de l'Autochtone، حيث تحولت السلطات الدستورية جميعها بين يدي قبيلة الرئيس "موبوتو". فقد أخذ المواطنون ( السكان الأصليين) على أنفسهم تأسيس حزب منفرد وتنصيب رئيس له، واجتمعوا وطنيا في " الحركة الشعبية الثورية " (وذلك سنة 1981)، هذه التي

لا تسمح ولا تقبل بقانون المواطنة 72-002 لسنة 1972 الممنوح حسبها لأشخاص هم في الأصل مولودين من قبائل هاجرت واستقرت في الزائير.

وفي سنة 1981 ونتيجة الضغط الذي تعرض له "موبوتو" من الداخل ألغى القانون الأول المتعلق بمنح الجنسية وتبعه بقانون رقم 81-002 الصادر في 29 جوان 1981 والمتبوع بتعديل رقم 82-061 الصادر في 15 ماي 1981 والذي يعلن في مادته 20 بأن " لا احد ولا كل من يحمل الشهادة الوطنية الكونغولية أو باقي وثائق الهوية الأخرى فهو كونغولي.....".

لقد كان هذا القانون كنتيجة للاسترجاع الجماعي للوطنية الكونغولية من السكان ذوي الأصول الرواندية المقيمين بالزائير، وبهذا قد أصبحت الجنسية الزائيرية مستحيلة، حتى للذين تنسوا بها وأصبحت مشكوكا فيها وغير مجدية نفعاً.

لقد كان السؤال المطروح في الكونغو الديمقراطية بين سنتي 1981 و1993 هو: "من هو الزائيري في شمال كيفو"، إذ أن التوترات وحالة اللااستقرار والتهديد الكامن لمستقبل الكونغو الديمقراطية بسبب إشكالية اللاجئين والهوية، قد طرح حافزا قويا لدفع "موبوتو" لإعلان التعددية وخاصة في ظل ضغوط البيئتين الإقليمية والدولية وتغير التحالفات العسكرية بالمنطقة، فعند عقد المؤتمر الوطني ذو السيادة في 1991، كانت هناك إشكالية تمثيل "البنيارواندا" و"البنيامولونج" في شؤون السياسة الزائيرية، وقد أحيى هذا المؤتمر ما كان من قبل، وكان نقطة فاصلة، فجنسية هؤلاء الممثلين مشكوك فيها، وبالتالي لا يمكنهم المشاركة في هذا المؤتمر وعدا ذلك فإن إشكالية المواطنة تحولت لمفتاح رئيسي في تحديد طبيعة القوى بين الفواعل السياسية من أحزاب وجماعات ضاغطة شكلت منعطفا حاسما لغزو السلطة في الكونغو الديمقراطية.

وفي سبتمبر 1996 صرح حاكم جنوب كيفو بأنه لابد للبنيامولونج مغادرة الإقليم فورا وإلا تعرضوا للطرد تحت العقاب، كما زاد من تفاقم الوضع والاضطراب بين السلطات الزائيرية والبنيامولونج أدى إلى هجرة مليون لاجئ من "الهوتو" بعد المجزرة الرواندية سنة 1994 إلى كيفو. وأمام تعنت "موبوتو" ورفضه التخلي عن السلطة أدى إلى زيادة التوتر بالمنطقة وخاصة مع استغلال اللاجئين للمناطق الآمنة لإعادة التسليح من أجل إسقاط نظام "هابياريمانا" والأكثر من ذلك التحالف الذي يربط بين كل

من "موبوتو" والأنتراموي Interhamwe (ميليشيات الهوتو) مما أدى إلى زعزعة الثقة في النظام الموبوتي واللجوء لاستخدام العنف المسلح ضد المدنيين بشكل دائم (عصابات الماي الماي، واليونيتا) بدل انتهاج الدرب التفاوضي.<sup>1</sup>

وقد كان اللاجئين الروانديون، طرفا أساسيا في حرب الكونغو الديمقراطية الأولى والثانية وهذا بعد ما حظيت بدعم "كابيلا" والقوى الإقليمية المؤيدة له مقابل الاعتراف بحقوقها في المواطنة بعد الحرب الأهلية الأولى قد شكلت بؤرة توتر فعلية ودافعا معتبرا لحل التحالف مابين نظام بول كاكامي "Paul Kagamé" و "كابيلا" لصالح اللوبي الكاتونغي تجنباً للمسؤولية الدولية المترتبة عن الانتهاكات الإنسانية ضد المدنيين من البنيارواندا، مما اثار حفيظة النظام السياسي في "كامبالا" هذا ما انعكس لحد ذاته على الأوضاع الداخلية في الكونغو ومهد لاندلاع حرب أهلية ثانية وخاصة أن الجيش الكونغولي تحت قيادة اوغندية-رواندية مما أدى الى تعميق الانفصاخ الحاصل داخل الجيش.

## 2/ إشكالية الأرض (الامن العقاري):



<sup>1</sup> - مجهول، آلاف اللاجئين يفرون من شرق الكونغو، 2004 من

موقع: <http://www.hrw.org/reports/2002/congo>

لقد كان هرم السلطة وتملك الأراضي قديماً في الدولة الكونغولية مقسماً بهذا الشكل ولقد ضلت سلطة الموامي هي السلطة المطلقة التي تمنح الأراضي ويتم استئجارها من طرف النبلاء، لكن بعد هذا تم كسر هذه الهيراركية التقليدية لصالح سلطة موازية تعمل على النقيض من السلطة الأولى ونقصد هنا السلطة الاستعمارية ومالعبته من دور في زعزعة استقرار القبائل في هذه المنطقة.\* وبعد الاستقلال تم إعادة التنظيم الإداري حيث سيطر التوتسي على المناصب العقارية (يسيطرون على 90% من التجارة، والرعي والأراضي)، وذلك عن طريق الرشوة وتوظيف السلاح من جهة أخرى ومنه الاستيلاء الفردي على الثروات الطبيعية. وقد أدى سلوك التوتسي البنيارواندا هذا إلى اختراق النظام الداخلي للجيش الزائيري وزيادة الضعف بين صفوفه في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشها الزائير آنذاك بعد غلق مصنع GECAMINES\*\* (1960-1990) نتيجة التغلغل بالمنطقة وتدهور السلطة المركزية<sup>1</sup> وخاصة بعد مرض "موبوتو" وعجز رئيس الوزراء "إتيان تشيسيكدي Etienne Tshesikdi" زعيم المؤتمر الوطني للتوصل لأي تسوية سياسية بالمنطقة، دفع بالكونغوليين لانتهاج سلوك منفرد مقولب في إطار إثني للدفاع عن حقهم في البقاء من خلال إعادة تسليح جماعات من قوى أجنبية متمردة مؤيدة أو داخلية داعمة وكذلك السيطرة على مناطق الثروات الطبيعية لشراء الأسلحة وخاصة الدعم المقدم من طرف الشركات الأجنبية في هذا المجال.<sup>2</sup>

ويمكن إيجاز إشكالية الأرض من خلال مسائل أساسية هي :

- (1) تضيق الفضاء المهياً لاستقرار المستوطنين الجدد (زيادة تدفقهم وبالتالي زيادة عددهم).
- (2) لا يوجد حق التمتع بالأرض أو حق التملك العقاري بالنسبة لجميع المستوطنين، فقسم كبير منهم ينتمون إلى تحالفات سرية بين زعماء تقليديين برجوازيين مدنيين، و إداريين فاسدين.
- (3) الشك وعدم ثبات الاعتقاد بالحقوق العقارية للمستوطنين، ونستنتج هنا أنه في مرات تواجد تطبيقات عقارية زبائية وانتهازية للزعماء التقليديين والمحليين، كما أنه لا يوجد تصنيف لا

\* المقصود هنا التوتسي البنيارواندا الذين دعموا من الاستعمار وجاءوا إلى الكونغو الديمقراطية سنة 1956.

\*\* مصنع GECAMINES: هو أكبر مصنع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان يساهم في الدخل القومي بنسبة 80% ونتيجة للأزمة الخانقة التي شهدتها الزائير آنذاك، تم إغلاقه واستبدل النحاس بالماس.

<sup>1</sup>-Mafikiri. TSongo, Paul Mathieu, Opcit, P20.

<sup>2</sup> -Ibid. P22.

لحقوق العقارية التقليدية ولا للحديثة التي أعلن عنها رسميا في سنة 1966 و 1973- وكل ذلك باسم الأرض ملك الدولة.<sup>1</sup>

(4) إدارة العقارات أو الأرض من طرف الزعماء التقليديين للقبائل والأنظمة الشرعية الحديثة ذات التأثير المتبادل وكانت هذه الإدارة في معظم الأوقات مكانا للاغتناء والثروة . وهنا من يقوم بدور الرقابة؟ فبسبب غياب هذه الأخيرة ، يعيش اللاجئون حياة الاضطهاد والخوف من الطرد والنفي حتى في دولة الملجأ نفسها، هذا ما يستدعي ضرورة إعادة توطينهم في بلد ثالث يكون أكثر أمنا من البلد الأول.<sup>2</sup>

وقد انعكست إشكاليات الأمن العقاري والمواطنة على مسار السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبرزت تداعيات جيو-سياسية -إقليمية أثرت على التسوية السياسية لهذه الدولة مصاحبة للفشل بسبب:

- الغياب الدرامي للمتمردين في طاولات التفاوض وغياب الثقة المتبادلة بين الفواعل المتنازعة والذي أدى لتنفيذ أعمال العنف.
- الصعوبة في نشر قوات حفظ السلام وتحقيق التعاون والتنسيق بين الاطراف المتجاورة لانعدام الاتصال والوقوف عائق أمام بدء حوار وطني شامل، لأن "كابيلا" رفض التفاوض مع المتمردين لعدم اعترافهم بالجهود الدولية و الداخلية ، وبالتالي عرقلة عمليات السلام وجهود منظمة الامم المتحدة ONU بالمنطقة والتي عجزت عن إعادة نزع السلاح من المعارضة المسلحة الداخلية والخارجية. فصعوبة مراقبة انتقال الأسلحة بين قوات "الهوتو" والتجارة غير المشروعة للسلاح ذات الامتدادات الدولية وصعوبة نزع سلاح حركة "يونيتا " المعارضة لأنغولا، على سبيل المثال يزيد عدد القوات " الهوتو " الروانديين عن 30 ألف محارب يتمركزون في

<sup>1</sup> - Paul Mathieu,P.J.Laurent. A.Mafikiri Tsongo, Op.cit. P 15.

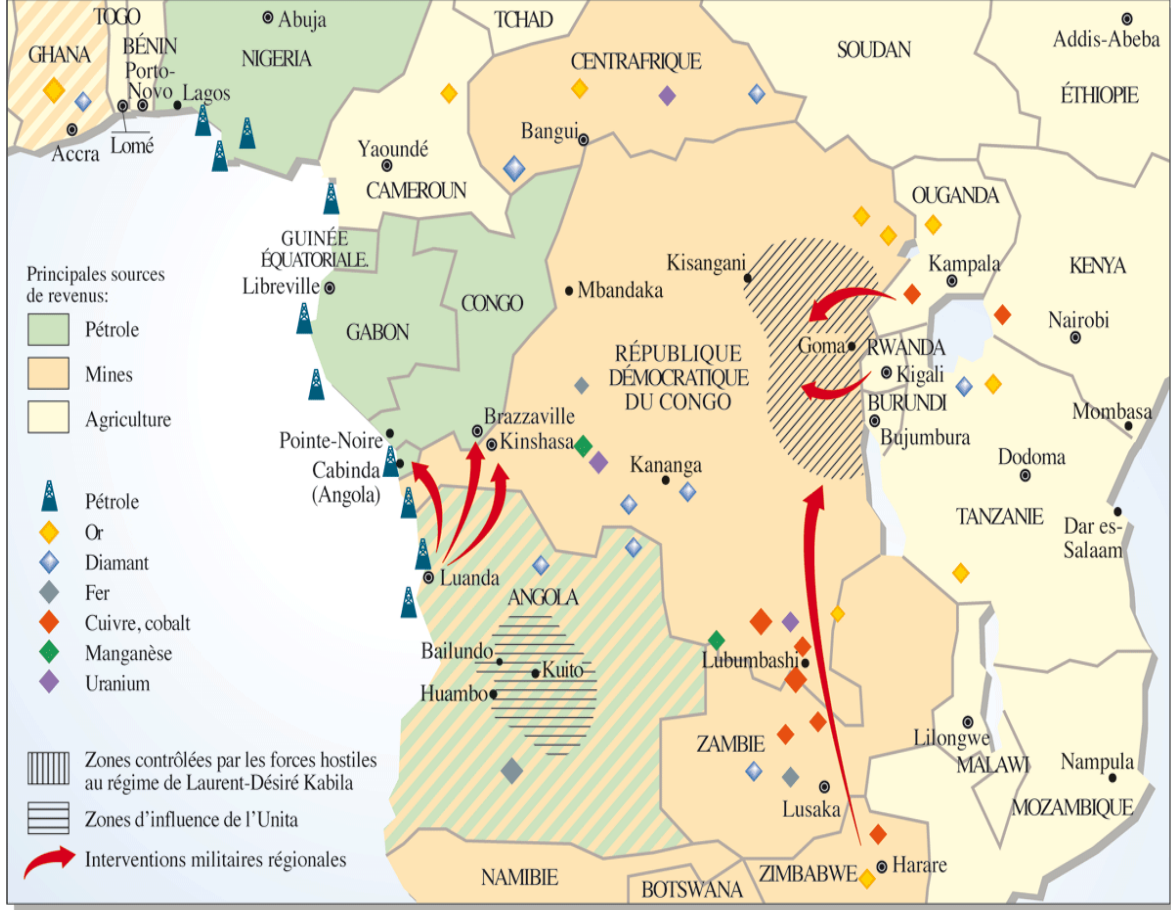
<sup>2</sup> -Jean Claud William, « Trajectoires de la démocratie, gouvernance : concepts de base pour l'analyse ». **Cahiers africains** ,N° 23-24, Bruxelles- Paris institut africains /CEDAF-L'Harmattan 1996,PP39-40.

الغابات الاستوائية والسهول، الامر الذي جعل من القبض عليهم مستحيلا بالنسبة للقوات الكونغولية النظامية وأحيانا حتى القوات الاممية الدولية، وهنا يبرز لنا الإشكال التالي : كيف أن إقصاء هؤلاء المتمردين من الحياة السياسية سواء في دول المنشأ أو دول الملجأ قد شكل ثغرة أساسية لتدخل القوات الأجنبية المتناحرة؟ والتي أسهمت بالقضاء على أي معنى لمفهوم الدولة بالمنطقة، فلا حدود واضحة ولا سيادة ولا سكان ، فهي الدولة المنهارة أو الدولة النهائية حسب وليام رينو William Reno . فما ميسود في جمهورية الكونغو الديمقراطية معايير الدولة الفاشلة ، و في هذا الصدد يرى "روبرت روبينزغ" « Robert Robinzegh » مدير برنامج الصراع بين الدول: "أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها، والسلع الساسية هي: الأمن، التعليم، الصحة، الفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية الأساسية من طرق واتصالات.....". ومن مؤشرات الدول الفاشلة نجد مؤشرات اجتماعية متمثلة في تدفقات عدد اللاجئين، التمييز بين الجماعات والإثنيات، والهجرات الجماعية الكبيرة .....إلخ، مؤشرات اقتصادية: تنمية اقتصادية محدودة خاصة في المناطق المعزولة، ضعف وانهيار اقتصادي تام، ومؤشرات سياسية: تأخر الخدمات العامة، انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الدولة بشكل صارخ، عدم شرعية السلطة، (دولة بوليسية، احتقار للأقليات)، تدخلات أجنبية.....إلخ، فلو أسقطنا كل ماقلناه عن جمهورية الكونغو الديمقراطية نجدها دولة فاشلة بكل المقاييس.

- إن المنطق الجيو- استراتيجي وكذلك المصلحة الاقتصادية هو الذي حكم التحالفات في حرب الكونغو الاولى وأدى إلى تغير هته التحالفات في الحرب الثانية، ونجد في هذا زيمبابوي \* التي تدخلت في حرب الكونغو وفقا لهذا المنطق، وكذلك ناميبيا\*\*، ونفس الشيء بالنسبة لكل من أوغندا و رواندا اللتين بدلتا تحالفهما باتجاه الحركات التمردية، ولقد كانت هتين الدولتين تتقاسمان نفس القلق والانشغال الامني بالنظر إلى وجود عدة حركات مسلحة تحارب ضد الدولتين في شمال وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

\*خريطة تبين غنى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد والمناطق التي تحت سيطرة نظام

كابيلا ومنظمة يونيتا وكذلك التدخلات الأجنبية فيها ( رقم 14 ) \*



المصدر : [http:// www.afrique central.fr/png](http://www.afrique central.fr/png)

ولقد كان جانفي 2001 منعطفا حاسما وهاما في مسار التسوية السياسية للنزاع الكونغولي وذلك بعد اغتيال الرئيس 'كابيلا' « D.Kabila » ، في حادثة ما زال يشوبها الكثير من الغموض، حيث تم تعيين ابنه "جوزيف كابيلا " « J.Kabila » والذي كان اقل تشددا وجمودا من أبيه ، وقد اتسم بالمرونة في التزامه باتفاق لوزاكا. فلقد قبل بمبدأ الحوار والتفاوض مع المتمردين، ووافق على نشر قوات دولية ومراقبين دوليين في الكونغو الديمقراطية للحد من الحرب الاهلية فيها.

وعلى إثر هذه التطورات تم التحضير منذ جويلية 2001 لتسوية شاملة وحقيقية تضم جميع أطراف الصراع والمعارضة الوطنية من جهة وإقليمية من جهة أخرى وقد تمت التسوية السياسية النهائية في سنة 2002<sup>1</sup> بجنوب إفريقيا سميت بتسوية سان سيتي Sun-city.

3/ تداعيات جيوسياسية، وإقليمية مرتبطة بأزمة اللاجئين في شرق الكونغو: هي مرتبة بالأساس بوجود عناصر مشوشة على السلم، والمتمثلة في القادة وكل أطراف الصراع المرتبطين ببعض الفواعل الخفية، وما يعرف، بالأجزاء الخفية في الأنظمة السياسية، والتي تسير اللعبة السياسية وجهود بناء السلم في الكونغو مثل، وكالات الاستخبارات، التنظيمات الأمنية-الإقليمية (تجار المخدرات، تجار الأسلحة، أمراء الحرب، الشركات المتعددة الجنسية...) <sup>2</sup>.

لقد كان اتهام الكونغو الديمقراطية لكل من، رواندا، بورندي، أوغندا بدعم المتمردين بالتدريب والأسلحة الثقيلة، وكان من قبل اتهام بورندي للكونغو الديمقراطية، بإيواء المتمردين من الهوتو، فهم بالأساس لاجئين، قاموا بشن هجمات متكررة على دولهم الأصلية، وانطلاقا من الدولة المضيفة وهي RDC. هذا ما أدى إلى حالة غلق الحدود بين الدولتين في سنة 1997، كما قررت RDC قطع علاقاتها الدبلوماسية مع رواندا، بورندي وأوغندا، وقدمت شكوى رسمية في مجلس الأمن الدولي بتهمة الاختراق وتهديد أمنها الوطني. من هنا يكمن الدور الذي يلعبه اللاجئين في تأزيم الأوضاع الإقليمية في المنطقة. وذلك من خلال الأثر السياسي على استقرار الأنظمة فيها، وعلى مستوى العلاقات بين دول المنشأ والملجأ. فمعسكرات اللجوء في الكونغو الديمقراطية، تحولت إلى مراكز لتجنيد المقاتلين الجدد و المعارضين، أو حتى حكومات بعض الدول المضيفة، والتي لها أحقاد وعلاقات متوترة مع

\*زيمبابوي: يفسر تدخلها في النزاع الكونغولي لاستعادتها من عقد بقيمة 200 مليون \$ يتضمن تزويد الكونغو الديمقراطية بالسلع الغذائية والمعدات العسكرية وأسواق مهمة.

\*\*ناميبيا: يفسر تدخلها من خلال القيادة في ناميبيا، حيث أن أشخاص مقربين من الرئيس النامبيي وقعوا اتفاقيات تجارية هامة مع الكونغو وهذا ما أدى إلى التورط في هذه الحرب.

<sup>1</sup>-CheikhYérim Seck , « RD Congo présumé comptable ». **Jeune Afrique**, Année 43,N° 2180- 2181,Novembre 2002,P27 .

2- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010 ، ص56.

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

الدول المصدرة للاجئين، تعمل على توظيفهم في رهانات جيوسياسية، وإقليمية لتصفية حسابات سياسية وشخصية، ويكون تجنيد هؤلاء سهلاً، نظراً للظروف المزرية التي يعيشونها، خصوصاً في ظل وجود عامل القرابة الإثنية، الذي يلعب دوره الكبير في شن الحروب ضد دولهم الأصلية ونظم الحكم في منطقة البحيرات العظمى ككل.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص 93،94.

## المبحث الثالث: النزاع شرق الكونغو: الرهانات السياسية والإقليمية

يرى كل من لاك و روتشيلد (Rotchild , lake) أن هناك طريقتين لتدفق الصراعات الإثنية إلى الدول المجاورة هما الانتشار و التصعيد:

فالانتشار يحدث عندما يزيد و ينتشر صراع ما من احتمال حدوثه في دولة ثانية فاننتقال العنف في رواندا إلى يوراندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورتين. أما عن التصعيد؛ فيكون عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى وأبرز مثال على ذلك عندما جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1999 سبع دول محيطة لتدعم طرف أو آخر من الطرفين المتعارضين.<sup>1</sup>

وبالنظر لهاتين الطريقتين نجد أن اللاجئين الأفارقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شكّلوا تهديدا للاستقرار الداخلي للكونغو الديمقراطية والاستقرار الإقليمي ككل عن طريق تأجيج التنافس على الموارد مثل: الغذاء والأراضي وفرص العمل من جهة ومن جهة أخرى فهم يؤثرون على العلاقات الإثنية في البلدان التي تستضيفهم و واحد من بين أشهر الأمثلة على عسكرة اللاجئين يمكن العثور عليها في منطقة البحيرات العظمى مع اللاجئين باعتبارها مصدرا لانتشار في اثنين من حروب الكونغو الديمقراطية (1996 . 1997) و (1998 . 2003). أما عن نزوح الهوتو من رواندا إلى مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية و انفجار الوضع هناك ليتحول إلى حرب في المنطقة بعد ادعاءات الحكومة الرواندية على وجود معسكرات تدريب للاجئين هناك وتدفق اللاجئين لا يعني بأنهم من المدنيين بالكامل، هذه الموجة تشهد كذلك تدفق المحاربين عبر الحدود الذي يساهم بشكل كبير في تأجيج النزاع ومن ثمة انتشاره ومن أمثلة هذا لجوء جيش رواندا بأكمله إلى الكونغو الديمقراطية في 1994 سمي بجيش اكس فار (EX Far).

<sup>1</sup> -سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010 ، ص ص 75،76.

## 1 - النزاع الكونغولي:

كان للنزاع السياسي و العسكري الذي عرفته جمهورية الكونغو الديمقراطية آثار أدت إلى حلقة مفرغة من الصراع بداخله، حيث كانت السبب في توقيف مسار تطوره السياسي فالاقتصادي و لكن جلبت هذه الحرب كل الدول المجاورة ( رواندا، بورندي، أوغندا، زامبيا، ناميبيا، زيمبابوي، إثيوبيا) لها لما سمي " أكبر حرب في إفريقيا " .

و من أجل فهم أحس لهذه التراجيديا السياسية و الإنسانية لابد من القيام بتحليل الوضع السياسي الداخلي ( قبل و بعد الصراع )، و وصف طرق و أسباب تدخل القوى الإقليمية في هذا النزاع.

## أ- الوضع السياسي قبل اندلاع التمرد: (الصراع الكونغولي)

من المفيد الإشارة إلى الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عشية اندلاع التمرد الكونغولي الثاني في 02 أوت 1998.

## أ - 1 - النظام السياسي:

وفقا للقرار رقم 003 المعتمد في ماي 1997، لحظة استلام السلطة من قبل "تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو" "AFDL" استمر الرئيس « Laurent-Désiré Kabila » في تركيز و بشكل دستوري، مجمل السلطات التنفيذية و التشريعية في دولته. وقد كان قد وصل إلى السلطة بفضل الدعم العسكري الذي حصل عليه من أنغولا، أوغندا و رواندا. و وصلت هذه الدولة الأخيرة إلى حد أنها تمكنت من وضع توتسيون أنغوليون: "ديوغراسياس بوغيرا"، Déogratias Bugera الأمين العام لحركة AFDL ووزير الخارجية، بيزيما كاراهما، Bizima Karaha وقائد أركان الجيش ، جيمس كابريري، James Kaberere بجانب الرئيس.

إن هذا الترتيب السياسي لم يكن غامضا من قبل النظام الرواندي. بالفعل، فحرب التحرير كان من أهدافها الإستراتيجية تكبيك مخيمات اللاجئين الهوتو الروانديين من شرق الزئير. فهذه المعسكرات كانت تأوي آلاف العسكريين، المنتمين للجيش الرواندي السابق، بالإضافة إلى مليشيات من Interahamwe و كلهم متورطون في الإبادة الجماعية التي عرفتها رواندا سنة 1994. فهؤلاء العسكريون و الميليشيات كانت تشكل تهديدا موضعيا للجبهة الوطنية الرواندية. إذ يبدو أن هدم المخيمات قد دفع بالجيش الوطني الرواندي الذي كان ضمن حملة 1996-1997 إلى المساهمة في

قتل حوالي 200.000 لاجئ من الهوتو<sup>1</sup>. و التحقيقات التي قامت بها الأمم المتحدة و بعض منظمات حقوق الإنسان قد أشارت إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية. فالمفارقة هنا أنه من أثار النزاع هم لاجئو رواندا، ومادام هناك سياسيون كونغوليون مقربين من كيغالي يشغلون مناصب حكومية في إطار الحكومة التي يرأسها كابيلا فإن أي تحقيق في تلك الجرائم لم يكن ممكنا. لكن، و في الوقت نفسه، فإن المعارضة الحزبية الراديكالية الكونغولية (PDSC, UDPS, ...) كانت تطالب بدمقرطة حقيقية، من جهة أخرى، ولا ترى من مانع في قيام الأمم المتحدة بالتحقيق في مصير 200.000 لاجئ من الهوتو الذين قتلوا بين 1996-1997. ومن هنا فإن معارضة الرئيس "كابيلا" لمثل هذا التحقيق، قد حرمة من المساندة السياسية المالية التي كان من الممكن أن يحصل عليها على المستوى الدولي. و بالتالي أصبح الرئيس يعاني من عزلة على هذا المستوى، و تنقطع الروابط مع الكونغوليين ليصبح، و بشكل كامل، في متناول حلفائه القدامى، و الروانديين بشكل خاص.

و في مواجهة الغضب و المقاومة السياسية الداخلية لمشروع استعادة العمل لنظام الحزب الواحد فضلا عن الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحصار الاقتصادي الذي كان يعانيه نظامه، لم يكن أمام الرئيس كابيلا سوى خيار البحث عن إحداث تقاطع و تلاقي مع مواطنيه دون التخلي عن قناعاته السياسية الشخصية. و عليه، قرر تشكيل لجنة دستورية مهمتها اقتراح إصلاح النظام السياسي. في سنة 1998، قدّمت له اللجنة مشروع أولي للدستور مع أجندة لتنفيذ الإصلاحات. على المستوى المضمون نشير إلى أن الهيئة الدستورية قد اقترحت حلا لمشكلة الجنسية، والتي أثارها « Les Banyamulenge » و الذين بدأوا في التمرد الذي قاد كابيلا إلى السلطة) و كذلك تحديد ملامح نظام الجمهورية الثالثة، فبالنسبة لقضية الجنسية، اقترحت الهيئة تبني إجراء سريع و مبسط للجنسية الكونغولية. أما فيما يخص قضية النظام السياسي، فقد أوصت الهيئة بتبني النظام الرئاسي الأصيل على الطريقة الأمريكية: مع إلغاء منصب الوزير الأول و استحداث منصب نائب الرئيس. و تكون عهدة الرئيس ل 5 سنوات يتم تجديدها مرة واحدة.

أ-2- فترة حكم كابيلا: إذا استطعنا أن نعترف لكابيلا بتمكّنه من استعادة الأمن في العاصمة كينشاسا، التحكم في التضخم، الاستقرار النقدي، فإن أغلب المراقبين قد اعتبروا فترة حكمه بأنها بشكل

<sup>1</sup> - محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سابق، ص 186.

عام كانت سلبية. و من النقاط السلبية التي يمكن ذكرها ما يلي: قلة احترافية الفريق الحكومي، أزمة عميقة مع المؤسسات الدولية ( الأمم المتحدة، اليونيسكو و صندوق النقد الدولي...)، إلغاء الحريات العامة و العجز عن إدارة أزمة اجتماعية دائمة. باختصار لم يكن لدى الرئيس كابيلا إستراتيجية تنموية، إنما كان يتبع إدارة يومية.

### أ-3- التجاذبات الإقليمية وأثرها على إدارة أزمة اللاجئين في الكونغو الديمقراطية:

لقد ضاعفت التوترات التي ستظهر بين الكونغو و رواندا و أوغندا من هشاشة نظام كابيلا، حيث كانت كل من رواندا و أوغندا تؤاخذ على كابيلا عدم مقدرته تجميد نشاط الميليشيات والمتمردين الروانديين و الأوغنديين الذين كانوا ينشطون من منطقة Kivu. و بالفعل، نجد في هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للدولتين نمطين من التمرد ينشطان في غياب أي عقاب، تمرد كونغولي مشكل أساسا من "الماي-ماي" Mai-Mai بالضبط منطقة بنجيمبلا، ( في شمال كيفو) بالقرب من الحدود الأوغندية و كذلك بمنطقة سيمبا و بونياكيري (جنوب كيفو)، والتي كانت تقود صراعا مسلحا ضد "كابيللا" و معارضة لتواجد عناصر مسلحة من الجيش الرواندي على الأراضي الكونغولية. هذا التمرد المشكل من السكان الأصليين كان متحالفا في صراعه ضد الغزاة مع التمرد غير الكونغولي المتواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الميليشيات الرواندية ( الناشئة عن القوات المسلحة الرواندية سابقا، و"الانتراموي" Interahamwes والحرس الرواندي السابق) أو الميليشيات الأوغندية و خاصة l'ADF حركة جنود جيش الربط في أوغندا وهي حركة تحررية ساندها موبوتو و هناك عداء بين النظام الجديد في أنغولا ذات التوجهات اليسارية الشيوعية و موبوتو وأيد حركة "يونيتا" في أوغندا ضد النظام الجديد.

هناك عامل آخر سيساهم في تغذية التوترات الدبلوماسية بين الكونغو و رواندا وهو: تغير التحالفات السياسية داخل نظام كابيلا. في تعديلات وزارية قام به كابيلا في 1 جوان 1998، تخلى فيه عن بعض التوازنات السياسية الثقيلة. و إلى جانب هذه الثورة، أضاف كابيلا ثورة أخرى تمثلت في توجيه الدعوة لبعض الموبوتيين القدامى لشغل مناصب إستراتيجية. و بالنظر إلى الشكوك التي تحوم حول مسؤولية القوات الأوغندية و الرواندية في المجازر التي تمت في حق الهوتو المتواجدين شرق الزئير سنة 1996-1997، يمكن أن نفهم الحرج الذي يسببه ابتكار مثل هذه التشكيلة الوزارية بالنسبة لحلفاء "كابيللا".

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أدى هذا التغيير إلى تهميش الروانديين و أنصار رواندا لصالح الكاتنغيين، كمثال على ذلك نجد الرئيس "كابيلا" قد لجأ إلى تغيير رئيس هيئة الأركان James Kbarere بالكاتنغي Célestin Kifwa في وزارة الداخلية. و إلى جانب هذا التطور المؤسسي، وفي جوان 1998، قرر الرئيس كابيلا تنظيم لقاء مع زعيم المعارضة السيد Etienne Tshisckedi. و بالرغم من فشل هذا اللقاء بسبب رفض زعيم المعارضة الاعتراف بشرعية الرئيس كابيلا، وبالإضافة إلى أنه من أولئك الذين لم يكفوا عن التنديد باحتلال الكونغو من قبل قوات أجنبية، في إشارة صريحة لرواندا و أوغندا.

هناك عامل آخر يمكن إضافته لتفسير التوترات السياسية على المحور كينشاسا-كيغالي-كمبالا و هو أنه في نهاية جوان 1998 أكد كل من المعهد الدولي لحقوق الإنسان، و الجمعية الإفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان الأرقام التي قدّمتها "منظمة أطباء بلا حدود" و المتعلقة بعدد اللاجئين الذين تم قتلهم خلال حرب التحرير 1996-1997 المسؤولة عن 70 بالمئة من تلك المجازر، في حين أن 15 بالمئة من القتلى كانت من مسؤولية القوات الموبوتية.

#### ب/- اندلاع التمرد المسلح:

#### ب-1- تطور النزاع المسلح و انعكاساته الإنسانية:

منذ بداية أوت 1998، حاول أصحاب التمرد الثاني في الكونغو تبني إستراتيجية قائمة على الهجوم على جبهتين: الجبهة الغربية (الواجهة الأطلسية) ومن الجبهة الشرقية. وقد أدت هذه الإستراتيجية الجريئة إلى هلع وخوف عند السلطات الكونغولية في العاصمة كينشاسا. فسقوط المدن الساحلية بسرعة، مثل ماتادي و ميناء كيثونا بيد المتمردين، قد عمق هذا القلق و التخوّف، وفي ماي 1999، بدأت خريطة تمدد الصراع وسيطرة المتمردين على المواقع العسكرية تتحدد أكثر فأكثر، فنجد في الشرق القوات المتمردة ملتقة حول « Banyamulenge » الذين كانوا في حالة قطيعة مع "كابيلا"، وفي الغرب، نجد من جهة القوات الحكومية ومن جهة أخرى تمرد ثاني مقيم في مقاطعة الإكواتور la province de l'Equateur، غير أن قوات المتمردين Banyamulenge قد اضطروا إلى مغادرة المواقع الغربية بعد التدخل العسكري الأنغولي، الذي جاء كدعم لقوات كابيلا. وبين هذا وذاك كان كابيلا قد تلقى دعماً من أربعة جنرالات الحقبة الموبوتية، حيث تم توجيههم للمنطقة الجنوبية-الغربية وكذا حماية منطقة كاتانغا.

لقد أدى هذا النزاع إلى تدهور وتردي الوضع الإنساني للسكان المحليين. ففي كينشاسا، وبعد العودة التي وجهها كابيلا وحكومته من أجل الثأر، تعرض مئات من المدنيين التوتسيين أو من أصول رواندية لمجازر على القوات النظامية أو الأهالي الأصليين. مع بداية 1999 تم إحصاء مليون لاجئ في إفريقيا الوسطى نتيجة هذا النزاع مثلاً.

ب-2- التعريف بالحركات التمردية الأساسية في الكونغو: نسبة إلى موبوتو رئيس الزئير Mobotisme يمكن تقديم مختلف الحركات التمردية كما يلي:

ب-2-1- الحركة الأولى ويمثلها أولئك الذين خاب ظنهم من أتباع AFDL الذين قاموا

بتأسيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية **Le Rassemblement Congolais Pour**

**La Démocratie** في منتصف شهر أوت 1998. و قد اتخذت هذه الحركة من مدينة Goma مقراً لها. و بالرغم من بعض الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة، إلا أن بعض الخلافات قد برزت داخل صفوفها. و كانت أطراف هذه الخلافات ممثلة بالتجديدين الذين التقوا حول رئيس الحكومة السيد Wamba dia Wamba و أنصار<sup>1</sup> Arthur N'Goma و الموبوتيين. فالتجديديون وعلى خلاف الموبوتيين كانوا مع فكرة تطبيق وعود الديمقراطية داخل الأراضي التي وقعت تحت سيطرة المتمردين. و بعد إجراء بعض الإصلاحات و توسيع هياكل الحركة، لاحظ التجديديون التحالف الموضوعي القائم بين (les hommes politique « Ex-kabilistes » les Mobutistes et les ayant participé au premier gouvernement de kabila) على المستوى المضمون، فإن الجمعية العامة للحركة كان من مهامها تحديد التوجهات السياسية و الاقتصادية للحركة. كما أن هذه الأخيرة قد اختارت شكل الوحدة الفيدرالية على مستوى العلاقات بين المركز والمقاطعات الكونغولية، و الليبرالية على المستوى الاقتصادية.

ب-2-2- إلى جانب "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية"، برز مع بداية سنة

1999 تمرد ثاني هو "حركة تحرير الكونغو" **le Mouvement de Libération du**

**Congo** من طرف رجل الأعمال **Jean-Pierre Bemba** وكانت هذه الحركة تنشط في

مقاطعة "إكواتور" Equateur<sup>1</sup>. و من بين الأهداف الأساسية لهذه الحركة عند انطلاقها هو

<sup>1</sup> - Arthur N'Goma est opposant de longue date à mobutu, ancien fonctionnaire de l'UNESCO et fondateur des <<force du futur>>. Il était chargé de mener les négociations diplomatiques pour la rébellion.

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

إحداث ديمقراطية نظام كاببلا من خلال تبني نتائج المؤتمر الوطني ذي السيادة، وذلك سواء على مستوى الإجراءات الواجب إتباعها في المرحلة الانتقالية أو على مستوى الخيار الخاص بالنظام السياسي، وكان زعيم هذه الحركة يعتبر أن مسألة الجنسية المرتبطة « Banyamulenge » ليس مشكلة حقيقية، لكن هناك بعض الشعوب مثل (les Lunda) الذين يعيشون بالقرب من حدود زامبيا، و Les Bacongo و Les Ngbandi الذين يعيشون قرب حدود جمهورية إفريقيا الوسطى... و التي تعاني من مشكلة الجنسية التي تعانيها Banyamulenge ولهذا تريد حركة تحرير الكونغو بأن لا يكون النقاش السياسي محصورا في مسألة الجنسية من قبل أقلية ما، لكن أن يكون الإصلاح الديمقراطي في قلب الرهان السياسي.

و بسبب الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه الحركة من قبل أوغندا، فإن حركة تحرير الكونغو قد أصبحت حركة قوية جدا في مواجهة نظام كاببلا في مقاطعة l'Equateur.

ب-2-3- يمكن أن نشير إلى ظهور حركة موبوتية بالكامل على الساحة السياسية و

العسكرية، وهي اتحاد القوميين الجمهوريين للتحرير **l'Union des Nationalistes** **République Pour la Libération (UNAREL)** و التي كانت تحت قيادة مجموعة من الجنرالات الموبوتيين.

ب-2-4- و أخيرا فإن ماي ماي **Les Mai Mai** وهم مقاتلون تقليديون

كونغوليون مقيمون بشرق الكونغو، قد التحقوا بالتمرد الذي انطلق فيه تجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. بالرغم من أن هؤلاء المقاتلون التقليديون قد كانوا في الأصل معارضون للتواجد الرواندي في الكونغو، قد وجدوا أنفسهم بجانب القوات العسكرية الرواندية السابقة لمحاربة كاببلا و حلفائه الأوائل (القوات الرواندية التابعة للجيش القومي الرواندي). في البداية فإن Les Mai Mai قد قاتلوا إلى جانب التمرد الذين كان هدفه السياسي هو زهاب كاببلا من السلطة.

ج- تدخل القوى الإقليمية في النزاع الكونغولي:

ج-1- حلفاء حكومة كاببلا: مشكلته سيقع في مشكل الاستحواذ على السلطة لقد كانت التدخلات الأجنبية الرسمية في النزاع الكونغولي من فعل زيمبابوي و ناميبيا. فهاتين الدولتين كل منهما كان عضوا في Southern African Development Community (SADC) قد اقترح منذ اللحظات

الأولى لبروز التمرد تقديم مساعدات ودعم الرئيس كابيلا. يبدو أن المحفزات التي دفعت بزيمبابوي لدخول لهذا النزاع تنبع من منطقتين. على المستوى الاقتصادي، تكون زيمبابوي قد استفادت من عقد بقيمة 200 مليون دولار يتضمن الكونغو بالسلع الغذائية، المعدات العسكرية و أسواق مهمة في المجال المعدني. المنطق الثاني هو صراع النفوذ القائم بين زيمبابوي، أوغندا و إفريقيا الجنوبية من أجل القيادة في منطقة إفريقيا الوسطى و الاستوائية: هذه القيادة مهمة كذلك على مستوى التمويع الاقتصادي.

بالرغم من أن ناميبيا لم تكن لها مصالح جيو-استراتيجية مباشرة في التراب الكونغولي، إلا أنها كانت من أوائل الدول التي بادرت بدعم الرئيس "كابيللا". وهنا كذلك نجد المنطق الذي حكم الدعم الزيمبابوي لكابيلا. إذ يبدو أن هناك بعض الأشخاص في محيط الرئيس الناميبي الذي وقَّعوا على اتفاقيات تجارية هامة مع الكونغو.

في نهاية شهر أوت 1998، وبعد مرحلة من الحياد قرّرت أنغولا إرساء دعم عسكري للرئيس كابيلا. و قد ظهر فيما بعد أن هذا التدخل الأنغولي قد كان حاسما، باعتبار أنه بفضل القوات الزيمبابوية استطاع الرئيس كابيلا استعادة سيطرته على الجبهة الغربية التي كانت تحت سيطرة المتمردين. وبشكل عام، هناك ثلاث دول من (SADC) هي الموزمبيق، بوتسوانا، و إفريقيا الجنوبية التي دخلت الحرب إلى جانب الحكومة الكونغولية، غير أنها لم ترسل قوات مسلحة بالرغم من توجيه طلب إليها بذلك. كما أن السودان و التشاد قدمت لكابيلا دعما سياسيا وعسكريا. ففي 1 سبتمبر 1998، سافر كابيلا إلى الخرطوم للحصول على دعم الحكومة السودانية. لم يترجم الدعم السوداني بإرسال قوات و معدات عسكرية، غير أنه كان حاسما باعتبار أن السودان يمول و يساعد عدة حركات تمردية معارضة لأوغندا: تحالف القوى الديمقراطية (ADF) Allied Democratic Force، جبهة ضفة النيل الغربية West Nile Bank Front et Lord's Resistance Army فيما يخص تشاد، وبعد قمة لبيروفيل في 24 سبتمبر 1998 و التي أعطت دعمها السياسي لكابيلا، قرّرت تشاد إرسال 2000 عسكري إلى الكونغو منذ بداية شهر أكتوبر من نفس السنة.

### ج-2- حلفاء الحركة التمردية:

اعترفت أوغندا بشكل مباشر تدخلها في الصراع الكونغولي، حيث وصلت إلى حد التهديد بالدخول بشكل مباشر في الحرب إذا اصطفت دول (SADC) عسكريا إلى جانب الرئيس كابيلا. لقد كانت رواندا و أوغندا تتقاسمان نفس القلق و الانشغال الأمني. و على العكس من أوغندا، فإن رواندا

لم تكن مستعدة للاعتراف بتواجد قواتها على الأراضي الكونغولية. لقد كانت كل من كيغالي و كامبالا داعمين لحركات التمرد في الكونغو، بأمل وضع حد نهائي لنشاطات ميليشيات الهوتو، Les Interahamwe والقوات المسلحة الرواندية السابقة المتمركزة في شرق الكونغو. فقد كانت هذه الحركات تقوم باختراق الأراضي الرواندية بأمل فرض عودة وجوه النظام القديم المتورطة في مجازر 1994.

بالرغم من أن وصول كابيلا إلى السلطة في كينشاسا سنة 1997، و الذي كان من المفروض أن يضع حدا لتواجد القوات المسلحة الرواندية Les Interahamwe، فقد اقتنعت حكومة كيغالي أن الجهود التي بذلت من قبل حليفه "كابيلا"، لم يكن من شأنها أن تحقق هدف تفكيك معسكرات تدريب المتمردين الروانديين و إيقاف نشاطهم. بالإضافة إلى هذه الانشغالات الأمنية، برزت رهانات اقتصادية لحكومة رواندا، والتي شجعت دخولها للحرب في الكونغو. و من أجل مواجهة المجموعة الدولية التي أصبحت حريصة على الإصلاحات السياسية و الحكم الرشيد اقتصاديا، لجأ النظام الرواندي الذي تهيمن عليه الجبهة القومية الرواندية إلى البحث عن تحقيق استقلال ذاتي تجاه الممولين الدوليين من خلال وضع اليد على الثروات المعدنية في شرق الكونغو: و هكذا تقسم كل من رواندا و لأوغندا منطقة كيفو و حيث تسيطر أوغندا على الذهب في شمال كيفو و رواندا تهيمن على باقي المنطقة وما وراءها وصولا حتى لوموباشي. و أخيرا، فإن رواندا و من خلال وضع سياسيين جد مقربين منها في العاصمة كينشاسا كانت تأمل في أن لا تحسب عليها المجازر التي ارتكبت في حق اللاجئين الهوتو سنة 1996-1997، وهو ما من شأنه أن يضع الساسة الروانديين في عزلة دبلوماسية و أن يقودوا إلى بعث متابعات قضائية بتهمة ارتكاب ضد الإنسانية.

لقد تمت الإشارة إلى تواجد القوات البوراندية على الأراضي الكونغولية خلال هذا النزاع. و بالرغم أنه مع بداية النزاع فقد اتهمت بوراندي بدعم التمرد، ألا أنها تبنت حيادا يشكل رسمي و ذلك بسبب الروابط التي تجمع بين الجيش البوراندي بالجيش الرواندي، حيث كانت حكومة بوراندي تنسق كثيرا مع الجيش الرواندي من جهة، وحكومة كابيلا التي لم تحترم قرار حظر السلاح على بورندي لكي تدعم حكومة Buyoya من جهة أخرى. و يبدو أن القوات البوراندية تكون قد استطاعت عبور الحدود الكونغولية بموافقة كينشاسا لممارسة حق المتابعة ضد المتمردين الهوتو من FDD الذين استمروا في زعزعة استقرار بورندي منذ عدة سنوات ثم يغتال "كابيلا".

## د/ الصراع على الموارد وأثره على التجاذبات السياسية- الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يعتبر الصراع الكونغولي وتحديدا في جبهته الشرقية من أكثر الصراعات وحشية ودموية، ذلك لأنها مصدر كبير للعديد من المعادن والثروات الثمينة مثل: الماس، الذهب، القصدير، والتنتستين و الكوبالت والكولتن والتي تستعمل في الصناعات الإلكترونية الحديثة،<sup>1</sup> حيث تقوم الميليشيات المسلحة بالسيطرة على المناجم التي تنتج الذهب والماس، وتجبر السكان وخصوصا الأطفال على العمل بأجر زهيد (1 دولار لليوم)، وتقوم هذه الميليشيات بعمل التهريب (الغازات المعدنية) إلى الخارج عبر عصابات خطيرة، والتي تدخل في تكوين أجهزة من الكمبيوتر المحلول والهواتف النقالة وألعاب الفيديو<sup>2</sup>، وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية بالتقصي عن الوضع واتصلت بالشركات الإلكترونية العملاقة، مثل: آبل، وسوني، ومايكروسوفت... ولم تنكر هذه الأخيرة طريقة حصولها على فلزات الصراع (فتزويدها بها يمر عن طريق عملية معقدة جدا)، ولذلك طالبت هذه المنظمات بالضغط على الأمم المتحدة بخصوص هذا التموين المشبوه والمختلط بصراع ودماء المدنيين، وقد أصدر الكونغرس الأمريكي قانونا يطالب الشركات الكبرى بالتصريح عن الجهة التي تزودها بالفلزات المعدنية، ويتم استبعاد أي مواد فلزية قادمة من منطقة الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في بريطانيا قامت منظمة غير حكومية بمقاضاة الحكومة لأنها لم تعاقب الشركات والأفراد الذين يتعاملون في تجارة هذه المواد الفلزية. وتوجد في منطقة كيفو في RDC مناجم المواد الفلزية، ويبلغ عددها 200 في المنطقة، وحسب الأمم المتحدة ومنظمة خدمات معلومات السلام (منظمة بحثية مستقلة) إلى أن نصف هذه المناجم تسيطر عليها الميليشيات المسلحة، وهما مجموعتان مسلحتان رئيسيتان يعتقد بأنهما قوى تحرير رواندا والجيش الكونغولي، وتقوم هذه الميليشيات بفرض الضرائب على اصحاب المناجم وتعذيب السكان، وممارسة كل أشكال العنف الجنسي ضدهم كل ذلك مقابل أجور جد زهيدة، كما يشير البنك الدولي إلى أن 40% من عاملي المناجم هذه هم من الأطفال، وقد

<sup>1</sup> - "الصناعات الإلكترونية: توجع صراعات أفريقيا"، ترجمة: حسن عبده حسن، ذي تايمز، 28 أوت 2010، إمارات

اليوم، من الموقع الإلكتروني: [www.emaratlyoum.com](http://www.emaratlyoum.com)

<sup>2</sup> - Jean.Baptiste.B. « Le Coltan, métal Sanglant dans nos téléphones ». Conso Globe, le 9/9/2012 à 15h34 M du site : [www.conso\\_globe.com/coltan\\_metal](http://www.conso_globe.com/coltan_metal).

جمعت هذه الميليشيات حوالي 180 مليون دولار من تجارة الفلزات عام 2008، ويتم تهريبها عبر المنافذ الحدودية. ويؤثر الصراع إقليمياً على مستوى التوازنات الإقليمية،<sup>1</sup> ومنه مصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية، فعمليات السلام في البحيرات العظمى ككل، شكلت منطلقاً هاماً وحاسماً، لأن المنطقة غنية من حيث الموارد والمعادن وتشكل محور مصالح الدول الغربية، فالكونغو لوحدها تزخر باحتياطي هام وكبير من النحاس والكوبالت والماس والذهب، بالإضافة إلى اليورانيوم المستخرج من منطقة كاتجا وهذه أحد أهم أسباب فشل إيقاف الصراع الممتد فيها، بل محافظة منها على مصالحتها الجيو- استراتيجية في المنطقة.

وإذا ما حاولنا ربط العلاقة بين هذا الصراع بآلية إدارة أزمة اللاجئين فإننا نصل إلى تفسير واحد وهو يتم تعبئة هؤلاء اللاجئين ضد دولهم الأصلية، فقاموا بالإستيلاء عن مراكز الثروة والموارد المنجمية في الكونغو، والعمل على تهريب هذه الموارد مقابل حصولهم على الأسلحة الثقيلة، وبالتالي تغذية اقتصاديات الحرب في الكونغو الديمقراطية من قبل كبرى شركات العالم الصناعية، هذا بدوره مآثر على التسوية السياسية فيها خصوصاً مع تعقد فواعل هذا الصراع وتشابكها.

1 - منى عبد الفتاح، " أزمة البحيرات العظمى والتهديد الإقليمي ". الجزيرة، على الرابط الإلكتروني:

<http://rawabetcenter.com/archives/7475>

## المبحث الرابع: آليات التدخل الإنساني في منطقة شرق الكونغو

منذ مذبحه رواندا Le génocide du Rwanda في سنة 1994 عرفت منطقة البحيرات الكبرى تحركات سكانية خصوصا باتجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية La république démocratique RDC- congolaise ، بحيث شهدت المنطقة العديد من النزاعات من الشدة المرتفعة التي امتدت من الإقليم الكونغولي لتشمل ثماني دول افريقية أخرى ، فالحربان اللتان شهدتهما في الكونغو الديمقراطية خلفت حسب تقديرات الملاحظين أكثر من 3.5 مليون قتيل<sup>1</sup>.

في سنة 2003 وقع اتفاق سان سيتي Accord de Sun City بين القوى السياسية الكونغولية ونص على تأسيس حكومة انتقالية Un gouvernement de transition مكلفة بتنظيم انتخابات وطنية يتم دعمها ببعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام -MONUC- ، وبالرغم من اتفاق سان سيتي بقي السلم الكونغولي شكليا أكثر منه حقيقي : فحكومة كينشاسا لا تسيطر إلا على أجزاء من البلاد فيما بقي الشرق منها مسرحا للمواجهات بين الجماعات المسلحة.<sup>2</sup> ففي ظل حالة لا حرب - لا سلم Ni « guerre Ni paix تدخلت المنظمات غير الحكومية الدولية ONG ووضعت برامج المساعدة للسكان حتى في المناطق البعيدة ( الغابة الكونغولية La forêt Congolaise ) وغير الآمنة ، و بإلحاح من الممولين الدوليين، عملت المنظمات غير الحكومية في منطقة غامضة Une zone floue بين الإغاثة و التنمية و على أنقاض دولة منهاره و فاشلة و في مناطق تخضع للسيطرة الفعلية للمليشيات.<sup>3</sup> ففي بيئة تميز :

- ✓ خطر جدي في أعلى مسؤولياته .
- ✓ انعدام إمكانية التدخل .
- ✓ عدم تقبل لبعثة دعم الأمن و السلم الذي تحاول القيام به هيئة الأمم المتحدة.

<sup>1</sup>-علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995. الطبعة الثانية، دار المنهل، بيروت 2006، ص44.

<sup>2</sup>- (نفس الصفحة ، نفس المرجع).

<sup>3</sup>- مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، مصر، 2008 ، ص21.

✓ الغموض و الإبهام الذي يحيط بفكرة شرعية الفاعلين الدوليين .

لماذا يبدي المجتمع الدولي رغبته في التدخل و ذلك بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية؟ و ما هي الأسباب التي تدفع المانحين و المنظمات غير الحكومية الدولية تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الدولة؟. ولتجنب إجابات أكثر عمومية على هذه التساؤلات نستند إلى رؤية أو نظرة تركز على تدخل المنظمات غير الحكومية: ( Première Urgence ) في منطقتين من المقاطعة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية : كومندا في ايتوري Komanda en Ituri وأو بيانج في اقليم بافوسند

.Opienge dans le territoire de Bafwasende

### 1- ظروف التدخل:

يمكن وصف النزاعات التي دارت في الكونغو منذ 1996، بأنها الحرب الأكثر دموية بعد الحرب العالمية الثانية و أنها اكبر حرب افريقية ففي سنة 1994 ، تبعا للمذبحة الرواندية مليشيات الهوتو المباداة و القوات العسكرية الرواندية السابقة FAR Ex-Force Armées Rwandais (EX-FAR) وجدوا أنفسهم في وضع اللاجئين في الزائير<sup>1</sup>. Zaïre

في سنة 1996 أعلن "لوران ديزيري كابيلا" Laurent-Désire Kabila من رواندا و بدعم من رواندا و أوغندا حرب التحرير ضد نظام المارشال موبوتو Le régime Maréchal Mobutu بعد نجاح الحرب و الإطاحة بنظام موبوتو، ووصول كابيلا للسلطة في الزائيري، وقد حاول هذا الأخير التخلص من حلفائه ، فتسبب ذلك في تقجير نزاع دام 04 سنوات، خلاله تواجهت القوات الرواندية ، الأوغندية ، الانغولية ، الزيمبابوية ، التشادية و الكونغولية و هو ما يعرف بالحرب العالمية الإفريقية<sup>2</sup>. La première guerre mondiale africaine

وتبعا لاتفاقيات سان سيتي Sun-city في سنة 2002 تم التفاوض على سلم مؤقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية و على إثره سحبت القوات الأجنبية لتحل محلها القبعات الرزق التابعة للبعثة الأمية MONUC ، و مع ذلك استمرت الديناميكية الحربية حتى بعد 2002 فلم تحل المليشيات المسلحة المدعومة من أطراف خارجية ( أساسا رواندا وأوغندا )-أيضا الاستغلال غير الشرعي للموارد

<sup>1</sup> - Roland Pourtier ,«Afrique des grands lacs-Congo : la guerre est-elle fatale ? ».

Questions internationales, N° 05, Janvier- Février, 2004, P32.

<sup>2</sup> - Idem.

الطبيعية في الكونغو- و تواصلت المواجهات في شرق البلاد أحيانا لأسباب محلية أكثر منها وطنية ، فالمقاطعة الشرقية التي عاصمتها Kisangani تعتبر من بين المناطق الغنية بالماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وهي مثال جيد عن حالة ديمومة الحرب وفق المنطق الغامض / التدخل ، أين "المحلي" و "الوطني" يتدخلان مع "الدولي" .

وفي منطقة ايتوري Ituri وهي جزء من المقاطعة الشرقية ، في سنة 1999، طالب ملاك الأراضي من إثنية الإيما حقهم في ملكية مراعي، كانت تقليديا ملكا لإثنية اللاندو، فكان ذلك سببا في زيادة حدة التوترات فيما بين الإثنيات.<sup>1</sup> وفي هذا الصدد قام اتحاد الوطنيين الكونغوليين المقرب من أوغندا وذو الغالبية من الإيما من تفجير مواجهة بين الإثنيات في الأرياف، وبعدها توسع لنزاع يشمل المدن بمساعدة من الجيش الأوغندي وذلك لأهداف اقتصادية منها: مناجم الذهب والتجارة التي يسيطر عليها الناندو. ولقد خلفت الحرب المحلية في إيتوري من 1999 حتى 2003 حوالي 50 ألف قتيل و أكثر من 500 ألف نازح و تتميز المنطقة بموقع إستراتيجية كملتقى الطرق لكومندا بين بونيا Bunia بني العاصمة الاقتصادية لشمال كيفو التي كانت محل المعارك الضاربة<sup>2</sup> : فالمنطقة فقدت و استرجعت 19 مرة قبل ان تصبح تحت سيطرة النهائية للجيش الشعبي الكونغولي -APC- الجناح المسلح للتجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية / حركة تحرير RCD/ML ( حرب مقرب من الناند) و الذي يتميز في شمال كيفو. و لقد انسحب الجيش الأوغندي من المنطقة نهائيا في سنة 2003 و حلت محله القبعات الرزق بداية من Bunia لتنتشر في باقي المنطقة لتشمل كومندا كليا في مارس 2004 أي : بعد 3 أشهر من إقامة قاعدة للاستعجال الأولي<sup>3</sup>.

➤ إقليم بافوسند يقع في شرق Kisangani و يعتبر منطقة غنية بالماس Une zone diamantaire و بالتالي كانت مسرحا للعديد من المواجهات ، فالإقليم على خط المواجهة أين تتقاتل القوات المقربة من الحكومة Les forces pore -gouvernementale : الرواندية ، الأوغندية و الماي - الماي Mai- Mai خلال الحرب الكونغولية الثانية.<sup>4</sup> بالفعل

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, « Intervention humanitaire en zone miliciennes : deux expériences congolaises ». *Revue Afrique contemporaine*, N° 215, 2005, p147.

<sup>2</sup> -Ibid ,P 148.

<sup>3</sup> -Idem.

<sup>4</sup>- أحمد إبراهيم محمود، " الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا: التدخل الدولي في الصومال ورواندا". مجلة السياسة الدولية، العدد7، ، ص123.

تم التخلي عن هذا الإقليم من طرف الدولة الزائيرية في ظل حكم موبوتو سنة 1988 - تاريخ التمردات و الثورات ضد الحكومة - ، و بعد فقدان الرموز السيادية للدولة في منطقة Opienge تم تشكيل أو إعادة تشكيل الميليشيات المحلية للدفاع الذاتي ، كما هو الحال في أجزاء أخرى من التراب الكونغولي ، حيث نجد ميليشيات الماي -الماي حاربت الروانديين والأوغنديين لتأخذ دور القوات المسلحة الزائيرية - FAZ- غير قادرة على المواجهة ، ولقد تمكنت هته الميليشيات من تحقيق انتصارات و الحد من التقدم الأوغندي .

للإشارة ، فإن ميليشيات الماي-الماي كانت موجودة في Opienge عند وصول موظفي الإغاثة، غير أن تواجد القبعات الرزق كان محدودا من قبل قادة الميليشيات ، وعلى العكس من ذلك ، في komanda، عمل فريق الاستعجال الأولي خارج مجال التدخل العملياتي للبعثة الأمية.

## 2/ تجربة كومندا في ايتوري Komanda en Iturée :

وعند وصول موظفي الإغاثة إلى كومندا في خريف 2003 ، كانت مدن كومندا و ايرومي Iremu مدمرة عن آخرها ، و لم تكن مأهولة إلا بالجنود و الأطفال الجنود ، فكان أول نشاط لهم هو تقديم المساعدات المتمثلة في آلات و البذور لأهالي جنود الجيش الوطني الكونغولي المقدر عددهم ب ألفي جندي بالإضافة الى بعض المدنيين، هذه العملية المسماة ب" Touch and go " تعتبر المرحلة الأولى لتواجد دائم<sup>1</sup>.

وكانت برامج المساعدة تهدف إلى إصلاح المدينتين و إعادة تهيئتها بمشاركة السكان المحليين ، حيث شكل 15 فوج و تم إحصائهم من قبل منظمة غير حكومية للإغاثة الإنسانية ، وتحصل المستفيدون على 2 دولار في كل يوم ووظفوا كل 5 أيام من الأسبوع ، وهذا ما ساعد الفارين و النازحين العودة إلى كومندا<sup>2</sup>. بعد مرور 3 أشهر ، تم توظيف أكثر من 21 ألف شخص (من النازحين و اللاجئين ) و توزيع 50 ألف دولار على السكان مباشرة في شكل أجور و كان الشرط الوحيد للمشاركة في برنامج الإغاثة هو الانتماء للميليشيات . و ما حققه هذا التدخل :

1- الانتعاش الاقتصادي لكومندا .

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, Op.cit,P 150.

<sup>2</sup>-Ibid, PP 151,152.

2- إنشاء طرق المواصلات ( بين Béni و Bunia ) و هذا ما سهل عودة النازحين داخليا - IDP- في Ituri الذين كانوا لاجئين في شمال كيفو .

في نهاية مارس و بداية افريل 2004 ، وبفضل هذا التدخل تم إحصاء عودة 30 ألف شخص من شمال كيفو ، كما أن الانتعاش الاقتصادي أدى إلى تقوية الاتصالات التجارية بين الاثنيات المتحاربة سابقا خصوصا بين الناند و الإيما. ولقد كان لهذا التدخل أثر حماسي على باقي المنظمات غير

الحكومية غير الدولية الموجودة في ايتوري المتمركزة في بونيا ، فمتلا : المنظمة غير الحكومية الايطالية، COOPI ، أعادت إقامة مركزها للإعانة المساعدة لمعالجة سوء التغذية و الذي أغلقته على إثر الوضع الأمني و أيضا المنظمة غير الحكومية ، Solidarités، تمركزت في ايرومي بهدف تحسين وصول المياه للمنطقة. و مما سبق ، يتضح لنا أن التدخل الإنساني تكثف في منطقة كومندا-ايرومي في الثلاثي الثاني من سنة 2004 وكان بالإمكان العمل بالمنطقة بالرغم من تواجد الميلشيات .

### 3/ تجربة أوبيانج في إقليم بافوسند Opienge dans le territoire de Bafwasende :

في بداية عام 2002 كانت مدينة Bafwasende تحت رقابة الملاحظين العسكريين للبعثة الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يضمون غياب الميلشيات المسلحة عن المنطقة ، لكن في جوان من نفس السنة ، على إثر أحداث بوكافو Bukavu\* التي استتبع بمظاهرات ضد البعثة الأممية ، هته الأخيرة تراجعت الى مدينة<sup>1</sup> Kisangani. انتهازا لهذا الفراغ ، تموقت ميلشيات القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية -FARDC- في إقليم افسند ، بهدف حل ميلشيات الماي - الماي بالمنطقة ، خصوصا في اوبيانج التي تعتبر مركز تهريب الماس في شمال مايكو Nord de Maiko وعلى اثر الطلبات المتكررة لتنسيقه الإعانة الإنسانية للأمم المتحدة -OCHA- تم إطلاق برنامج لإغاثة الفلاحة Le programme d'aide agricole في إقليم بافوسند وذلك سنة 2004مول المكتب الخارجي لدائرة الإغاثة -OFDA-\*، برنامج الاستعجال الأولي من خلال تنفيذ

\*- في جويلية 2004 حدثت مواجهات عنيفة بين الميلشيات المسلحة والجيش النظامي الكونغولي في بوكافو، دون أن تتدخل البعثة الأممية، مما أثار موجة من الاحتجاجات ضد البعثة الأممية في كامل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, Op.cit,PP 152,153.

\*- OFDA :Office of Foeign Departement for Assistance.

برنامج المساعدة الفلاحية في بافوسند و اوبيانج يتمحور، برنامج الإنعاش الفلاحي حول المشاركة الطوعية للسكان المحليين لإنتاج الحبوب الغذائية لكن البرنامج لقي العديد من الصعوبات بسبب السلوكيات السلبية و السلطات المحلية، عدم الالتزام بانجاز الأعمال في أوقاتها المحددة ، التباطؤ في الإنجاز ، منع بعض السكان من الحصول على مساعدات البرنامج على أساس عرقي ... غير أن البرنامج حقق بعض الأنشطة الزراعية و هذا ما كان له الأثر المباشر على زيادة المبادلات التجارية بين اوبيانج و بافوسند.<sup>1</sup>

ما يلاحظ، أن عملية تنفيذ البرنامج صاحبها العديد من التهديدات المادية و المعنوية من قبل المسلحين: تهديدات بالقتل ضد موظفي الإغاثة ، التدخل المسلح في مراكز و مكاتب المنظمات الإنسانية ... و بسبب هذه الأحداث الأمنية، كان من المنتظر انسحاب كل منظمات الإغاثة الدولية لذلك نجد استعداد تعاون الأعيان المحليين و قادة الميليشيات مع السلطات الشرعية الآتية من كينشاسا عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية و العمل على ضمان أمن و سلامة موظفي الإغاثة أثناء نشاطهم في اوبيانج و بافوسند ، أملين من أن هذا الموقف الجديد الخيري و التيسيري أن يبقى على الدور و المكانة التي تحصلوا عليها خلال الحرب.

#### 4 عمليات إنسانية في خدمة الأغراض السياسية :

عجزت الجماعات المسلحة في منطقتي كومندا وأوبيانج عن الإدارة بنفس طريقة التدخل الإنساني و ذلك لسبب بسيط هو أنها ليست نفس الفوائد. فكان مقاتلو التجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية - RCD/ML- في كومندا الموقعون على اتفاق سان-سي تي قبل الانضمام الى القوات المسلحة للكونغو FARDC - يحصلون على رصيد مالي يقدر بحوالي 12 دولار للشهر و تم وضع إدارة

عسكرية بالمنطقة بعدها نصب الزعيم التقليدي للإقليم Le chef traditionnelle du territoire ينتمي لاثنية الناند من قبل الحاكم العسكري و إقامة إدارة مدنية<sup>2</sup>.

وفي نهاية أبريل، تم إنشاء المجلس الإقليمي للناند في كومندا و مثلت عودة الإدارة العسكرية عودة الناند لإدارة للمنطقة و لكن تم تجاهل هذا المجلس من قبل البعثة الأممية في ايتوري و حسب حركة

<sup>1</sup> - OCHA, Rapport mensuel Novembre. OCHA Kisangani,2003,P P 2 , 3.

<sup>1</sup> - Marc-André Lagrange, Op.cit,P 155.

تحرير الكونغو عودة المنظمات غير الحكومية و موظفي الإغاثة إلى كومندا هي الإمكانية الوحيدة بالنسبة للناشد لشرعنة تواجدهم في المنطقة و بالتالي استعادة الدور السياسي و الاقتصادي الذي كان لهم قبل سنة 1999.<sup>1</sup> وبعد رحيل قادة الميليشيات من منطقة اوبيانج باتجاه Kisangani للانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية FRADC - بألقاب تشريفية Titres honorifiques (المقصود هنا الرتب العسكرية)، تم تجاهل القادة السياسيين من طرف البعثة الأممية ومجلس الماي-الماي لبيني Beni، وإقصائهم من الإدارة الجديدة ولم يحصلوا على شيء لضمان مستقبلهم السياسي- العسكري. وبالنسبة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، التدخل الإنساني يعتبر مخاطرة إنسانية - عسكرية لكنه أسفر عن حصول التجمع على الاعتراف بالتواجد ودوره كفاعل سياسي في إيتوري بكومندا، أيضا هذا التدخل مكن الناقد من استعادة مكانتهم على المشهد السياسي والاقتصادي المحلي.

أما بالنسبة للمانحين الدوليين والبعثة الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذه التدخلات الإنسانية في المناطق غير المنزوعة السلاح (Non- démilitarisées) او ممنوعة على القبعات الزرق التدخل إدارة في استراتيجية إدارة التحول السياسي ففي حال RDC، هدف المجتمع الدولي هو النجاح في تنظيم انتخابات رئاسية وأية انتخابات لا يمكن اجرائها إلا في بلد مؤمن، هذا الأمن يتطلب حياد الجماعات المسلحة المتواجدة على التراب الكونغولي . وبالتالي فإن الحياد هو الموجه الأساس لبرنامج نزع السلاح وإيقاف التعبئة وإعادة الإدماج Le programme de désarmement, démobilisation et réinsertion، حيث وضع هذا البرنامج من قبل البعثة الأممية ويمول من طرف OFDA والهدف المتوخي من قبل المانحين من خلال هذه المساعدات هو على الأقل إدامة

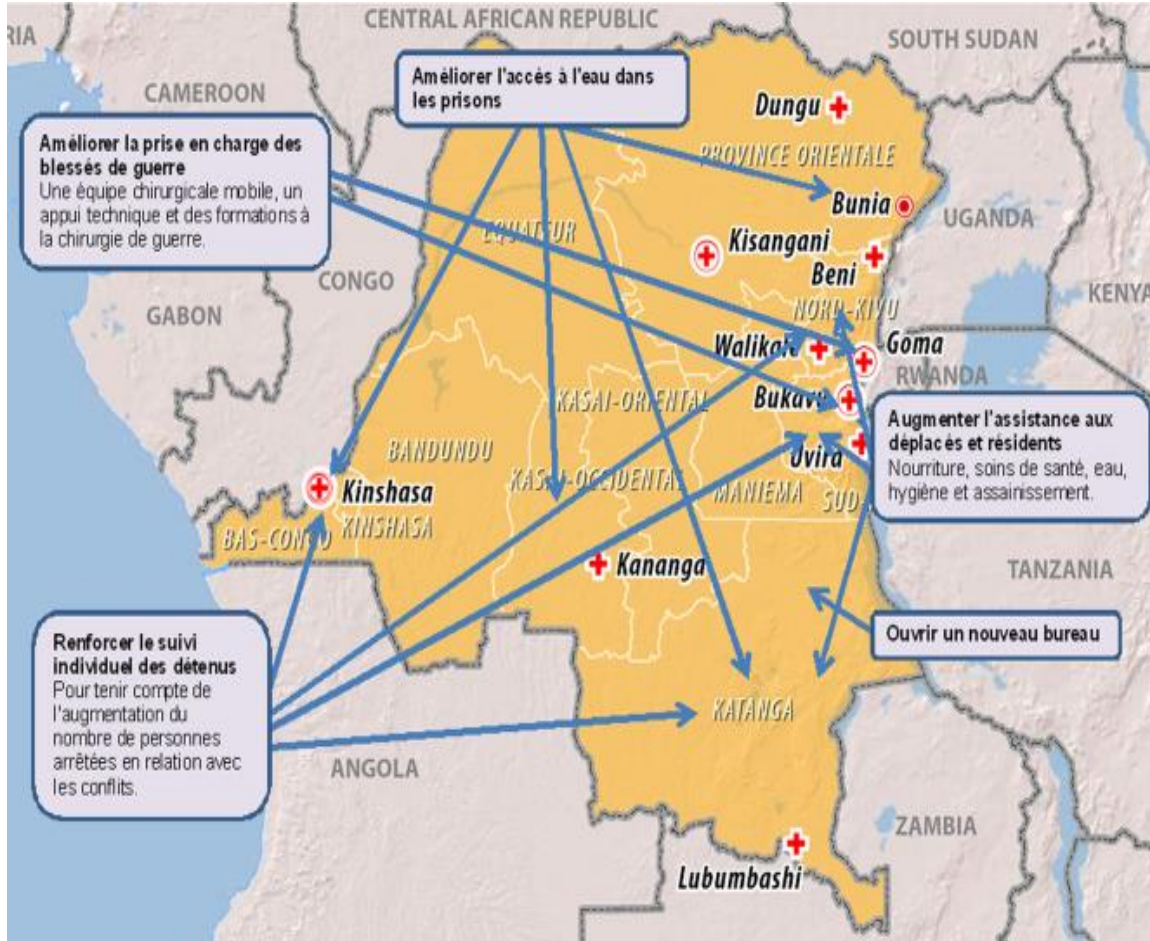
الأنشطة التنموية. نهاية سنة 2003، كان الهدف المعلن في إيتوري من قبل البعثة الأممية - التي فقدت المصداقية على اثر احداث 7 ماي سنة 2004 هو إعادة السكان النازحين من المنطقة باتجاه شمال كيفو قبل جويلية 2004، ولقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الممولان الرئيسيان للبعثة الأممية إلى دعم نشاط البعثة في مقاطعة إيتوري.

<sup>1</sup> - Idem.

تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

وعندما تمول المنظمات الإنسانية الدولية ( OFDA,ECHO,CCR... ) تدخلا قصيرا باعتبار عمر برنامج التدخل نادرا ما يتجاوز 6 اشهر، ويكون ممرکز في فضاءات تحت سيطرة المتمردين، الإعانة الإنسانية تصبح أداة إستراتيجية في يد المجموعة الدولية أكثر منها كأداة لخدمة السكان. فالتدخل لم يكن مصمما على أساس منطق الاستعجال الاستراتيجي La logique d'urgence stratégique، فكثافة العمل والنشاط الإنساني تهدف إلى ملئ الفراغ الجغرافي أو شغل فترة زمنية متوسطة في ظل إستراتيجية موسعة.

\*خريطة توضح العمليات الإنسانية لمنظمة الصليب الأحمر في RDC\*(رقم 15 )



المصدر : 2013 / www.ccr.fr/

في الواقع، الإعانة الإنسانية في RDC تراقب بطريقة مباشرة وذلك بسبب حالات الفشل المتعددة لهته الإستراتيجية وهذا ما سمته المجموعة الدولية القوات السلبية Les forces négatives، كما اعتبرت

على أنها خطر يعمل على تغيير مسار التحول عن وجهته الصحيحة. كما حدث في كومندا واوبانج، وقد دفع الممولون للمقاتلين المحليين ضريبة لدفعهم للتعاون والمشاركة في مسار استتباب الأمن وتوطيد الاستقرار، أملين الوقاية من ظهور صراعات جديدة. وحتى إن كان هذا التعامل غير معن، فهو موجود في الواقع في علاقات المانحين/ المنظمات غير الحكومية، أحيانا معن غير سري وأحيانا أخرى ضمنى سري، وذلك حسب الظروف والأوضاع. ومنذ 11 سبتمبر 2001 انتقلت عمليات الإغاثة الإنسانية من أهداف مكافحة الفقر إلى أهداف الأمن والتدخلين الإنسانيين في اوبانج وكومندا يثبتان هته العلاقة الجديدة بين الإعانة والأمن.<sup>1</sup>

ولقد تزايد دور المجتمع الدولي في حرب الكونغو الثانية بشكل كبير وفعال أحسن مما كان عليه في سنة 1996 و1997 ويمكن تلخيصه في الجدول التالي :

الدولة / المنظمة	القرارات
منظمة الأمم المتحدة	<p>المراحل :</p> <p>-قامت بإرسال مراقبين دوليين بداية من أوت 1999 .</p> <p>-زيادة حجم البعثة الدولية في فيفري 2000</p> <p>- سحب القوات وإرسال قاعدة ديمقراطية لم يتم إنهاؤها بعد <u>قراراتها</u> :</p> <p>القرار رقم 1341: تضمن إرسال 2300 من قوات حفظ السلام الدولية لكن لم تضمن حماية المدنيين .</p> <p>- القرار رقم 1376: تضمن المطالبة بنزع</p>

1 -M.G.Bustelo, « Aide humanitaire après le 11 Septembre : un retour à la guerre froide ? ». Agence d'Information Solidaire, 2003, disponible au site d'Internet : [www.informationsolidaire.org](http://www.informationsolidaire.org).

تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

<p>السلام في "كينسانكني" والحفاظ على حرية الحركة في أنحاء الإقليم .</p> <p>- مع تصاعد الحرب الأهلية في ماي 2000 أصدر مجلس الأمن قرار طالب فيه المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالتحقيق في الوقائع القائمة ، و تم تقديم المساعدات للحكومة يقدر 800 مليون دولار أمريكي من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي .</p>	
<p>- اقتصر دورها على تقديم المساعدات الإنسانية في 2002 ضاعفتها مساعداتها إلى ثلاثة أضعاف ما قدمته عام 2001 لتصل إلى 80 مليون دولار، لبرنامج إصلاح القضاء .</p>	<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p>
<p>- أرسل الإتحاد الأوروبي مبعوثا خاصا إلى المنطقة وهو اجيلو Aldo Ajzelo ولقد أعربت فرنسا عن حيادها في البيان الصادر عن وزارة الخارجية الفرنسية في 25 أوت 1998 .</p> <p>- قدمت بلجيكا مساعدات للصحة والتعليم والبنية التحتية قدرها 180 مليون دولار ، وذلك عند زيادة رئيس وزرائها للكونغو الديمقراطية في جوان 2001 .</p> <p>- كما وافق مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي على منح 100 مليون دولار مساعدات للكونغو الديمقراطية .</p>	<p>الإتحاد الأوروبي</p>

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

- مارس 2001 تعهد رئيس المفوضية الأوروبية بدعم سياسي للرئيس "جوزيف كابيلا" سياسي شرط إنهاء الحرب الأهلية .	
---	--

المصدر: من إعداد الطالبة.(1999-2001)

لقد أدى نزاع 1998 في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تدهور وتردي الوضع الإنساني لكل الفواعل بما فيها السكان المحليين Les autochtones. ففي العاصمة كينشاسا وبعد الدعوة التي وجهها "كابيللا" لحكومته بالرد العنيف تعرض مئات من المدنيين التوتسي أو من أصول رواندية إلى مجازر على يد القوات الحكومية والأهالي الاصليين المتمثلين في الماي-الماي ومع بداية 1999 تم إحصاء مليون لاجئ في أفريقيا الوسطى جراء هذا النزاع.

ففي هذه الفترة تضاعف عدد النازحين ثلاث مرات منذ بداية أبريل 1999. وقد ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "HCR" بأن أكثر من 450 ألف نازح بـRDC من بينهم 40 ألف في "كاتنغا" التي تعرف بمواجهات مسلحة، كذلك يوجد 50 ألف في "إيكواتور" Equateur" بفعل فتح جبهة جديدة ل: "جان بيار ميمبا"<sup>1</sup> Jean Pierre Mbemba و20 ألف جنوب كيفو، كما نسجل أيضا بأن عدد الأشخاص الذين مستهم الحرب نظريا هو أقل مما هو عليه الأمر في دول البحيرات العظمى المجاورة للكونغو الديمقراطية (رواندا، بورندي، أوغندا). وحسب الإحصائيات التي قامت بها منظمات غير حكومية في شمال كيفو ترى بأن المجازر في هذا الإقليم مست أكثر من 5000 شخص بين 3 أوت 1998 وبداية مارس 1999، أما جمعية SOS لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية) أن المذابح كانت تتم كل لمدة 10 ساعات دون انقطاع، وأثناء هذا الوضع نجد جماعات مافياوية مرتبطة بمصالح خاص بالماس والكوبالت تمول مخيم أو معسكر على آخر وتؤمن له ما يكفيه من السلاح.<sup>2</sup> كما يعد استئناف القتال العرقي الذي يدور في إقليم "إيتوري" في الكونغو الديمقراطية منذ عام 1999 بين قبيلة "الهيما" ذات الاقلية و قبيلة "اللاندا" فإن الأغلبية في 2003، من أعنف المواجهات، حيث أدى إلى آلاف القتلى والجرحى المشردين والنازحين، مما دعي الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم أول

<sup>1</sup> - جان بيار ميمبا: كونغولي وطني مؤسس حركة تحرير الكونغو والمسؤول عن اللجنة المالية الاقتصادية.

<sup>2</sup> - Mehdi Aina, « Des racines conflictuelles », Cahier africain, N°03, 3ème trimestre, Bruxelles-Paris, Septembre 2003, P.P :9-10.

عملية لحفظ السلام خارج القارة الأوروبية تحت قيادة فرنسا، ويجري توجيه التهم إلى الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتهريب الأسلحة لفريق أو آخر. وأمام تضاعف عدد اللاجئين والنازحين جراء هذا النزاع أثبت لنا الفرضية القائلة: " أن الحرب هي كونغولية أكثر من كونها أنغولية، رواندية، بورندية وأوغندية".

## 5 التدخل الانساني ومبادرة السلام:

### 1- الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي:

بدأت مساعي هذه الجماعة في 09 نوفمبر 2008 على نشر فريق من الرؤساء بلاد دول الأعضاء عسكريين لتقييم العنف المتصاعدة في الكونغو، وتقييم الوضع العام ككل، وقد قررت أيضا في 08 ديسمبر 2012 نشر قوة الاحتياط فيها وذلك لتخفيف تأثير رواندا وأوغندا على الصراع في الكونغو وفي بداية جانفي 2013 قام المستشار العسكري للأمم المتحدة بزيارة للمنطقة في محاولة لتقريب جهود الأمم المتحدة مع الجهود الاقليمية الهادفة الى اعادة ترتيب الوضع الأمني في اقليم كيفو، وفي نفس الوقت تم اقتراح تكوين لواء للتدخل يتألف من قوات الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي ضمن اطار بعثة الأمم المتحدة (مونوسكو) لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### 2- المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى والاتفاق الاطاري في فيفري 2013:

عقب تمرد حركة 23 مارس والعنف المتصاعد في اقليم كيفو الشرقي وما حوله أصبح من الضروري معالجة هذا العنف<sup>1</sup> وقد استغل الرئيسي الكونغولي كابيلا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى. تم التوصل الى اتفاق سلام في 24 فيفري 2013 لعب فيه مجلس الأمن الدولي دور الوسيط بين رؤساء الدول (انغولا، بورندي، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، جنوب افريقيا، جنوب السودان، تنزانيا، اوغندا، زامبيا).

وخلص الاتفاق رسميا الى:

<sup>1</sup> - لوك أوبالا، جمهورية الكونغو الديمقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال. ترجمة: سيد جويلي، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أوت 2015.

✓ ضرورة تحقيق اطار من السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة.

✓ ضرورة ايجاد حل لمشكل العنف الجنسي ونزوح وتشريد السكان، ومختلف اشكال انتهاكات حقوق الانسان.

وقد حدد هذا الاتفاق الأدوار المترابطة والمستقلة للجهات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات العظمى وعلى المستوى الدولي وعلى المستوى الاقليمي، وعملت جمهورية الكونغو الديمقراطية على اجراء اصلاحات دستورية سياسية والتحول نحو اللامركزية، وتعهدت القوى الاقليمية باحترام وتعزيز سيادة دول المنطقة والتعاون فيما بينها.

## 2- دور الأمم المتحدة والدول الغربية في انهاء الحرب:

تعد بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (Monuc) وتعتبر من أكبر عمليات حفظ السلام في العالم حيث تجاوزت 20.000 فرداً، كلفت هذه البعثة بحماية المدنيين ومساعدتهم في إعادة اعمار الدولة، وقد قامت بدور أساسي في تنظيم ومراقبة انتخابات ديمقراطية والتي اجريت في 2006 في الكونغو الديمقراطية، كما شنت عدة عمليات عسكرية ضد مختلف الجماعات المتمردة. ووقعت 11 دولة افريقية على اطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو والمنطقة في اديسا بابا وذلك برعاية الأمم المتحدة وقد نص الاتفاق على:

- ✓ عدم التساهل مع الجماعات المسلحة (رفع الدعم المتقدم لها من أي دولة).
- ✓ عدم ايواء أو توفير الحماية لأي شخص متابع بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية.
- ✓ التعاون مع مبادرات العدالة الاقليمية. ويهدف تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، واتفاق لوساكا الموقع من قبل الأطراف المتحاربة على نشر قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في 1999، عملت هذه البعثة على نزع السلاح والاعادة الى الوطن وإعادة التطوين وإعادة الإدماج وتسهيل الانتخابات وحماية المواطنين المدنيين عام 2000. أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بنشر لواء التدخل في مارس 1999 المكون من 3000 شخص من القوات الأفريقية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

جاء في تقرير بعثة المونوسكو<sup>1</sup> (Monosco)\* إلى الأمم المتحدة أن هزيمة حركة M23 في نوفمبر 2013 لم يؤد إلى مكاسب كبيرة من حيث تحقيق الأمن والسلم خلال عام 2014 في إقليم كيفو، كما أن العملية العسكرية التي شنت ضد تحالف القوى الديمقراطية، أضعفت هذه الأخيرة لكنها لم تقض عليها، وباءت بالفشل العملية العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في 2014، ولم تقض الجهود المبذولة للتفاوض على نزع سلاح هذه الجماعة المسلحة الخاضعة للعقوبات، كذلك ساهمت العديد من الحركات المسلحة الكونغولية والأجنبية في إنكفاء حالة عدم الاستقرار السائدة في مقاطعات أورينوتال وكيفو وكاتانغا، كما لا تزال كل من "حركة تحالف القوى الديمقراطية" و"القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" و"حركة ندوما للدفاع عن الكونغو" وغيرها من الجماعات تقوم بتجنيد الأطفال وتدريبهم عام 2014، وقد تقننت هذه الجماعات في تعذيب السكان العزل بالتعذيب والاستعباد والعنف الجنسي والاعتصاب، ونفذت عدة عمليات قتل جماعية في إقليم بيني في كيفو الجنوبية، أما عن العمليات التي تخص اقتصاد الكونغو خصوصا فيما يخص المعادن التي تنتج فيها، فإن عمليات التهريب لازالت قائمة خصوصا، فيما يتعلق بالذهب والكوبالت والنحاس وكذلك العاج، ويتورط في هذا التهريب عناصر من الجيش الكونغولي مع الجماعات المسلحة والصيادين المحليين والعصابات الإثنية من خارج الكونغو الديمقراطية، كذلك تم استلام شحنات كبيرة من الأسلحة آتية من الصين عبر الحدود واختلاس بعضها من طرف الجيش الكونغولي وذلك عام 2013/2012 وهذا ما وسع مشاكل الكونغو. وقد كانت بعثة الأمم المتحدة قبل بادئ الأمر سنة 2010 لاستتباب الأمن ومساعدة وتدريب القوات المسلحة النظامية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والجداول التالية توضح مدى تعقد الحالة الكونغولية على واقع تحركات السكان نازحين أم لاجئين

اللاجئون و السكان النازحون في جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب المنطقة والمصدر (رقم 16)

### Réfugies et population déplacées en RDC pas région et pas origine

المركز Localisation	المصدر Origine	العدد Nombre
---------------------	----------------	--------------

1- التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلس الأمن الدولي (منظمة الأمم المتحدة)، عدد 2015/19، الصادر في 12 جانفي 2015، ص.ص 3، 4.

150	الكونغو برازافيل	كينشاسا Kinshasa
580	أنغولا، RCA	كينشاسا Kinshasa
4330	أوغندا	شمال كيفو Nord kivu
118.000	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
37.000	رواندا	شرق ووسط جمهورية الكونغو الديمقراطية
400	بورندي	Mabandaka ET Mabujimayi
50.550	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جنوب كيفو Sud kivu
12.000	بورندي	Uvira–Fizi
1.900	رواندا	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
1.115	رواندا	Mabandaka ET Mabujimayi
200	جمهورية الكونغو الديمقراطية	Uvira
273	رواندا و بورندي	Shabunda
700	جمهورية الكونغو الديمقراطية	شمال كيفو Nord Kivu
10.000	جمهورية الكونغو الديمقراطية	المقاطعة الشرقية
25.000	أنغولا	Bas–Congo :P/Cabinda
500	أنغولا	Bas–Congo
50.000	أنغولا	كاتنغا Katanga

المصدر : من إعداد الطالبة

وقد خلصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين HCR في تقريرها لسنة 2015 بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مايلي:

اللاجئين	النازحين	العائدين	الأطفال	مجموع الشعب الكلي
327.000	245.500	78.585	8.187	660.272

المصدر: من إعداد الطالبة

## خلاصة الفصل الثالث

في الأخير يمكن القول بأن أزمة اللاجئين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أفرزت أكثر من 2,5 مليون لاجئ، وقد جعلت من هذه الدولة فسيفساء من الجماعات والإثبات المختلفة هذا ما أعطى للمسألة بعداً أكثر وذلك من خلال النزاع الاجتماعي الذي سببه تنامي وتفاعل القوى الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب السكان الأصليين في مواجهة ضعف السلطات المركزية في العاصمة، مع تداخل العامل المحرك وهو اللاجئين الروانديين -وتحولهم من حياة المخيمات إلى حياة المعسكرات- كطرق مباشرة في الصراع الكونغولي، كما لا ننسى أيضاً أن استمرار مخيمات اللاجئين في شرق الكونغو وفشل عمليات إعادة التوطين أو رفض إعادة التوطين والتدخل الإنساني، بالإضافة إلى تسليح هؤلاء اللاجئين يشكل خطراً دائماً على استقرار المنطقة من خلال إمكانية العودة إلى مواجهات مسلحة بين أطراف النزاع السابقة.

# الفصل الثالث

## مقدمة الفصل الثالث :

سنتناول في هذا الفصل، إشكالية اللاجئين في أفريقيا، من خلال طرح حالة إقليم كيفو- شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية- ، والتي أثارت عدة تساؤلات أفضت عن الاختلالات التي تعاني منها الحكومات الإفريقية وعن أزمة الدولة فيها. ولقد أخذنا شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، " كدراسة حالة" لأنها تمثل تجسيدا حيا لمعاناة اللاجئين أينما كانوا، وأينما اتجهوا، فلقد كانوا السبب في تشتيت الوحدة الوطنية وقادوا الدولة إلى الانهيار نظرا لتعقد طبيعة هذه المسألة في هذه المنطقة بالذات. فمن هم هؤلاء اللاجئين في الكونغو الديمقراطية؟ وما سبب لجوئهم إلى هذه المنطقة؟ وكيف أثروا سلبا على الوحدة الوطنية في البلاد، وعلى نسق العلاقات الإقليمية بين دول الجوار؟ وهل بإعادة توطين هؤلاء اللاجئين وترحيلهم إلى دولهم الأصلية يمكن تحقيق التسوية ومنه تحقيق الاستقرار والسلم في الكونغو الديمقراطية، وفي الجوار الإقليمي المباشر؟

ويندرج هذا الفصل ضمن التقسيم الآتي:

المبحث الأول: تشخيص البنية العامة للاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

المبحث الثاني: تداعيات أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

المبحث الثالث: نزاع شرق الكونغو الديمقراطية: الرهانات السياسية والإقليمية

المبحث الرابع: آليات التدخل الإنساني في منطقة "شرق الكونغو الديمقراطية"

## المبحث الأول : تشخيص البنية العامة للاجئين في شرق الكونغو ( إقليم كيفو kivu)

## 1/ التعريف بمنطقة شرق الكونغو (إقليم كيفو):

يقع إقليم كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ذو طبيعة جبلية وهو منقسم إلى مقاطعتين إداريتين: شمال كيفو وجنوب كيفو، وهو الفاصل الطبيعي للكونغو الديمقراطية مع كل من أوغندا، رواندا، بورندي، وتنزانيا يتمتع هذا الإقليم بحضارة بانتو Bantous.<sup>1</sup>

\*مقاطعة شمال كيفو: تضم ستة مناطق ريفية، مساحتها مقدرة ب: 59.483 كلم<sup>2</sup>، حوالي 26% من المساحة الإجمالية للإقليم وهي تاسع إقليم إداري في الجمهورية، كلها أراضي زراعية خصبة، و 11%<sup>2</sup> تشمل غابات ،أراضي بور وبحيرات وعاصمتها قوما Goma.

\*مقاطعة جنوب كيفو: تضم ثمانية مناطق ريفية أهلة بالسكان، تتواجد بها عدة قبائل منها: قبيلة فيرا Les Vira، وقبيلة فوليرو Les Fuliru، وشاي Les Shi، وهافو Les Havu، والراكة Les Rega، بامبا Les Bambe.....عاصمتها بوكافو Bukavu.

تعتبر منطقة مازيزي Masisi المتواجدة في شمال كيفو بؤرة التوترات والمجابهاة الإثنية العنيفة ونقطة انطلاقها حيث تمتد على مساحة 737.4 كلم وبها ستة جهات، وعشر تنظيمات سياسية، و 97 جماعة تقليدية ،وكذلك جماعات إثنية متعددة أهمها: الناند Les Nande، الأند Les Hunde، والنايونغا Les Nayanga، والبار Les Pere، والكامو Les Kamu، والبانيارواندا Les Banyarwanda (الهوتو والتوتسي على السواء)<sup>3</sup>، والكينيارواندا Les Kinyarwanda، وكل هذه الجماعات استوطنت طويلا في هذه المناطق لذلك يعتبرون من السكان المحليين.

## 2/ موجة اللجوء في منطقة شرق الكونغو: وقد مرت بمراحل:

- قبل الاستعمار الأوروبي (البلجيكي) :

<sup>1</sup> - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية. الجزء الثامن ، الطبعة الثالثة ، الشركة العالمية للموسوعات ، لبنان، 2005، ص 353.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

المرحلة الأولى: سكن البانيارواندا منطقة روتشورو Rutshuru في كيفو وذلك في نهاية القرن 17م، ويعتبرون السكان المحليين لهذه المنطقة.

المرحلة الثانية: استقرت جماعة الهوتو من البانيارواندا في منطقة بوريشا Burisha، وذلك في القرن 19م، وبوصول البانيارواندا في سنة 1910<sup>1</sup> اكتمل سكان منطقة روتشورو Rutshuru .

- خلال الاستعمار: وقد مر بفترات:

الفترة الأولى 1937-1955: وضمت حوالي 85450 لاجئ وكانت على موجتين منظمة من طرف السلطات البلجيكية في شكل بعثة هجرة تضم إثنية الهوتو البانيارواندا La mission d'immigration des Banyarwanda المرحلة من رواندا وبورندي للعمل في المناجم الكونغولية ومزارع كيفو .

هذا بالإضافة الى موجات الهجرة الطوعية وكانت فردية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة المجاعات التي توالى على رواندا لمدة سنوات (1905، 1928، 1943، 1952)، أو نتيجة الامتداد الهوياتي الثقافي والحضاري لهؤلاء اللاجئين الروانديين مع قبائل مستوطنة في الكونغو منذ القدم وكانت توجهات هؤلاء اللاجئين نحو منطقة كيفو في كل من Masisi ,Lubro ,Uvira ,Katanga<sup>2</sup> .

الفترة الثانية 1956-1960: وكان ذلك بسبب التهميش والاقصاء الذي تعرضت له بعض الاثنيات من التوتسي والهوتو، هذا الذي أدى الى رحيل التوتسي الى شمال كيفو وقد عملت إدارة المستعمر البلجيكي على تعميق الخلاف بين هذه الجماعات وفي أوساط المتقنين والمزارعين الذين اطلقوا على انفسهم البنيامولنج Banyamulenge وقد ضمت هذه الموجة حوالي 150.000 لاجئ باتجاه إقليم كيفو<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> Mafikiri Tsongo, Paul Mathieu, « enjeux fonciers, déplacement de population et escalades conflictuelles ( 1930-1995) ». Cahiers africains, N° 38-40, Bruxelles-Paris, institut africain, CEDAF-L'Harmattan, 1999, p21.

<sup>2</sup> - Paul Mathieu, P.J.Laurent, A.Mafikiri ,Tosongo ,S.Mugangu, « cohabitation imposées et tensions politique au Nord-Kivu, 1939-1994 : une trajectoire conflictuelle ». Cahiers africains, N° 42, Paris, 1999, p13.

<sup>3</sup> - Ibid.

- بعد الاستعمار:

الفترة الأولى 1963-1972: أين ارتكب التوتسي جرائم ضد الهوتو منذ تولي التوتسي السلطة وبسبب محاولة غزوهم أيضا لمنطقة Bugesera.

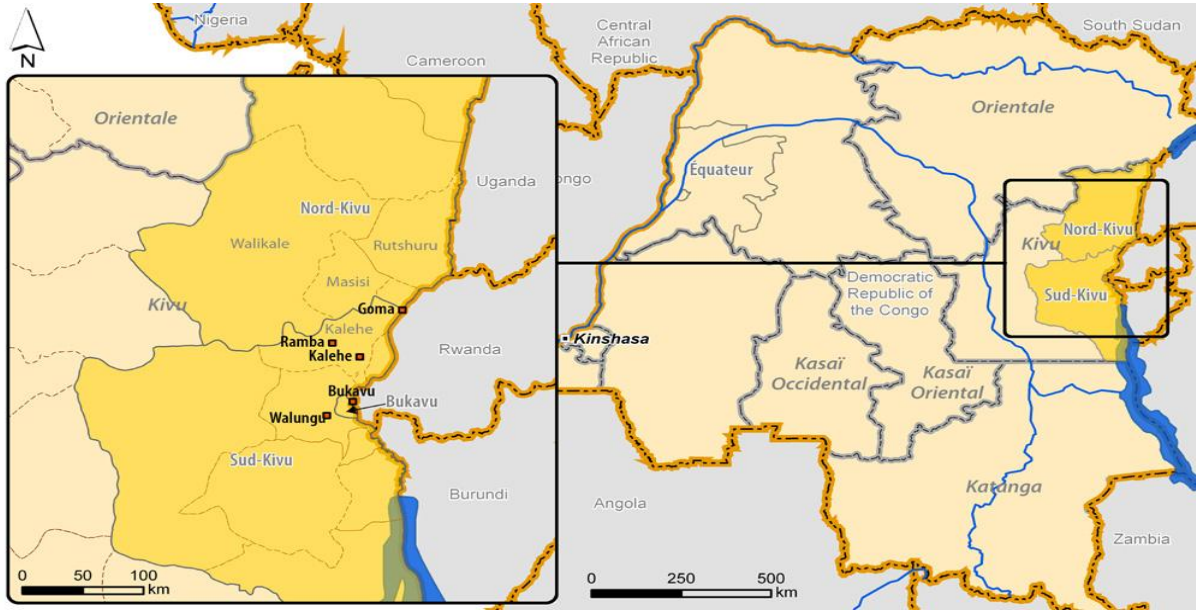
الفترة الثانية 1989-1994: فرار اللاجئين التوتسي من رواندا التي كانت تحت حكم هابياريمانا<sup>1</sup>

كذلك في 1994 شن المعارضون هجوما على العاصمة بوجمبورة وقيام الجيش بعمليات واسعة ضد المدنيين التوتسي، أسفرت عن مقتل الآلاف وفرار المدنيين حوالي 2 مليون نحو الكونغو الديمقراطية.

الفترة الثالثة ممتدة من حرب الكونغو الأولى والثانية (1995\_1998) وقد شملت موجة مضادة للجوء أدت إلى فرار العديد من سكان إقليم كيفو سواء لاجئين أو سكان أصليين إلى خارج الكونغو الديمقراطية، فالمفارقة العجيبة في هذا البلد انه منتج ومستقبل للاجئين في نفس الوقت. كما لا ننسى سنوات المجاعات والجفاف التي لحقت بدول الجوار الكونغولي الذي افرز موجات لجوء متعاقبة على الكونغو الديمقراطية بحثا عن الماء.

\* - هو رئيس رواندا انتخب عام 1978 ومارس سياسة قمعية ضد أقلية التوتسي الموجودة في رواندا مما أدى بهذه الأخيرة الى اللجوء الى الكونغو الديمقراطية وإلى باقي الدول المجاورة اغتيل بإسقاط طائرته هو ونظيره البورندي سنة 1994.

\*خريطة إقليم كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية\* (رقم 12)\*



المصدر : La documentation française

\*جدول يبين ولايات إقليم كيفو\*

ولايات مقاطعة كيفو الشمالية	ولايات مقاطعة كيفو الجنوبية
غوما العاصمة Goma	بوكافو العاصمة Bukavu
مازيبي Masisi	أوفيرا Uvira
روتشورو Rutshuru	والنغو walungu
بيني Beni	كالي Kalehe
لوبيرو Lubero	إجوي Idjwi
واليكالي Walikale	شابندا Shabunda

	ماونغا Mawenga
	فيزي Fizi

### 3/ أسباب اللجوء في منطقة شرق الكونغو:

يرى رولاند بورتيه <sup>1\*</sup> Roland Portier أن مشكلة اللاجئين في أفريقيا عامة وفي البحيرات العظمى خاصة لها سببان رئيسيان:

✓ أنها تقليد قديم للنزوح: حيث أن الهجرات التاريخية الكبيرة والتي تعود إلى قرنين ونصف من الزمن، و أن شعوب البانتو Bantous توالى وقطنت إفريقيا الجنوبية بأكملها تقريبا ، كما أن تجارة السود عمقت من الاختلالات التي تعاني منها الشعوب الأفريقية ومستقبل القارة . إذن فهي هجرات عفوية ومضطربة جدا ، وبمجرد أن وجد البنيارواندا فضاءات فارغة اتجهوا نحوها المقصودة هنا الكونغو والتي كانت غير معروفة وغير أهلة من قبل. <sup>2\*\*</sup>

✓ النزاعات والهجرة : وهذا سبب اخر كان مشجعا لحركة اللجوء في منطقة البحيرات خصوصا ، وذلك للأزمات السياسية الحادة التي تشهدها إفريقيا منذ استقلال بلدانها ، والتي انعكست سلبا على أداء القارة السمراء . بكل ما تجره معها من مظاهر اللجوء المصاحبة لها. وهو ما سنتعرض له لاحقا .

وعموما إذا وضعنا إطارا تاريخيا لهذه المشكلة، فإننا نجد أنها بدأت مع الاستقلال سنة 1960 مباشرة، حيث توافد اللاجئين إلى منطقة شرق الكونغو الديمقراطية وإقليم كيفو تحديدا عبر عدة موجات فكانت الموجة الأولى من أنغولا للصراع بين حركات التحرر الأنغولية والقوات البرتغالية والتي استمرت حتى بعد الاستقلال ، حيث قدر عددهم في سنة 1959 بأكثر من مليون ونصف لاجئ . أما الموجة الثانية

\* رولاند بورتيه : أستاذ وياحث فرنسي بجامعة السوربون بفرنسا متخصص في جغرافية أفريقيا.

\*\* السكان الأصليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية : Mongo,Coba ,Louanda ,Loba .

<sup>1</sup>- Roland portier , « Migration et conflits en Afrique » le 2008 disponible au site d'Internet : <http://www/CRR-Doc/.htm>.

<sup>2</sup>- Idem .

المتضمنة للاجئين رواندا، وهم سبب ما يحدث في شرق البلاد ، فموجتهم الأولى كانت في سنة 1959، إن التهميش الذي تعرض له التوتسي على يد الهوتو بين سنتي 1959 و 1961، كان سببا في انضمام آلاف الروانديين الاخرين المقيمين في المنطقة نفسها منذ عشرينيات القرن الماضي.<sup>1</sup>

كما يتداخل السبب التاريخي - الاستعماري - مع السبب الاقتصادي ، فضلا عن سياسة " فرق تسد" التي تبناها المستعمر البلجيكي، في هذه المستعمرات وتآليب الإثنيات على بعضها، مما يؤدي إلى اضطهاد الأضعف بينها ومنه اللجوء إلى الدول المجاورة وهذا ما عملته الإدارة البلجيكية في كل من رواندا وبوروندي مع التوتسي والهوتو ، كما قام الاستعمار البلجيكي بتنظيم هجرات قسرية للروانديين للعمل في المناجم والمزارع في الكونغو الديمقراطية وبالذات في شرقها، وهذا في إطار ما يعرف بمهمة هجرة البنيارواندا ( MIB ). أما عن السبب الاجتماعي - البيئي، فنجد حاضرا في هذه المشكلة حيث أن رواندا عانت من عدة مجاعات نتيجة الجفاف الذي لحق بالأراضي الزراعية وتسلط المستعمر البلجيكي وتعنته في توزيع حصص الغذاء، أدى بالعديد من الروانديين إلى الرحيل خوفا على حياتهم ، وهو نفس الشيء بالنسبة للتغيرات المناخية والبيئة التي حصلت في منطقة البحيرات العظمى والتي كانت سببا في الانتقال بين الدول المجاورة لهذه المنطقة . فقد كان جفاف 1910 من أشد أنواع الكوارث الطبيعية سوءا في المنطقة، حيث زاد من فرص اشتعال النار في الغابات والمراعي ، مما نتج عنه فترات من التلوث الهوائي الحاد مع أمراض تنفسية حادة وزيادة أثر المرض على الأطفال خصوصا ، هذا ما دفع بالملايين إلى التنقل إلى دول الجوار، سواء كان هذا التنقل عشوائيا أو باتجاه الأصول التاريخية لهؤلاء اللاجئين.<sup>2</sup>

وإذا رجعنا إلى الأسباب السياسية أو الخاصة بالنزاعات والأمن، نجدها مرتبطة بالسبب السوسولوجي والثقافي ، التاريخي حيث يؤكد تاريخ رواندا أنه لا شيء يبرهن على الاختلاف بين الإثنتين ( الهوتو

<sup>1</sup> - محمود أبو العينين وآخرون مرجع سابق، ص ص 47، 42 .

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 639،640.

\* في رواندا يشكل الهوتو الأغلبية وتقدر ب: 89.8% أما التوتسي فهي الأقلية تقدر ب: 9.8%، وفي بوروندي نجد الهوتو هم الأغلبية يقدر ب: 85%، أما التوتسي يقدر ب: 10%.

والتوتسي\* ) ، إذ يتمتعون بنفس التجانس من الناحية العرقية ، اللغوية ، والثقافية والسياسية. وقد عمل الاستعمار جاهدا على تشتيت هذه الإثنيات ونجح بإقصاء التوتسي من البلاد. مما أدى فيما بعد، إلى مذابح 1994 ، كما أن بوروندي هي الأخرى تحتوي على نفس المكونات السوسيو - ثقافية والسوسيو - إثنية<sup>1</sup> ونفس المشاكل تعاني منها بسبب التعنت السياسي وسيطرة الحزب الواحد على السلطة من طرف التوتسي وإقصاء الهوتو ، وقد قام الباحث الإفريقي " مويلير Mouller في مذكرة له حول مرتفعات إتوبي "Itombwe" بدراسة قضية النزاع في شرق الكونغو (البنيامولونج ، والإثنيات الأخرى) وذلك من منطلق تاريخي وسوسيو - سياسي للنزاعات بين هته الجماعات ، ويرى بأن السبب هو تهميش الاستعمار بصفة إدارية لهذه الجماعات بإبعادهم عن المؤسسات السياسية والإدارية من جهة، ومن جهة أخرى أفرزت مرحلة ما بعد الاستعمار أفرزت بدورها نمطا متميزا للدولة التسلطية والقائمة على الثقافة الشمولية وكل ما يخدم مصالحها وطموحاتها المادية.

ويمكن القول أن التنوع العرقي ليس سببا في حد ذاته للصراعات في المنطقة، ولكن طريقة استغلاله من طرف الاستعمار زاد من تعقيداته، وذلك يمنع تحقيق الوحدة أو تشكيل هوية وطنية واحدة بين هذه الشعوب، مما يؤدي إلى وضع حدود تعسفية ، وهذا كله كان سببا في الإبادات الجماعية والحروب التي تشهدها المنطقة.

وفي هذا السياق يقدم البروفيسور إمبونيكيي Mbonyikebe اقتراحا منطقيًا لهذه الحروب التي تشهدها المنطقة يقوله: "توقفوا عن إدارة السكان وفق الخريطة الجغرافية والحدود والاصطناعية لمؤتمر برلين 1885 ..... فالتوترات المتكررة في كيفو والمرتبطة جزئيا بمسألة الوطنية التي لم تحل بعد، والاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي ، يفسر كله حالة التوتر بين دول الجوار والتي تنفجر دائما بسبب الأثنية والتي ستعمل على نقلها إلى الكونغو الشرقي كله<sup>2</sup>.

ويتوقف بورتيي عند النزاع الرواندي - المجزرة الرواندية - الذي كان مثالا ودليلا حيا على هذه الأزمة ويفسر هذا النزاع حسبه من خلال ميكانيزمات الفراغ السياسي والعسكراتية في المجتمعات ، والتي تبعتها محاولات الاستئثار بالسلطة. وقد أفرزت المجزرة الرواندية العديد من المشاكل أخطرها مشكل

<sup>1</sup> - Mathias Elonge Osako, «la vrais nature des conflits dans les grands lacs»,2004 ,disponible du site d'Internet : [www.ethnonet-africa.org](http://www.ethnonet-africa.org).

<sup>2</sup> -Idem.

اللجوء الكثيف (2 مليون لاجئ) بإقامة مخيمات بكيفو في الكونغو الديمقراطية ، في العموم إذا أخذنا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالضبط في إقليم كيفو الشمالي والجنوبي، فسنجد أنه وفي مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة شهدت هذه المنطقة أعمال عنف كانت الأشد في منطقة البحيرات العظمى، إذ تفجرت الصراعات العرقية بسبب مواجهات الهجرة الرسمية والسرية المنظمة للبوروندي ورواندا واتخذ منطق المواجهة بين البنيارواندا Banyarwanda من أصل رواندي، ضد الأهالي Les autochtones وكانت إما لأسباب مادية وبالضبط حق التملك العقاري ( الأرض) أو لأسباب سياسية ( السلطة) ، بحيث عمل كل طرف على إقصاء وتهميش الطرف الآخر وتقاوم الوضع بعد الاستقلال في عام 1960 ، أين ظهر خلاف حاد بين الجماعتين حول موضوع الجنسية و اندماج الأفراد من أصل رواندي إلى أن تم تبني قانون في سنة 1972، والذي أقر بمنح الجنسية الزائيرية للمهاجرين الروانديين الذين أتوا إلى "كيفو" قبل الاستقلال ، إلا أن هذا القانون قد عمق الخلافات بين مختلف الجماعات المتواجدة في " كيفو" وارتفعت درجة التوتر سنة 1981 ، عندما تم إصدار قانون جديد ألغى القانون الأول - قانون 1972- ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم مركز الاستقرار، حيث تم حرق جميع الوثائق الإدارية التي تثبت جنسية الأشخاص - وأصبح السؤال المطروح هو: من هو الكونغولي الحقيقي ومن هو غير ذلك؟<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Patrick Chabal et Jean Pascal Daloz, *L'Afrique est partie, du désordre comme instrument politique*. Edition Economica ,Paris, 1998,P 78.

## المبحث الثاني: تداعيات أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية

لقد أفرزت أزمة اللاجئين في شرق الكونغو، تداعيات خطيرة أهمها: حق المواطنة (الجنسية) وحق التملك العقاري (مشكلة الأرض)، والتي كانت لها تأثير كبير داخل المجتمع الكونغولي من خلال مطالبة اللاجئين الروانديين والبورنديين بالمواطنة وحق التملك العقاري، هذا التأثير كان بارزا منذ الاستقلال سنة 1960 وتكمن الصعوبة في تشريعات الدستور الكونغولي، الذي أعطى الحق في المواطنة للجماعات ذات الأصول الرواندية- البورندية المقيمة في الكونغو الديمقراطية، باعتبارهم كونغوليين أصليين، لكن يظل الشكل قائما بالنسبة للذين ترجع جذورهم إلى ما قبل الاستعمار في القرن 17 وأثناء الاستعمار قبل 1956، وهنا صدرت عدة تقارير وتوصيات ومقترحات قضائية تنص على مشكلتي المواطنة والأرض.<sup>1</sup>

## 1- إشكالية المواطنة (الجنسية):

تمكن سكان البانيايروندا بعد استقلال الكونغو الديمقراطية\* من السيطرة على إقليم كيفو بدعم من الاستعمار البلجيكي وتطبيقا للاتفاقية الألمانية - البلجيكية سنة 1910، والتي منحت الجنسية الكونغولية ( الزائيرية) للبانيارواندا. ومع وصول الرئيس موبوتو "Moboto" أعلن عن سياسته الموبوتوية الزائيرية Zairianisation، وقد قرر بمرسوم رئاسي في 26 مارس 1971 منح جماعي للجنسية الزائيرية لسكان الروانديين الذين يعيشون في كيفو، وقد جاء هذا القرار بتأثير من رئيس مجلس وزراء "موبوتو " " بارتليمي بيسجيمانا رويما" "Barthèlemey Bisengimana Rwema" \* وهو من البانيايروندا، حيث عمل على ترسيخ هذا القرار بعد صدور قانون رقم 72-002 الصادر بتاريخ 05 جانفي 1972 والذي منح الجنسية الزائيرية لهذه الأقليات وتبين المادة 15: "من أن الأشخاص ذوي الأصول الرواندية والبوراندية الذين استقروا في مقاطعة كيفو قبل 01 جانفي 1950 وبالتتابع لقرار السلطة الاستعمارية، والذين استمروا بالإقامة منذ إعلان جمهورية الزائير.

\* بارتليمي بيس جيمانا رويما: رئيس مجلس الوزراء في نظام الرئيس موبوتو ذو أصل بنيارواندي درس

بالكونغو الديمقراطية وكان رئيسا لاتحاد الطلبة في جامعة لو فانيوم بكينشاسا .

<sup>1</sup>- Paul Mathieu ,P.J .Laurent ,A.Mafikiri ,Tsongo,S.Mugangu, « cohabitation imposées et tensions politiques au Nord-Kivu,1939-1994 : une trajectoire conflictuelle ».Cahier africains,1999,p1 .

حتى اندماجهم، فلم الحق في اكتساب الجنسية الزائيرية،\* وذلك منذ تاريخ 30 جوان 1960.<sup>1</sup>

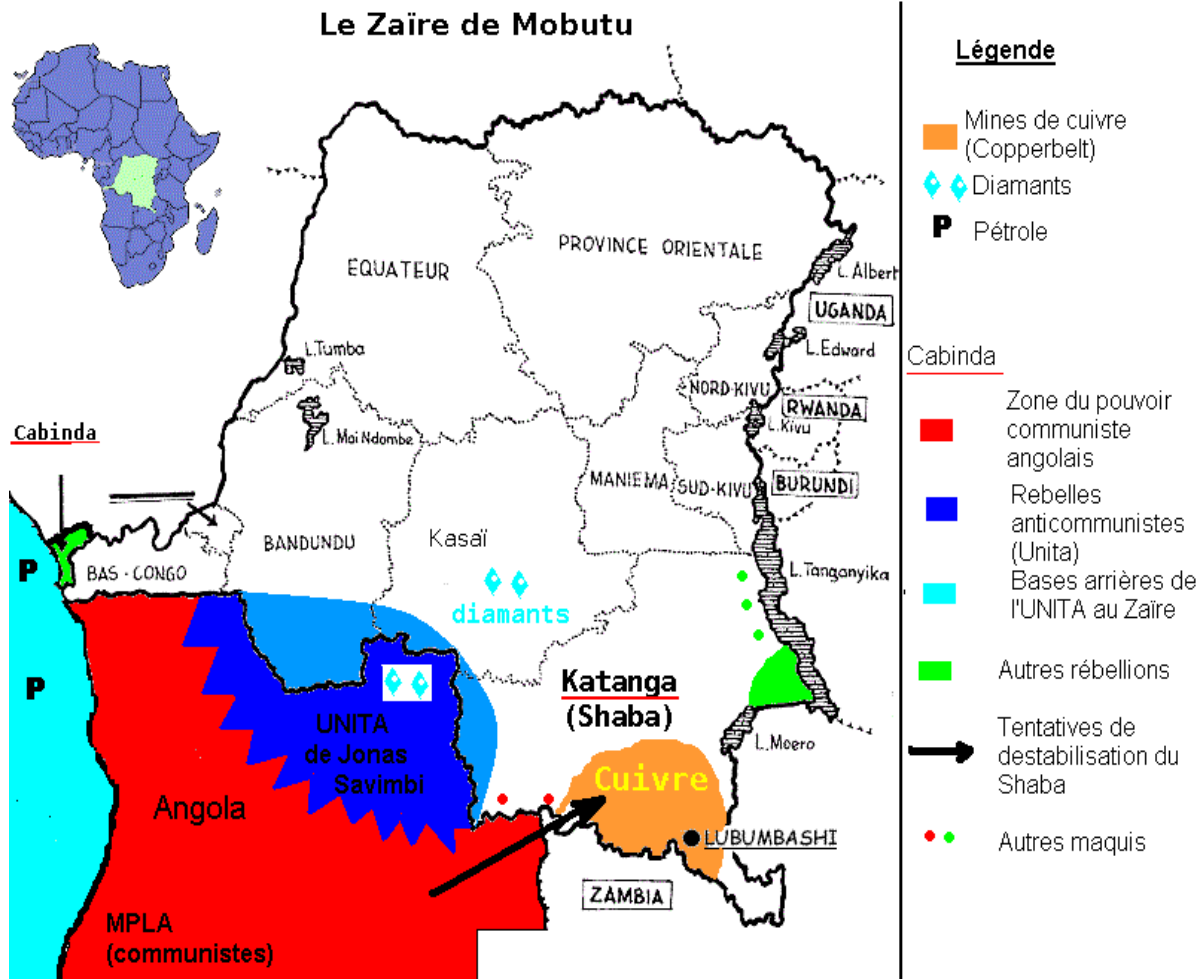
وما يميز هذا القانون، انه معقد من ناحية تطبيقه، فمن الصعب التعرف على السكان الحقيقيين المعنيين بالقانون، هذا من جهة، من جهة أخرى فهجرة الروانديين تفاقمت على الحدود مع الزائير، لكن بات الضعف الحقيقي يكمن في الإدارة الزائيرية التي تسمح وتتنبى أوراق إثبات هوية للكثيرين بفضل الرشاوى المقدمة والفساد المنتشر في نظام موبوتو. و ينتمي الروانديون المستقرون في كيفو بعد المذابح الإثنية لسنة 1959 للجنسية الزائيرية، بالرغم من وجود حنين داخلي بالرجوع إلى وطنهم، ومنه يحملون جنسيتين، وهذا دون احترام القرارات والقوانين المتعلقة بالجنسية الزائيرية.

---

1- Paul Mathieu ,P.J .Laurent ,A.Mafikiri ,Tsongo,S.Mugangu, Op.cit.P16.

\*- كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تسمى سابقا ب: الزائير Zaire .

\*خريطة توضح تجاذبات السلطة وصراع الموارد في الزائير\* (رقم 13)



المصدر: La documentation française /2003

ومع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، بدأت تنامي نزعة قومية السكان الأصليين ووحدهم وفق مفهوم الساكن الأصلي La notion de l'Autochtone، حيث تحولت السلطات الدستورية جميعها بين يدي قبيلة الرئيس "موبوتو". فقد أخذ المواطنون ( السكان الأصليين) على أنفسهم تأسيس حزب منفرد وتنصيب رئيس له، واجتمعوا وطنيا في " الحركة الشعبية الثورية " (وذلك سنة 1981)، هذه التي

لا تسمح ولا تقبل بقانون المواطنة 72-002 لسنة 1972 الممنوح حسبها لأشخاص هم في الأصل مولودين من قبائل هاجرت واستقرت في الزائير.

وفي سنة 1981 ونتيجة الضغط الذي تعرض له "موبوتو" من الداخل ألغى القانون الأول المتعلق بمنح الجنسية وتبعه بقانون رقم 81-002 الصادر في 29 جوان 1981 والمتبوع بتعديل رقم 82-061 الصادر في 15 ماي 1981 والذي يعلن في مادته 20 بأن " لا احد ولا كل من يحمل الشهادة الوطنية الكونغولية أو باقي وثائق الهوية الأخرى فهو كونغولي.....".

لقد كان هذا القانون كنتيجة للاسترجاع الجماعي للوطنية الكونغولية من السكان ذوي الأصول الرواندية المقيمين بالزائير، وبهذا قد أصبحت الجنسية الزائيرية مستحيلة، حتى للذين تنسوا بها وأصبحت مشكوكا فيها وغير مجدية نفعاً.

لقد كان السؤال المطروح في الكونغو الديمقراطية بين سنتي 1981 و1993 هو: "من هو الزائيري في شمال كيفو"، إذ أن التوترات وحالة اللااستقرار والتهديد الكامن لمستقبل الكونغو الديمقراطية بسبب إشكالية اللاجئين والهوية، قد طرح حافزا قويا لدفع "موبوتو" لإعلان التعددية وخاصة في ظل ضغوط البيئتين الإقليمية والدولية وتغير التحالفات العسكرية بالمنطقة، فعند عقد المؤتمر الوطني ذو السيادة في 1991، كانت هناك إشكالية تمثيل "البنيارواندا" و"البنيامولونج" في شؤون السياسة الزائيرية، وقد أحيى هذا المؤتمر ما كان من قبل، وكان نقطة فاصلة، فجنسية هؤلاء الممثلين مشكوك فيها، وبالتالي لا يمكنهم المشاركة في هذا المؤتمر وعدا ذلك فإن إشكالية المواطنة تحولت لمفتاح رئيسي في تحديد طبيعة القوى بين الفواعل السياسية من أحزاب وجماعات ضاغطة شكلت منعطفا حاسما لغزو السلطة في الكونغو الديمقراطية.

وفي سبتمبر 1996 صرح حاكم جنوب كيفو بأنه لابد للبنيامولونج مغادرة الإقليم فورا وإلا تعرضوا للطرد تحت العقاب، كما زاد من تفاقم الوضع والاضطراب بين السلطات الزائيرية والبنيامولونج أدى إلى هجرة مليون لاجئ من "الهوتو" بعد المجزرة الرواندية سنة 1994 إلى كيفو. وأمام تعنت "موبوتو" ورفضه التخلي عن السلطة أدى إلى زيادة التوتر بالمنطقة وخاصة مع استغلال اللاجئين للمناطق الآمنة لإعادة التسليح من اجل إسقاط نظام "هابياريمانا" والأكثر من ذلك التحالف الذي يربط بين كل

من "موبوتو" والأنتراموي Interhamwe (ميليشيات الهوتو) مما أدى إلى زعزعة الثقة في النظام الموبوتي واللجوء لاستخدام العنف المسلح ضد المدنيين بشكل دائم (عصابات الماي الماي، واليونيتا) بدل انتهاج الدرب التفاوضي.<sup>1</sup>

وقد كان اللاجئين الروانديون، طرفا أساسيا في حرب الكونغو الديمقراطية الأولى والثانية وهذا بعد ما حظيت بدعم "كابيلا" والقوى الإقليمية المؤيدة له مقابل الاعتراف بحقوقها في المواطنة بعد الحرب الأهلية الأولى قد شكلت بؤرة توتر فعلية ودافعا معتبرا لحل التحالف مابين نظام بول كاكامي "Paul Kagamé" و "كابيلا" لصالح اللوبي الكاتونغي تجنباً للمسؤولية الدولية المترتبة عن الانتهاكات الإنسانية ضد المدنيين من البنيارواندا، مما اثار حفيظة النظام السياسي في "كامبالا" هذا ما انعكس لحد ذاته على الأوضاع الداخلية في الكونغو ومهد لاندلاع حرب أهلية ثانية وخاصة أن الجيش الكونغولي تحت قيادة اوغندية-رواندية مما أدى الى تعميق الانفصاخ الحاصل داخل الجيش.

## 2/ إشكالية الأرض (الامن العقاري):



<sup>1</sup> - مجهول، آلاف اللاجئين يفرون من شرق الكونغو، 2004 من

موقع: <http://www.hrw.org/reports/2002/congo>

لقد كان هرم السلطة وتملك الأراضي قديماً في الدولة الكونغولية مقسماً بهذا الشكل ولقد ضلت سلطة الموامي هي السلطة المطلقة التي تمنح الأراضي ويتم استئجارها من طرف النبلاء، لكن بعد هذا تم كسر هذه الهيراركية التقليدية لصالح سلطة موازية تعمل على النقيض من السلطة الأولى ونقصد هنا السلطة الاستعمارية ومالعبته من دور في زعزعة استقرار القبائل في هذه المنطقة.\* وبعد الاستقلال تم إعادة التنظيم الإداري حيث سيطر التوتسي على المناصب العقارية (يسيطرون على 90% من التجارة، والرعي والأراضي)، وذلك عن طريق الرشوة وتوظيف السلاح من جهة أخرى ومنه الاستيلاء الفردي على الثروات الطبيعية. وقد أدى سلوك التوتسي البنيارواندا هذا إلى اختراق النظام الداخلي للجيش الزائيري وزيادة الضعف بين صفوفه في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشها الزائير آنذاك بعد غلق مصنع GECAMINES\*\* (1960-1990) نتيجة التغلغل بالمنطقة وتدهور السلطة المركزية<sup>1</sup> وخاصة بعد مرض "موبوتو" وعجز رئيس الوزراء "إتيان تشيسيكدي Etienne Tshesikdi" زعيم المؤتمر الوطني للتوصل لأي تسوية سياسية بالمنطقة، دفع بالكونغوليين لانتهاج سلوك منفرد مقولب في إطار إثني للدفاع عن حقهم في البقاء من خلال إعادة تسليح جماعات من قوى أجنبية متمردة مؤيدة أو داخلية داعمة وكذلك السيطرة على مناطق الثروات الطبيعية لشراء الأسلحة وخاصة الدعم المقدم من طرف الشركات الأجنبية في هذا المجال.<sup>2</sup>

ويمكن إيجاز إشكالية الأرض من خلال مسائل أساسية هي :

- (1) تضيق الفضاء المهياً لاستقرار المستوطنين الجدد (زيادة تدفقهم وبالتالي زيادة عددهم).
- (2) لا يوجد حق التمتع بالأرض أو حق التملك العقاري بالنسبة لجميع المستوطنين، فقسم كبير منهم ينتمون إلى تحالفات سرية بين زعماء تقليديين برجوازيين مدنيين، و إداريين فاسدين.
- (3) الشك وعدم ثبات الاعتقاد بالحقوق العقارية للمستوطنين، ونستنتج هنا أنه في مرات تواجد تطبيقات عقارية زبائية وانتهازية للزعماء التقليديين والمحليين، كما أنه لا يوجد تصنيف لا

\* المقصود هنا التوتسي البنيارواندا الذين دعموا من الاستعمار وجاءوا إلى الكونغو الديمقراطية سنة 1956.

\*\* مصنع GECAMINES: هو أكبر مصنع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان يساهم في الدخل القومي بنسبة 80% ونتيجة للأزمة الخانقة التي شهدتها الزائير آنذاك، تم إغلاقه واستبدل النحاس بالماس.

<sup>1</sup>-Mafikiri. TSongo, Paul Mathieu, Opcit, P20.

<sup>2</sup> -Ibid. P22.

لحقوق العقارية التقليدية ولا للحديثة التي أعلن عنها رسمياً في سنة 1966 و 1973- وكل ذلك باسم الأرض ملك الدولة.<sup>1</sup>

(4) إدارة العقارات أو الأرض من طرف الزعماء التقليديين للقبائل والأنظمة الشرعية الحديثة ذات التأثير المتبادل وكانت هذه الإدارة في معظم الأوقات مكاناً للاغتناء والثروة . وهنا من يقوم بدور الرقابة؟ فبسبب غياب هذه الأخيرة ، يعيش اللاجئون حياة الاضطهاد والخوف من الطرد والنفي حتى في دولة الملجأ نفسها، هذا ما يستدعي ضرورة إعادة توطينهم في بلد ثالث يكون أكثر أمناً من البلد الأول.<sup>2</sup>

وقد انعكست إشكاليات الأمن العقاري والمواطنة على مسار السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبرزت تداعيات جيو-سياسية -إقليمية أثرت على التسوية السياسية لهذه الدولة مصاحبة للفشل بسبب:

- الغياب الدرامي للمتمردين في طاولات التفاوض وغياب الثقة المتبادلة بين الفواعل المتنازعة والذي أدى لتنفيذ أعمال العنف.
- الصعوبة في نشر قوات حفظ السلام وتحقيق التعاون والتنسيق بين الأطراف المتجاورة لانعدام الاتصال والوقوف عائق أمام بدء حوار وطني شامل، لأن "كاببلا" رفض التفاوض مع المتمردين لعدم اعترافهم بالجهود الدولية و الداخلية ، وبالتالي عرقلة عمليات السلام وجهود منظمة الامم المتحدة ONU بالمنطقة والتي عجزت عن إعادة نزع السلاح من المعارضة المسلحة الداخلية والخارجية. فصعوبة مراقبة انتقال الأسلحة بين قوات "الهوتو" والتجارة غير المشروعة للسلاح ذات الامتدادات الدولية وصعوبة نزع سلاح حركة "يونيتا" المعارضة لأنغولا، على سبيل المثال يزيد عدد القوات "الهوتو" الروانديين عن 30 ألف محارب يتمركزون في

<sup>1</sup> - Paul Mathieu, P.J. Laurent. A. Mafikiri Tsongo, Op.cit. P 15.

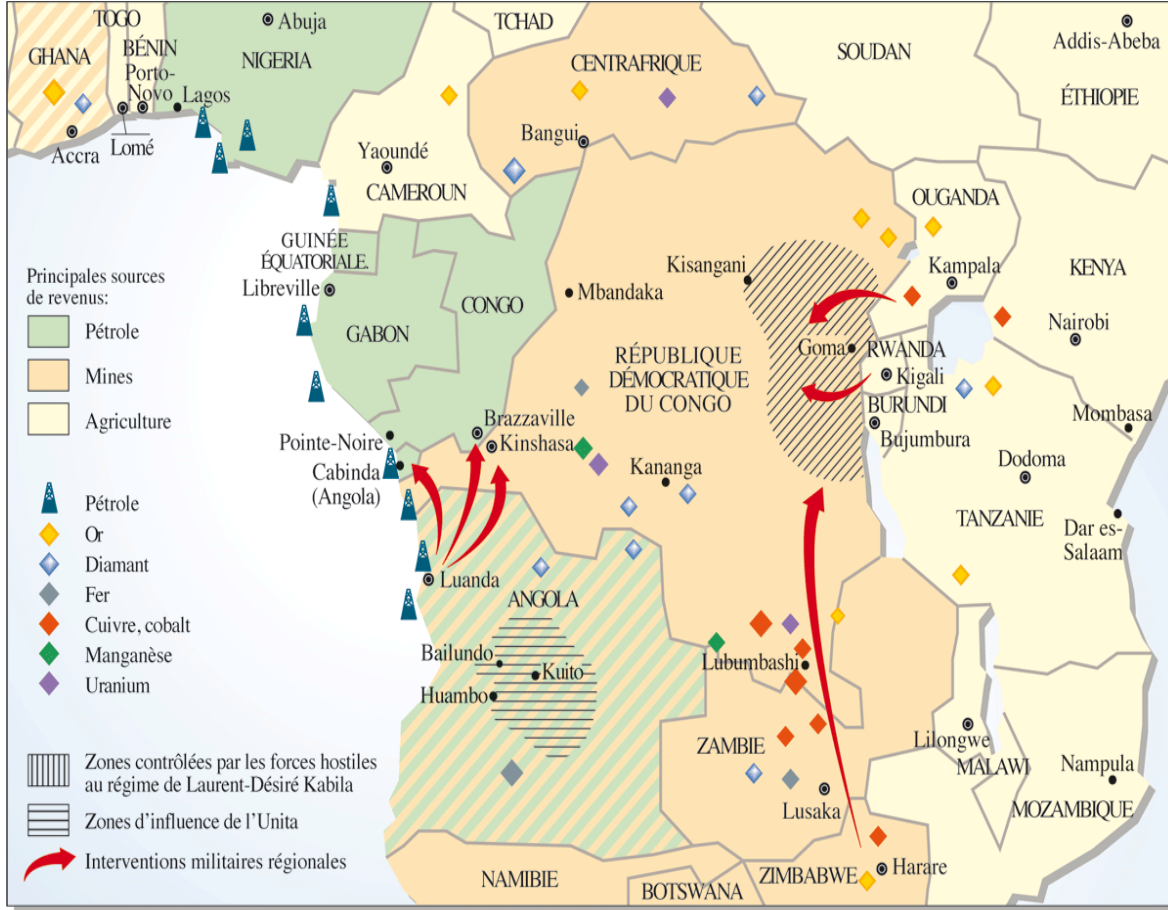
<sup>2</sup> - Jean Claud William, « Trajectoires de la démocratie, gouvernance : concepts de base pour l'analyse ». **Cahiers africains**, N° 23-24, Bruxelles- Paris institut africains /CEDAF-L'Harmattan 1996, PP39-40.

الغابات الاستوائية والسهول، الامر الذي جعل من القبض عليهم مستحيلا بالنسبة للقوات الكونغولية النظامية وأحيانا حتى القوات الاممية الدولية، وهنا يبرز لنا الإشكال التالي : كيف أن إقصاء هؤلاء المتمردين من الحياة السياسية سواء في دول المنشأ أو دول الملجأ قد شكل ثغرة أساسية لتدخل القوات الأجنبية المتناحرة؟ والتي أسهمت بالقضاء على أي معنى لمفهوم الدولة بالمنطقة، فلا حدود واضحة ولا سيادة ولا سكان ، فهي الدولة المنهارة أو الدولة النهائية حسب وليام رينو William Reno . فما مایسود في جمهورية الكونغو الديمقراطية معايير الدولة الفاشلة ، و في هذا الصدد يرى "روبرت روبينزغ" « Robert Robinzegh » مدير برنامج الصراع بين الدول: "أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها، والسلع الساسية هي: الأمن، التعليم، الصحة، الفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية الأساسية من طرق واتصالات.....".ومن مؤشرات الدول الفاشلة نجد مؤشرات اجتماعية متمثلة في تدفقات عدد اللاجئين، التمييز بين الجماعات والإثنيات، والهجرات الجماعية الكبيرة .....إلخ، مؤشرات اقتصادية: تنمية اقتصادية محدودة خاصة في المناطق المعزولة، ضعف وانهيار اقتصادي تام، ومؤشرات سياسية: تأخر الخدمات العامة، انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الدولة بشكل صارخ، عدم شرعية السلطة، (دولة بوليسية، احتقار للأقليات)، تدخلات أجنبية.....إلخ، فلو أسقطنا كل ماقلناه عن جمهورية الكونغو الديمقراطية نجدها دولة فاشلة بكل المقاييس.

- إن المنطق الجيو- استراتيجي وكذلك المصلحة الاقتصادية هو الذي حكم التحالفات في حرب الكونغو الاولى وأدى إلى تغير هته التحالفات في الحرب الثانية، ونجد في هذا زيمبابوي \* التي تدخلت في حرب الكونغو وفقا لهذا المنطق، وكذلك ناميبيا\*\*، ونفس الشيء بالنسبة لكل من أوغندا و رواندا اللتين بدلتا تحالفهما باتجاه الحركات التمردية، ولقد كانت هتين الدولتين تتقاسمان نفس القلق والانشغال الامني بالنظر إلى وجود عدة حركات مسلحة تحارب ضد الدولتين في شمال وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

\*خريطة تبين غنى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد والمناطق التي تحت سيطرة نظام

كابيلا ومنظمة يونيتا وكذلك التدخلات الأجنبية فيها ( رقم 14 ) \*



المصدر : [http:// www.afrique central.fr/png](http://www.afrique central.fr/png)

ولقد كان جانفي 2001 منعطفا حاسما وهاما في مسار التسوية السياسية للنزاع الكونغولي وذلك بعد اغتيال الرئيس 'كابيلا' « D.Kabila » ، في حادثة ما زال يشوبها الكثير من الغموض، حيث تم تعيين ابنه "جوزيف كابيلا " « J.Kabila » والذي كان اقل تشددا وجمودا من أبيه ، وقد اتسم بالمرونة في التزامه باتفاق لوزاكا. فلقد قبل بمبدأ الحوار والتفاوض مع المتمردين، ووافق على نشر قوات دولية ومراقبين دوليين في الكونغو الديمقراطية للحد من الحرب الاهلية فيها.

وعلى إثر هذه التطورات تم التحضير منذ جويلية 2001 لتسوية شاملة وحقيقية تضم جميع أطراف الصراع والمعارضة الوطنية من جهة وإقليمية من جهة أخرى وقد تمت التسوية السياسية النهائية في سنة 2002<sup>1</sup> بجنوب إفريقيا سميت بتسوية سان سيتي Sun-city.

3/ تداعيات جيوسياسية، وإقليمية مرتبطة بأزمة اللاجئين في شرق الكونغو: هي مرتبة بالأساس بوجود عناصر مشوشة على السلم، والمتمثلة في القادة وكل أطراف الصراع المرتبطين ببعض الفواعل الخفية، وما يعرف، بالأجزاء الخفية في الأنظمة السياسية، والتي تسير اللعبة السياسية وجهود بناء السلم في الكونغو مثل، وكالات الاستخبارات، التنظيمات الأمنية-الإقليمية (تجار المخدرات، تجار الأسلحة، أمراء الحرب، الشركات المتعددة الجنسية...) <sup>2</sup>.

لقد كان اتهام الكونغو الديمقراطية لكل من، رواندا، بورندي، أوغندا بدعم المتمردين بالتدريب والأسلحة الثقيلة، وكان من قبل اتهام بورندي للكونغو الديمقراطية، بإيواء المتمردين من الهوتو، فهم بالأساس لاجئين، قاموا بشن هجمات متكررة على دولهم الأصلية، وانطلاقا من الدولة المضيفة وهي RDC. هذا ما أدى إلى حالة غلق الحدود بين الدولتين في سنة 1997، كما قررت RDC قطع علاقاتها الدبلوماسية مع رواندا، بورندي وأوغندا، وقدمت شكوى رسمية في مجلس الأمن الدولي بتهمة الاختراق وتهديد أمنها الوطني. من هنا يكمن الدور الذي يلعبه اللاجئين في تأزيم الأوضاع الإقليمية في المنطقة. وذلك من خلال الأثر السياسي على استقرار الأنظمة فيها، وعلى مستوى العلاقات بين دول المنشأ والملجأ. فمعسكرات اللجوء في الكونغو الديمقراطية، تحولت إلى مراكز لتجنيد المقاتلين الجدد و المعارضين، أو حتى حكومات بعض الدول المضيفة، والتي لها أحقاد وعلاقات متوترة مع

\*زيمبابوي:يفسر تدخلها في النزاع الكونغولي لاستعادتها من عقد بقيمة 200 مليون \$ يتضمن تزويد الكونغو الديمقراطية بالسلع الغذائية والمعدات العسكرية وأسواق مهمة.

\*\*ناميبيا: يفسر تدخلها من خلال القيادة في ناميبيا، حيث أن أشخاص مقربين من الرئيس النامبيي وقعوا اتفاقيات تجارية هامة مع الكونغو وهذا ما أدى إلى التورط في هذه الحرب.

<sup>1</sup>-CheikhYérim Seck , « RD Congo présumé comptable ». **Jeune Afrique**, Année 43,N° 2180- 2181,Novembre 2002,P27 .

2- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010 ، ص56.

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

الدول المصدرة للاجئين، تعمل على توظيفهم في رهانات جيوسياسية، وإقليمية لتصفية حسابات سياسية وشخصية، ويكون تجنيد هؤلاء سهلاً، نظراً للظروف المزرية التي يعيشونها، خصوصاً في ظل وجود عامل القرابة الإثنية، الذي يلعب دوره الكبير في شن الحروب ضد دولهم الأصلية ونظم الحكم في منطقة البحيرات العظمى ككل.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص 93، 94.

## المبحث الثالث: النزاع شرق الكونغو: الرهانات السياسية والإقليمية

يرى كل من لاك و روتشيلد (Rotchild , lake) أن هناك طريقتين لتدفق الصراعات الإثنية إلى الدول المجاورة هما الانتشار و التصعيد:

فالانتشار يحدث عندما يزيد و ينتشر صراع ما من احتمال حدوثه في دولة ثانية فاننتقال العنف في رواندا إلى يوراندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورتين. أما عن التصعيد؛ فيكون عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى وأبرز مثال على ذلك عندما جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1999 سبع دول محيطة لتدعم طرف أو آخر من الطرفين المتعارضين.<sup>1</sup>

وبالنظر لهاتين الطريقتين نجد أن اللاجئين الأفارقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شكّلوا تهديدا للاستقرار الداخلي للكونغو الديمقراطية والاستقرار الإقليمي ككل عن طريق تأجيج التنافس على الموارد مثل: الغذاء والأراضي وفرص العمل من جهة ومن جهة أخرى فهم يؤثرون على العلاقات الإثنية في البلدان التي تستضيفهم و واحد من بين أشهر الأمثلة على عسكرة اللاجئين يمكن العثور عليها في منطقة البحيرات العظمى مع اللاجئين باعتبارها مصدرا لانتشار في اثنين من حروب الكونغو الديمقراطية (1996 . 1997) و (1998 . 2003). أما عن نزوح الهوتو من رواندا إلى مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية و انفجار الوضع هناك ليتحول إلى حرب في المنطقة بعد ادعاءات الحكومة الرواندية على وجود معسكرات تدريب للاجئين هناك وتدفق اللاجئين لا يعني بأنهم من المدنيين بالكامل، هذه الموجة تشهد كذلك تدفق المحاربين عبر الحدود الذي يساهم بشكل كبير في تأجيج النزاع ومن ثمة انتشاره ومن أمثلة هذا لجوء جيش رواندا بأكمله إلى الكونغو الديمقراطية في 1994 سمي بجيش اكس فار (EX Far).

<sup>1</sup> -سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010 ، ص ص 75،76.

## 1 - النزاع الكونغولي:

كان للنزاع السياسي و العسكري الذي عرفته جمهورية الكونغو الديمقراطية آثار أدت إلى حلقة مفرغة من الصراع بداخله، حيث كانت السبب في توقيف مسار تطوره السياسي فالاقتصادي و لكن جلبت هذه الحرب كل الدول المجاورة ( رواندا، بورندي، أوغندا، زامبيا، ناميبيا، زيمبابوي، إثيوبيا) لها لما سمي " أكبر حرب في إفريقيا " .

و من أجل فهم أحس لهذه التراجيديا السياسية و الإنسانية لابد من القيام بتحليل الوضع السياسي الداخلي ( قبل و بعد الصراع )، و وصف طرق و أسباب تدخل القوى الإقليمية في هذا النزاع.

## أ- الوضع السياسي قبل اندلاع التمرد: (الصراع الكونغولي)

من المفيد الإشارة إلى الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عشية اندلاع التمرد الكونغولي الثاني في 02 أوت 1998.

## أ - 1 - النظام السياسي:

وفقا للقرار رقم 003 المعتمد في ماي 1997، لحظة استلام السلطة من قبل "تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو" "AFDL" استمر الرئيس « Laurent-Désiré Kabila » في تركيز و بشكل دستوري، مجمل السلطات التنفيذية و التشريعية في دولته. وقد كان قد وصل إلى السلطة بفضل الدعم العسكري الذي حصل عليه من أنغولا، أوغندا و رواندا. و وصلت هذه الدولة الأخيرة إلى حد أنها تمكنت من وضع توتسيون أنغوليون: "ديوغراسياس بوغيرا"، Déogratias Bugera الأمين العام لحركة AFDL ووزير الخارجية، بيزيما كاراهما، Bizima Karaha وقائد أركان الجيش ، جيمس كابريري، James Kaberere بجانب الرئيس.

إن هذا الترتيب السياسي لم يكن غامضا من قبل النظام الرواندي. بالفعل، فحرب التحرير كان من أهدافها الإستراتيجية تكثيف مخيمات اللاجئين الهوتو الروانديين من شرق الزئير. فهذه المعسكرات كانت تأوي آلاف العسكريين، المنتمين للجيش الرواندي السابق، بالإضافة إلى مليشيات من Interahamwe و كلهم متورطون في الإبادة الجماعية التي عرفتها رواندا سنة 1994. فهؤلاء العسكريون و الميليشيات كانت تشكل تهديدا موضعيا للجبهة الوطنية الرواندية. إذ يبدو أن هدم المخيمات قد دفع بالجيش الوطني الرواندي الذي كان ضمن حملة 1996-1997 إلى المساهمة في

قتل حوالي 200.000 لاجئ من الهوتو<sup>1</sup>. و التحقيقات التي قامت بها الأمم المتحدة و بعض منظمات حقوق الإنسان قد أشارت إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية. فالمفارقة هنا أنه من أثار النزاع هم لاجئو رواندا، ومادام هناك سياسيون كونغوليون مقربين من كيغالي يشغلون مناصب حكومية في إطار الحكومة التي يرأسها كابيلا فإن أي تحقيق في تلك الجرائم لم يكن ممكنا. لكن، و في الوقت نفسه، فإن المعارضة الحزبية الراديكالية الكونغولية (PDSC, UDPS, ...) كانت تطالب بدمقرطة حقيقية، من جهة أخرى، ولا ترى من مانع في قيام الأمم المتحدة بالتحقيق في مصير 200.000 لاجئ من الهوتو الذين قتلوا بين 1996-1997. ومن هنا فإن معارضة الرئيس "كابيلا" لمثل هذا التحقيق، قد حرمة من المساندة السياسية المالية التي كان من الممكن أن يحصل عليها على المستوى الدولي. و بالتالي أصبح الرئيس يعاني من عزلة على هذا المستوى، و تنقطع الروابط مع الكونغوليين ليصبح، و بشكل كامل، في متناول حلفائه القدامى، و الروانديين بشكل خاص.

و في مواجهة الغضب و المقاومة السياسية الداخلية لمشروع استعادة العمل لنظام الحزب الواحد فضلا عن الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحصار الاقتصادي الذي كان يعانيه نظامه، لم يكن أمام الرئيس كابيلا سوى خيار البحث عن إحداث تقاطع و تلاقي مع مواطنيه دون التخلي عن قناعاته السياسية الشخصية. و عليه، قرر تشكيل لجنة دستورية مهمتها اقتراح إصلاح النظام السياسي. في سنة 1998، قدّمت له اللجنة مشروع أولي للدستور مع أجندة لتنفيذ الإصلاحات. على المستوى المضمون نشير إلى أن الهيئة الدستورية قد اقترحت حلا لمشكلة الجنسية، والتي أثارها « Les Banyamulenge » و الذين بدأوا في التمرد الذي قاد كابيلا إلى السلطة) و كذلك تحديد ملامح نظام الجمهورية الثالثة، فبالنسبة لقضية الجنسية، اقترحت الهيئة تبني إجراء سريع و مبسط للجنسية الكونغولية. أما فيما يخص قضية النظام السياسي، فقد أوصت الهيئة بتبني النظام الرئاسي الأصيل على الطريقة الأمريكية: مع إلغاء منصب الوزير الأول و استحداث منصب نائب الرئيس. و تكون عهدة الرئيس ل 5 سنوات يتم تجديدها مرة واحدة.

أ-2- فترة حكم كابيلا: إذا استطعنا أن نعترف لكابيلا بتمكنه من استعادة الأمن في العاصمة كينشاسا، التحكم في التضخم، الاستقرار النقدي، فإن أغلب المراقبين قد اعتبروا فترة حكمه بأنها بشكل

<sup>1</sup> - محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سابق، ص 186.

عام كانت سلبية. و من النقاط السلبية التي يمكن ذكرها ما يلي: قلة احترافية الفريق الحكومي، أزمة عميقة مع المؤسسات الدولية ( الأمم المتحدة، اليونيسكو و صندوق النقد الدولي...)، إلغاء الحريات العامة و العجز عن إدارة أزمة اجتماعية دائمة. باختصار لم يكن لدى الرئيس كابيلا إستراتيجية تنموية، إنما كان يتبع إدارة يومية.

### أ-3- التجاذبات الإقليمية وأثرها على إدارة أزمة اللاجئين في الكونغو الديمقراطية:

لقد ضاعفت التوترات التي ستظهر بين الكونغو و رواندا و أوغندا من هشاشة نظام كابيلا، حيث كانت كل من رواندا و أوغندا تؤاخذ على كابيلا عدم مقدرته تجميد نشاط الميليشيات والمتمردين الروانديين و الأوغنديين الذين كانوا ينشطون من منطقة Kivu. و بالفعل، نجد في هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للدولتين نمطين من التمرد ينشطان في غياب أي عقاب، تمرد كونغولي مشكل أساسا من "الماي-ماي" Mai-Mai بالضبط منطقة بنجيمبلا، ( في شمال كيفو) بالقرب من الحدود الأوغندية و كذلك بمنطقة سيمبا و بونياكيري (جنوب كيفو)، والتي كانت تقود صراعا مسلحا ضد "كابيللا" و معارضة لتواجد عناصر مسلحة من الجيش الرواندي على الأراضي الكونغولية. هذا التمرد المشكل من السكان الأصليين كان متحالفا في صراعه ضد الغزاة مع التمرد غير الكونغولي المتواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الميليشيات الرواندية ( الناشئة عن القوات المسلحة الرواندية سابقا، و"الانتراموي" Interahamwes والحرس الرواندي السابق) أو الميليشيات الأوغندية و خاصة l'ADF حركة جنود جيش الربط في أوغندا وهي حركة تحررية ساندها موبوتو و هناك عداء بين النظام الجديد في أنغولا ذات التوجهات اليسارية الشيوعية و موبوتو وأيد حركة "يونيتا" في أوغندا ضد النظام الجديد.

هناك عامل آخر سيساهم في تغذية التوترات الدبلوماسية بين الكونغو و رواندا وهو: تغير التحالفات السياسية داخل نظام كابيلا. في تعديلات وزارية قام به كابيلا في 1 جوان 1998، تخلى فيه عن بعض التوازنات السياسية الثقيلة. و إلى جانب هذه الثورة، أضاف كابيلا ثورة أخرى تمثلت في توجيه الدعوة لبعض الموبوتيين القدامى لشغل مناصب إستراتيجية. و بالنظر إلى الشكوك التي تحوم حول مسؤولية القوات الأوغندية و الرواندية في المجازر التي تمت في حق الهوتو المتواجدين شرق الزئير سنة 1996-1997، يمكن أن نفهم الحرج الذي يسببه ابتكار مثل هذه التشكيلة الوزارية بالنسبة لحلفاء "كابيللا".

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أدى هذا التغيير إلى تهميش الروانديين و أنصار رواندا لصالح الكاتنغيين، كمثال على ذلك نجد الرئيس "كابيلا" قد لجأ إلى تغيير رئيس هيئة الأركان James Kbarere بالكاتنغي Célestin Kifwa في وزارة الداخلية. و إلى جانب هذا التطور المؤسسي، وفي جوان 1998، قرر الرئيس كابيلا تنظيم لقاء مع زعيم المعارضة السيد Etienne Tshisckedi. و بالرغم من فشل هذا اللقاء بسبب رفض زعيم المعارضة الاعتراف بشرعية الرئيس كابيلا، وبالإضافة إلى أنه من أولئك الذين لم يكفوا عن التنديد باحتلال الكونغو من قبل قوات أجنبية، في إشارة صريحة لرواندا و أوغندا.

هناك عامل آخر يمكن إضافته لتفسير التوترات السياسية على المحور كينشاسا-كيغالي-كمبالا و هو أنه في نهاية جوان 1998 أكد كل من المعهد الدولي لحقوق الإنسان، و الجمعية الإفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان الأرقام التي قَدّمتها "منظمة أطباء بلا حدود" و المتعلقة بعدد اللاجئين الذين تم قتلهم خلال حرب التحرير 1996-1997 المسؤولة عن 70 بالمائة من تلك المجازر، في حين أن 15 بالمائة من القتلى كانت من مسؤولية القوات الموبوتية.

### ب/- اندلاع التمرد المسلح:

#### ب-1- تطور النزاع المسلح و انعكاساته الإنسانية:

منذ بداية أوت 1998، حاول أصحاب التمرد الثاني في الكونغو تبني إستراتيجية قائمة على الهجوم على جبهتين: الجبهة الغربية (الواجهة الأطلسية) ومن الجبهة الشرقية. وقد أدت هذه الإستراتيجية الجريئة إلى هلع وخوف عند السلطات الكونغولية في العاصمة كينشاسا. فسقط المدن الساحلية بسرعة، مثل ماتادي و ميناء كيثونا بيد المتمردين، قد عمق هذا القلق و التخوّف، وفي ماي 1999، بدأت خريطة تمدد الصراع وسيطرة المتمردين على المواقع العسكرية تتحدد أكثر فأكثر، فنجد في الشرق القوات المتمردة ملتفة حول « Banyamulenge » الذين كانوا في حالة قطيعة مع "كابيلا"، وفي الغرب، نجد من جهة القوات الحكومية ومن جهة أخرى تمرد ثاني مقيم في مقاطعة الإكواتور la province de l'Equateur، غير أن قوات المتمردين Banyamulenge قد اضطروا إلى مغادرة المواقع الغربية بعد التدخل العسكري الأنغولي، الذي جاء كدعم لقوات كابيلا. وبين هذا وذاك كان كابيلا قد تلقى دعماً من أربعة جنرالات الحقبة الموبوتية، حيث تم توجيههم للمنطقة الجنوبية-الغربية وكذا حماية منطقة كاتانغا.

لقد أدى هذا النزاع إلى تدهور وتردي الوضع الإنساني للسكان المحليين. ففي كينشاسا، وبعد العودة التي وجهها كابيلا وحكومته من أجل الثأر، تعرض مئات من المدنيين التوتسيين أو من أصول رواندية لمجازر على القوات النظامية أو الأهالي الأصليين. مع بداية 1999 تم إحصاء مليون لاجئ في إفريقيا الوسطى نتيجة هذا النزاع مثلاً.

ب-2- التعريف بالحركات التمردية الأساسية في الكونغو: نسبة إلى موبوتو رئيس الزئير Mobotisme يمكن تقديم مختلف الحركات التمردية كما يلي:

ب-2-1- الحركة الأولى ويمثلها أولئك الذين خاب ظنهم من أتباع AFDL الذين قاموا

بتأسيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية **Le Rassemblement Congolais Pour**

**La Démocratie** في منتصف شهر أوت 1998. و قد اتخذت هذه الحركة من مدينة Goma

مقر لها. و بالرغم من بعض الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة، إلا أن بعض الخلافات قد برزت داخل صفوفها. و كانت أطراف هذه الخلافات ممثلة بالتجديدين الذين التقوا حول رئيس الحكومة السيد Wamba dia Wamba و أنصار<sup>1</sup> Arthur N'Goma و الموبوتيين. فالتجديديون وعلى خلاف الموبوتيين كانوا مع فكرة تطبيق وعود الديمقراطية داخل الأراضي التي وقعت تحت سيطرة المتمردين. و بعد إجراء بعض الإصلاحات و توسيع هياكل الحركة، لاحظ التجديديون التحالف الموضوعي القائم بين (les hommes politique « Ex-kabilistes » les Mobutistes et les ayant participé au premier gouvernement de kabila) على المستوى المضمون، فإن الجمعية العامة للحركة كان من مهامها تحديد التوجهات السياسية و الاقتصادية للحركة. كما أن هذه الأخيرة قد اختارت شكل الوحدة الفيدرالية على مستوى العلاقات بين المركز والمقاطعات الكونغولية، و الليبرالية على المستوى الاقتصادية.

ب-2-2- إلى جانب "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية"، برز مع بداية سنة

1999 تمرد ثاني هو "حركة تحرير الكونغو" **le Mouvement de Libération du**

**Congo** من طرف رجل الأعمال **Jean-Pierre Bemba** وكانت هذه الحركة تنشط في

مقاطعة "إكواتور" Equateur<sup>1</sup>. و من بين الأهداف الأساسية لهذه الحركة عند انطلاقها هو

<sup>1</sup> - Arthur N'Goma est opposant de longue date à mobutu, ancien fonctionnaire de l'UNESCO et fondateur des <<force du futur>>. Il était chargé de mener les négociations diplomatiques pour la rébellion.

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

إحداث ديمقراطية نظام كاببلا من خلال تبني نتائج المؤتمر الوطني ذي السيادة، وذلك سواء على مستوى الإجراءات الواجب إتباعها في المرحلة الانتقالية أو على مستوى الخيار الخاص بالنظام السياسي، وكان زعيم هذه الحركة يعتبر أن مسألة الجنسية المرتبطة « Banyamulenge » ليس مشكلة حقيقية، لكن هناك بعض الشعوب مثل (les Lunda) الذين يعيشون بالقرب من حدود زامبيا، و Les Bacongo و Les Ngbandi الذين يعيشون قرب حدود جمهورية إفريقيا الوسطى... و التي تعاني من مشكلة الجنسية التي تعانيها Banyamulenge ولهذا تريد حركة تحرير الكونغو بأن لا يكون النقاش السياسي محصورا في مسألة الجنسية من قبل أقلية ما، لكن أن يكون الإصلاح الديمقراطي في قلب الرهان السياسي.

و بسبب الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه الحركة من قبل أوغندا، فإن حركة تحرير الكونغو قد أصبحت حركة قوية جدا في مواجهة نظام كاببلا في مقاطعة l'Equateur.

ب-2-3- يمكن أن نشير إلى ظهور حركة موبوتية بالكامل على الساحة السياسية و

العسكرية، وهي اتحاد القوميين الجمهوريين للتحرير **l'Union des Nationalistes** **République Pour la Libération (UNAREL)** و التي كانت تحت قيادة مجموعة من الجنرالات الموبوتيين.

ب-2-4- و أخيرا فإن ماي ماي **Les Mai Mai** وهم مقاتلون تقليديون

كونغوليون مقيمون بشرق الكونغو، قد التحقوا بالتمرد الذي انطلق فيه تجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. بالرغم من أن هؤلاء المقاتلون التقليديون قد كانوا في الأصل معارضون للتواجد الرواندي في الكونغو، قد وجدوا أنفسهم بجانب القوات العسكرية الرواندية السابقة لمحاربة كاببلا و حلفائه الأوائل (القوات الرواندية التابعة للجيش القومي الرواندي). في البداية فإن Les Mai Mai قد قاتلوا إلى جانب التمرد الذين كان هدفه السياسي هو ذهاب كاببلا من السلطة.

## ج- تدخل القوى الإقليمية في النزاع الكونغولي:

ج-1- حلفاء حكومة كاببلا: مشكلته سيقع في مشكل الاستحواذ على السلطة لقد كانت التدخلات الأجنبية الرسمية في النزاع الكونغولي من فعل زيمبابوي و ناميبيا. فهاتين الدولتين كل منهما كان عضوا في Southern African Development Community (SADC) قد اقترح منذ اللحظات

## تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

الأولى لبروز التمرد تقديم مساعدات ودعم الرئيس كابيلا. يبدو أن المحفزات التي دفعت بزيمبابوي لدخول لهذا النزاع تنبع من منطقتين. على المستوى الاقتصادي، تكون زيمبابوي قد استفادت من عقد بقيمة 200 مليون دولار يتضمن الكونغو بالسلع الغذائية، المعدات العسكرية و أسواق مهمة في المجال المعدني. المنطق الثاني هو صراع النفوذ القائم بين زيمبابوي، أوغندا و إفريقيا الجنوبية من أجل القيادة في منطقة إفريقيا الوسطى و الاستوائية: هذه القيادة مهمة كذلك على مستوى التمويع الاقتصادي.

بالرغم من أن ناميبيا لم تكن لها مصالح جيو-استراتيجية مباشرة في التراب الكونغولي، إلا أنها كانت من أوائل الدول التي بادرت بدعم الرئيس "كابيللا". وهنا كذلك نجد المنطق الذي حكم الدعم الزيمبابوي لكابيلا. إذ يبدو أن هناك بعض الأشخاص في محيط الرئيس الناميبي الذي وقّعوا على اتفاقيات تجارية هامة مع الكونغو.

في نهاية شهر أوت 1998، وبعد مرحلة من الحياد قرّرت أنغولا إرساء دعم عسكري للرئيس كابيلا. و قد ظهر فيما بعد أن هذا التدخل الأنغولي قد كان حاسما، باعتبار أنه بفضل القوات الزيمبابوية استطاع الرئيس كابيلا استعادة سيطرته على الجبهة الغربية التي كانت تحت سيطرة المتمردين. وبشكل عام، هناك ثلاث دول من (SADC) هي الموزمبيق، بوتسوانا، و إفريقيا الجنوبية التي دخلت الحرب إلى جانب الحكومة الكونغولية، غير أنها لم ترسل قوات مسلحة بالرغم من توجيه طلب إليها بذلك. كما أن السودان و التشاد قدمت لكابيلا دعما سياسيا وعسكريا. ففي 1 سبتمبر 1998، سافر كابيلا إلى الخرطوم للحصول على دعم الحكومة السودانية. لم يترجم الدعم السوداني بإرسال قوات و معدات عسكرية، غير أنه كان حاسما باعتبار أن السودان يمول و يساعد عدة حركات تمردية معارضة لأوغندا: تحالف القوى الديمقراطية (ADF) Allied Democratic Force، جبهة ضفة النيل الغربية West Nile Bank Front et Lord's Resistance Army فيما يخص تشاد، وبعد قمة لبيروفيل في 24 سبتمبر 1998 و التي أعطت دعمها السياسي لكابيلا، قرّرت تشاد إرسال 2000 عسكري إلى الكونغو منذ بداية شهر أكتوبر من نفس السنة.

## ج-2- حلفاء الحركة التمردية:

اعترفت أوغندا بشكل مباشر تدخلها في الصراع الكونغولي، حيث وصلت إلى حد التهديد بالدخول بشكل مباشر في الحرب إذا اصطفت دول (SADC) عسكريا إلى جانب الرئيس كابيلا. لقد كانت رواندا و أوغندا تتقاسمان نفس القلق و الانشغال الأمني. و على العكس من أوغندا، فإن رواندا

لم تكن مستعدة للاعتراف بتواجد قواتها على الأراضي الكونغولية. لقد كانت كل من كيغالي و كامبالا داعمين لحركات التمرد في الكونغو، بأمل وضع حد نهائي لنشاطات ميليشيات الهوتو، Les Interahamwe والقوات المسلحة الرواندية السابقة المتمركزة في شرق الكونغو. فقد كانت هذه الحركات تقوم باختراق الأراضي الرواندية بأمل فرض عودة وجوه النظام القديم المتورطة في مجازر 1994.

بالرغم من أن وصول كابيلا إلى السلطة في كينشاسا سنة 1997، و الذي كان من المفروض أن يضع حدا لتواجد القوات المسلحة الرواندية Les Interahamwe، فقد اقتنعت حكومة كيغالي أن الجهود التي بذلت من قبل حليفه "كابيلا"، لم يكن من شأنها أن تحقق هدف تفكيك معسكرات تدريب المتمردين الروانديين و إيقاف نشاطهم. بالإضافة إلى هذه الانشغالات الأمنية، برزت رهانات اقتصادية لحكومة رواندا، والتي شجعت دخولها للحرب في الكونغو. و من أجل مواجهة المجموعة الدولية التي أصبحت حريصة على الإصلاحات السياسية و الحكم الرشيد اقتصاديا، لجأ النظام الرواندي الذي تهيمن عليه الجبهة القومية الرواندية إلى البحث عن تحقيق استقلال ذاتي تجاه الممولين الدوليين من خلال وضع اليد على الثروات المعدنية في شرق الكونغو: و هكذا تقسم كل من رواندا و لأوغندا منطقة كيفو و حيث تسيطر أوغندا على الذهب في شمال كيفو و رواندا تهيمن على باقي المنطقة وما وراءها وصولا حتى لوموباشي. و أخيرا، فإن رواندا و من خلال وضع سياسيين جد مقربين منها في العاصمة كينشاسا كانت تأمل في أن لا تحسب عليها المجازر التي ارتكبت في حق اللاجئين الهوتو سنة 1996-1997، وهو ما من شأنه أن يضع الساسة الروانديين في عزلة دبلوماسية و أن يقودوا إلى بعث متابعات قضائية بتهمة ارتكاب ضد الإنسانية.

لقد تمت الإشارة إلى تواجد القوات البوراندية على الأراضي الكونغولية خلال هذا النزاع. و بالرغم أنه مع بداية النزاع فقد اتهمت بوراندي بدعم التمرد، ألا أنها تبنت حيادا يشكل رسمي و ذلك بسبب الروابط التي تجمع بين الجيش البوراندي بالجيش الرواندي، حيث كانت حكومة بوراندي تنسق كثيرا مع الجيش الرواندي من جهة، وحكومة كابيلا التي لم تحترم قرار حظر السلاح على بورندي لكي تدعم حكومة Buyoya من جهة أخرى. و يبدو أن القوات البوراندية تكون قد استطاعت عبور الحدود الكونغولية بموافقة كينشاسا لممارسة حق المتابعة ضد المتمردين الهوتو من FDD الذين استمروا في زعزعة استقرار بورندي منذ عدة سنوات ثم يغتال "كابيلا".

## د/ الصراع على الموارد وأثره على التجاذبات السياسية- الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يعتبر الصراع الكونغولي وتحديدا في جبهته الشرقية من أكثر الصراعات وحشية ودموية، ذلك لأنها مصدر كبير للعديد من المعادن والثروات الثمينة مثل: الماس، الذهب، القصدير، والتنتستين و الكوبالت والكولتن والتي تستعمل في الصناعات الإلكترونية الحديثة،<sup>1</sup> حيث تقوم الميليشيات المسلحة بالسيطرة على المناجم التي تنتج الذهب والماس، وتجبر السكان وخصوصا الأطفال على العمل بأجر زهيد (1 دولار لليوم)، وتقوم هذه الميليشيات بعمل التهريب (الغازات المعدنية) إلى الخارج عبر عصابات خطيرة، والتي تدخل في تكوين أجهزة من الكمبيوتر المحلول والهواتف النقالة وألعاب الفيديو<sup>2</sup>، وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية بالتقصي عن الوضع واتصلت بالشركات الإلكترونية العملاقة، مثل: آبل، وسوني، ومايكروسوفت... ولم تنكر هذه الأخيرة طريقة حصولها على فلزات الصراع (فتزويدها بها يمر عن طريق عملية معقدة جدا)، ولذلك طالبت هذه المنظمات بالضغط على الأمم المتحدة بخصوص هذا التموين المشبوه والمختلط بصراع ودماء المدنيين، وقد أصدر الكونغرس الأمريكي قانونا يطالب الشركات الكبرى بالتصريح عن الجهة التي تزودها بالفلزات المعدنية، ويتم استبعاد أي مواد فلزية قادمة من منطقة الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في بريطانيا قامت منظمة غير حكومية بمقاضة الحكومة لأنها لم تعاقب الشركات والأفراد الذين يتعاملون في تجارة هذه المواد الفلزية. وتوجد في منطقة كيفو في RDC مناجم المواد الفلزية، ويبلغ عددها 200 في المنطقة، وحسب الأمم المتحدة ومنظمة خدمات معلومات السلام (منظمة بحثية مستقلة) إلى أن نصف هذه المناجم تسيطر عليها الميليشيات المسلحة، وهما مجموعتان مسلحتان رئيسيتان يعتقد بأنهما قوى تحرير رواندا والجيش الكونغولي، وتقوم هذه الميليشيات بفرض الضرائب على اصحاب المناجم وتعذيب السكان، وممارسة كل أشكال العنف الجنسي ضدهم كل ذلك مقابل أجور جد زهيدة، كما يشير البنك الدولي إلى أن 40% من عاملي المناجم هذه هم من الأطفال، وقد

<sup>1</sup> - "الصناعات الإلكترونية: توجع صراعات أفريقيا"، ترجمة: حسن عبده حسن، ذي تايمز، 28 أوت 2010، إمارات

اليوم، من الموقع الإلكتروني: [www.emaratlyoum.com](http://www.emaratlyoum.com)

<sup>2</sup> - Jean.Baptiste.B. « Le Coltan, métal Sanglant dans nos téléphones ». Conso Globe, le 9/9/2012 à 15h34 M du site : [www.conso\\_globe.com/coltan\\_metal](http://www.conso_globe.com/coltan_metal).

جمعت هذه الميليشيات حوالي 180 مليون دولار من تجارة الفلزات عام 2008، ويتم تهريبها عبر المنافذ الحدودية. ويؤثر الصراع إقليمياً على مستوى التوازنات الإقليمية،<sup>1</sup> ومنه مصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية، فعمليات السلام في البحيرات العظمى ككل، شكلت منطلقاً هاماً وحاسماً، لأن المنطقة غنية من حيث الموارد والمعادن وتشكل محور مصالح الدول الغربية، فالكونغو لوحدها تزخر باحتياطي هام وكبير من النحاس والكوبالت والماس والذهب، بالإضافة إلى اليورانيوم المستخرج من منطقة كاتجا وهذه أحد أهم أسباب فشل إيقاف الصراع الممتد فيها، بل محافظة منها على مصالحتها الجيو- استراتيجية في المنطقة.

وإذا ما حاولنا ربط العلاقة بين هذا الصراع بآلية إدارة أزمة اللاجئين فإننا نصل إلى تفسير واحد وهو يتم تعبئة هؤلاء اللاجئين ضد دولهم الأصلية، فقاموا بالإستيلاء عن مراكز الثروة والموارد المنجمية في الكونغو، والعمل على تهريب هذه الموارد مقابل حصولهم على الأسلحة الثقيلة، وبالتالي تغذية اقتصاديات الحرب في الكونغو الديمقراطية من قبل كبرى شركات العالم الصناعية، هذا بدوره مآثر على التسوية السياسية فيها خصوصاً مع تعقد فواعل هذا الصراع وتشابكها.

1 - منى عبد الفتاح، " أزمة البحيرات العظمى والتهديد الإقليمي ". الجزيرة، على الرابط الإلكتروني:

<http://rawabetcenter.com/archives/7475>

## المبحث الرابع: آليات التدخل الإنساني في منطقة شرق الكونغو

منذ مذبحه رواندا Le génocide du Rwanda في سنة 1994 عرفت منطقة البحيرات الكبرى تحركات سكانية خصوصا باتجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية La république démocratique RDC- congolaise ، بحيث شهدت المنطقة العديد من النزاعات من الشدة المرتفعة التي امتدت من الإقليم الكونغولي لتشمل ثماني دول افريقية أخرى ، فالحربان اللتان شهدتهما في الكونغو الديمقراطية خلفت حسب تقديرات الملاحظين أكثر من 3.5 مليون قتيل<sup>1</sup>.

في سنة 2003 وقع اتفاق سان سيتي Accord de Sun City بين القوى السياسية الكونغولية ونص على تأسيس حكومة انتقالية Un gouvernement de transition مكلفة بتنظيم انتخابات وطنية يتم دعمها ببعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام -MONUC- ، و بالرغم من اتفاق سان سيتي بقي السلم الكونغولي شكليا أكثر منه حقيقي : فحكومة كينشاسا لا تسيطر إلا على أجزاء من البلاد فيما بقي الشرق منها مسرحا للمواجهات بين الجماعات المسلحة.<sup>2</sup> ففي ظل حالة لا حرب - لا سلم « Ni guerre Ni paix » تدخلت المنظمات غير الحكومية الدولية ONG ووضعت برامج المساعدة للسكان حتى في المناطق البعيدة ( الغابة الكونغولية La forêt Congolaise ) وغير الآمنة ، و بإلحاح من الممولين الدوليين، عملت المنظمات غير الحكومية في منطقة غامضة Une zone floue بين الإغاثة و التنمية و على أنقاض دولة منهارة وفاشلة و في مناطق تخضع للسيطرة الفعلية للمليشيات.<sup>3</sup> ففي بيئة تميز :

- ✓ خطر جدي في أعلى مسؤولياته .
- ✓ انعدام إمكانية التدخل .
- ✓ عدم تقبل لبعثة دعم الأمن و السلم الذي تحاول القيام به هيئة الأمم المتحدة.

<sup>1</sup>-علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995 . الطبعة الثانية، دار المنهل، بيروت 2006 ، ص44.

<sup>2</sup>- (نفس الصفحة ، نفس المرجع).

<sup>3</sup>- مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، مصر، 2008 ، ص21.

✓ الغموض و الإبهام الذي يحيط بفكرة شرعية الفاعلين الدوليين .

لماذا يبدي المجتمع الدولي رغبته في التدخل و ذلك بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية؟ و ما هي الأسباب التي تدفع المانحين و المنظمات غير الحكومية الدولية تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الدولة؟. ولتجنب إجابات أكثر عمومية على هذه التساؤلات نستند إلى رؤية أو نظرة تركز على تدخل المنظمات غير الحكومية: ( Première Urgence ) في منطقتين من المقاطعة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية : كومندا في ايتوري Komanda en Ituri وأو بيانج في اقليم بافوسند

.Opienge dans le territoire de Bafwasende

### 1- ظروف التدخل:

يمكن وصف النزاعات التي دارت في الكونغو منذ 1996، بأنها الحرب الأكثر دموية بعد الحرب العالمية الثانية و أنها اكبر حرب افريقية ففي سنة 1994 ، تبعا للمذبحة الرواندية مليشيات الهوتو المباداة و القوات العسكرية الرواندية السابقة FAR Ex-Force Armées Rwandais (EX-FAR) وجدوا أنفسهم في وضع اللاجئين في الزائير<sup>1</sup>. Zaïre

في سنة 1996 أعلن "لوران ديزيري كابيلا" Laurent-Désire Kabila من رواندا و بدعم من رواندا و أوغندا حرب التحرير ضد نظام الماريشال موبوتو Le régime Maréchal Mobutu بعد نجاح الحرب و الإطاحة بنظام موبوتو، ووصول كابيلا للسلطة في الزائيري، وقد حاول هذا الأخير التخلص من حلفائه ، فتسبب ذلك في تقجير نزاع دام 04 سنوات، خلاله تواجهت القوات الرواندية ، الأوغندية ، الانغولية ، الزيمبابوية ، التشادية و الكونغولية و هو ما يعرف بالحرب العالمية الإفريقية<sup>2</sup>. La première guerre mondiale africaine

وتبعا لاتفاقيات سان سيتي Sun-city في سنة 2002 تم التفاوض على سلم مؤقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية و على إثره سحبت القوات الأجنبية لتحل محلها القبعات الرزق التابعة للبعثة الأمية MONUC ، و مع ذلك استمرت الديناميكية الحربية حتى بعد 2002 فلم تحل المليشيات المسلحة المدعومة من أطراف خارجية ( أساسا رواندا وأوغندا )-أيضا الاستغلال غير الشرعي للموارد

<sup>1</sup> - Roland Pourtier ,«Afrique des grands lacs-Congo : la guerre est-elle fatale ? ».

Questions internationales, N° 05, Janvier- Février, 2004, P32.

<sup>2</sup> - Idem.

الطبيعية في الكونغو- و تواصلت المواجهات في شرق البلاد أحيانا لأسباب محلية أكثر منها وطنية ، فالمقاطعة الشرقية التي عاصمتها Kisangani تعتبر من بين المناطق الغنية بالماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وهي مثال جيد عن حالة ديمومة الحرب وفق المنطق الغامض / التدخل ، أين "المحلي" و "الوطني" يتدخلان مع "الدولي" .

وفي منطقة ايتوري Ituri وهي جزء من المقاطعة الشرقية ، في سنة 1999، طالب ملاك الأراضي من إثنية الإيما حقهم في ملكية مراعي، كانت تقليديا ملكا لإثنية اللاندو، فكان ذلك سببا في زيادة حدة التوترات فيما بين الإثنيات.<sup>1</sup> وفي هذا الصدد قام اتحاد الوطنيين الكونغوليين المقرب من أوغندا وذو الغالبية من الإيما من تفجير مواجهة بين الإثنيات في الأرياف، وبعدها توسع لنزاع يشمل المدن بمساعدة من الجيش الأوغندي وذلك لأهداف اقتصادية منها: مناجم الذهب والتجارة التي يسيطر عليها الناندو. ولقد خلفت الحرب المحلية في إيتوري من 1999 حتى 2003 حوالي 50 ألف قتيل و أكثر من 500 ألف نازح و تتميز المنطقة بموقع إستراتيجية كملتقى الطرق لكومندا بين بونيا Bunia بني العاصمة الاقتصادية لشمال كيفو التي كانت محل المعارك الضاربة<sup>2</sup> : فالمنطقة فقدت و استرجعت 19 مرة قبل ان تصبح تحت سيطرة النهائية للجيش الشعبي الكونغولي -APC- الجناح المسلح للتجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية / حركة تحرير RCD/ML ( حرب مقرب من الناند) و الذي يتميز في شمال كيفو. و لقد انسحب الجيش الأوغندي من المنطقة نهائيا في سنة 2003 و حلت محله القبعات الرزق بداية من Bunia لتنتشر في باقي المنطقة لتشمل كومندا كليا في مارس 2004 أي : بعد 3 أشهر من إقامة قاعدة للاستعجال الأولي<sup>3</sup>.

➤ إقليم بافوسند يقع في شرق Kisangani و يعتبر منطقة غنية بالماس Une zone diamantaire و بالتالي كانت مسرحا للعديد من المواجهات ، فالإقليم على خط المواجهة أين تتقاتل القوات المقربة من الحكومة Les forces pore -gouvernementale : الرواندية ، الأوغندية و الماي - الماي Mai- Mai خلال الحرب الكونغولية الثانية.<sup>4</sup> بالفعل

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, « Intervention humanitaire en zone miliciennes : deux expériences congolaises ». *Revue Afrique contemporaine*, N° 215, 2005, p147.

<sup>2</sup> -Ibid ,P 148.

<sup>3</sup> -Idem.

<sup>4</sup>- أحمد إبراهيم محمود، " الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا: التدخل الدولي في الصومال ورواندا". مجلة السياسة الدولية، العدد7، ، ص123.

تم التخلي عن هذا الإقليم من طرف الدولة الزائيرية في ظل حكم موبوتو سنة 1988 - تاريخ التمردات و الثورات ضد الحكومة - ، و بعد فقدان الرموز السيادية للدولة في منطقة Opienge تم تشكيل أو إعادة تشكيل الميليشيات المحلية للدفاع الذاتي ، كما هو الحال في أجزاء أخرى من التراب الكونغولي ، حيث نجد ميليشيات الماي -الماي حاربت الروانديين والأوغنديين لتأخذ دور القوات المسلحة الزائيرية - FAZ- غير قادرة على المواجهة ، ولقد تمكنت هته الميليشيات من تحقيق انتصارات و الحد من التقدم الأوغندي .

للإشارة ، فإن ميليشيات الماي-الماي كانت موجودة في Opienge عند وصول موظفي الإغاثة، غير أن تواجد القبعات الرزق كان محدودا من قبل قادة الميليشيات ، وعلى العكس من ذلك ، في komanda، عمل فريق الاستعجال الأولي خارج مجال التدخل العملياتي للبعثة الأمية.

## 2/ تجربة كومندا في ايتوري Komanda en Iturée :

وعند وصول موظفي الإغاثة إلى كومندا في خريف 2003 ، كانت مدن كومندا و ايرومي Iremu مدمرة عن آخرها ، و لم تكن مأهولة إلا بالجنود و الأطفال الجنود ، فكان أول نشاط لهم هو تقديم المساعدات المتمثلة في آلات و البذور لأهالي جنود الجيش الوطني الكونغولي المقدر عددهم ب ألفي جندي بالإضافة الى بعض المدنيين، هذه العملية المسماة ب" Touch and go " تعتبر المرحلة الأولى لتواجد دائم<sup>1</sup>.

وكانت برامج المساعدة تهدف إلى إصلاح المدينتين و إعادة تهيئتها بمشاركة السكان المحليين ، حيث شكل 15 فوج و تم إحصائهم من قبل منظمة غير حكومية للإغاثة الإنسانية ، وتحصل المستفيدون على 2 دولار في كل يوم ووظفوا كل 5 أيام من الأسبوع ، وهذا ما ساعد الفارين و النازحين العودة إلى كومندا<sup>2</sup>. بعد مرور 3 أشهر ، تم توظيف أكثر من 21 ألف شخص (من النازحين و اللاجئين ) و توزيع 50 ألف دولار على السكان مباشرة في شكل أجور و كان الشرط الوحيد للمشاركة في برنامج الإغاثة هو الانتماء للميليشيات . و ما حققه هذا التدخل :

1- الانتعاش الاقتصادي لكومندا .

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, Op.cit,P 150.

<sup>2</sup>-Ibid, PP 151,152.

2- إنشاء طرق المواصلات ( بين Béni و Bunia ) و هذا ما سهل عودة النازحين داخليا - IDP- في Ituri الذين كانوا لاجئين في شمال كيفو .

في نهاية مارس و بداية افريل 2004 ، وبفضل هذا التدخل تم إحصاء عودة 30 ألف شخص من شمال كيفو ، كما أن الانتعاش الاقتصادي أدى إلى تقوية الاتصالات التجارية بين الاثنيات المتحاربة سابقا خصوصا بين الناند و الإيما. ولقد كان لهذا التدخل أثر حماسي على باقي المنظمات غير

الحكومية غير الدولية الموجودة في ايتوري المتمركزة في بونيا ، فمتلا : المنظمة غير الحكومية الايطالية، COOPI ، أعادت إقامة مركزها للإعانة المساعدة لمعالجة سوء التغذية و الذي أغلقته على إثر الوضع الأمني و أيضا المنظمة غير الحكومية ، Solidarités، تمركزت في ايرومي بهدف تحسين وصول المياه للمنطقة. و مما سبق ، يتضح لنا أن التدخل الإنساني تكثف في منطقة كومندا-ايرومي في الثلاثي الثاني من سنة 2004 وكان بالإمكان العمل بالمنطقة بالرغم من تواجد الميلشيات .

### 3/ تجربة أوبيانج في إقليم بافوسند Opienge dans le territoire de Bafwasende :

في بداية عام 2002 كانت مدينة Bafwasende تحت رقابة الملاحظين العسكريين للبعثة الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يضمون غياب الميلشيات المسلحة عن المنطقة ، لكن في جوان من نفس السنة ، على إثر أحداث بوكافو Bukavu\* التي استتبعت بمظاهرات ضد البعثة الأممية ، هته الأخيرة تراجعت الى مدينة<sup>1</sup> Kisangani. انتهزا لهذا الفراغ ، تموقت ميلشيات القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية -FARDC- في إقليم افسند ، بهدف حل ميلشيات الماي - الماي بالمنطقة ، خصوصا في اوبيانج التي تعتبر مركز تهريب الماس في شمال مايكو Nord de Maiko وعلى اثر الطلبات المتكررة لتنسيقه الإعانة الإنسانية للأمم المتحدة -OCHA- تم إطلاق برنامج لإغاثة الفلاحة Le programme d'aide agricole في إقليم بافوسند وذلك سنة 2004مول المكتب الخارجي لدائرة الإغاثة -OFDA-\*، برنامج الاستعجال الأولي من خلال تنفيذ

\*- في جويلية 2004 حدثت مواجهات عنيفة بين الميلشيات المسلحة والجيش النظامي الكونغولي في بوكافو، دون أن تتدخل البعثة الأممية، مما أثار موجة من الاحتجاجات ضد البعثة الأممية في كامل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

<sup>1</sup>- Marc-André Lagrange, Op.cit,PP 152,153.

\*- OFDA :Office of Foeign Departement for Assistance.

برنامج المساعدة الفلاحية في بافوسند و اوبيانج يتمحور، برنامج الإنعاش الفلاحي حول المشاركة الطوعية للسكان المحليين لإنتاج الحبوب الغذائية لكن البرنامج لقي العديد من الصعوبات بسبب السلوكيات السلبية و السلطات المحلية، عدم الالتزام بانجاز الأعمال في أوقاتها المحددة ، التباطؤ في الإنجاز ، منع بعض السكان من الحصول على مساعدات البرنامج على أساس عرقي ... غير أن البرنامج حقق بعض الأنشطة الزراعية و هذا ما كان له الأثر المباشر على زيادة المبادلات التجارية بين اوبيانج و بافوسند.<sup>1</sup>

ما يلاحظ، أن عملية تنفيذ البرنامج صاحبها العديد من التهديدات المادية و المعنوية من قبل المسلحين: تهديدات بالقتل ضد موظفي الإغاثة ، التدخل المسلح في مراكز و مكاتب المنظمات الإنسانية ... و بسبب هذه الأحداث الأمنية، كان من المنتظر انسحاب كل منظمات الإغاثة الدولية لذلك نجد استعداد تعاون الأعيان المحليين و قادة الميليشيات مع السلطات الشرعية الآتية من كينشاسا عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية و العمل على ضمان أمن و سلامة موظفي الإغاثة أثناء نشاطهم في اوبيانج و بافوسند ، أملين من أن هذا الموقف الجديد الخيري و التيسيري أن يبقى على الدور و المكانة التي تحصلوا عليها خلال الحرب.

#### 4 عمليات إنسانية في خدمة الأغراض السياسية :

عجزت الجماعات المسلحة في منطقتي كومندا وأوبيانج عن الإدارة بنفس طريقة التدخل الإنساني و ذلك لسبب بسيط هو أنها ليست نفس الفوائد. فكان مقاتلو التجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية - RCD/ML- في كومندا الموقعون على اتفاق سان-سيتي قبل الانضمام الى القوات المسلحة للكونغو FARDC - يحصلون على رصيد مالي يقدر بحوالي 12 دولار للشهر و تم وضع إدارة

عسكرية بالمنطقة بعدها نصب الزعيم التقليدي للإقليم Le chef traditionnelle du territoire ينتمي لاثنية الناند من قبل الحاكم العسكري و إقامة إدارة مدنية<sup>2</sup>.

وفي نهاية أفريل، تم إنشاء المجلس الإقليمي للناند في كومندا و مثلت عودة الإدارة العسكرية عودة الناند لإدارة للمنطقة و لكن تم تجاهل هذا المجلس من قبل البعثة الأممية في ايتوري و حسب حركة

<sup>1</sup> - OCHA, Rapport mensuel Novembre. OCHA Kisangani,2003,P P 2 , 3.

<sup>1</sup> - Marc-André Lagrange, Op.cit,P 155.

تحرير الكونغو عودة المنظمات غير الحكومية و موظفي الإغاثة إلى كومندا هي الإمكانية الوحيدة بالنسبة للناشد لشرعنة تواجدهم في المنطقة و بالتالي استعادة الدور السياسي و الاقتصادي الذي كان لهم قبل سنة 1999.<sup>1</sup> وبعد رحيل قادة الميليشيات من منطقة اوبيانج باتجاه Kisangani للانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية FRADC - بألقاب تشريفية Titres honorifiques (المقصود هنا الرتب العسكرية)، تم تجاهل القادة السياسيين من طرف البعثة الأممية ومجلس الماي-الماي لبيني Beni، وإقصائهم من الإدارة الجديدة ولم يحصلوا على شيء لضمان مستقبلهم السياسي- العسكري. وبالنسبة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، التدخل الإنساني يعتبر مخاطرة إنسانية - عسكرية لكنه أسفر عن حصول التجمع على الاعتراف بالتواجد ودوره كفاعل سياسي في ايتوري بكومندا، أيضا هذا التدخل مكن الناقد من استعادة مكانتهم على المشهد السياسي والاقتصادي المحلي.

أما بالنسبة للمانحين الدوليين والبعثة الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذه التدخلات الإنسانية في المناطق غير المنزوعة السلاح (Non- démilitarisées) او ممنوعة على القبعات الزرق التدخل إدارة في استراتيجية إدارة التحول السياسي ففي حال RDC، هدف المجتمع الدولي هو النجاح في تنظيم انتخابات رئاسية وأية انتخابات لا يمكن اجرائها إلا في بلد مؤمن، هذا الأمن يتطلب حياد الجماعات المسلحة المتواجدة على التراب الكونغولي . وبالتالي فإن الحياد هو الموجه الأساس لبرنامج نزع السلاح وإيقاف التعبئة وإعادة الإدماج Le programme de désarmement, démobilisation et réinsertion، حيث وضع هذا البرنامج من قبل البعثة الأممية ويمول من طرف OFDA والهدف المتوخي من قبل المانحين من خلال هذه المساعدات هو على الأقل إدامة

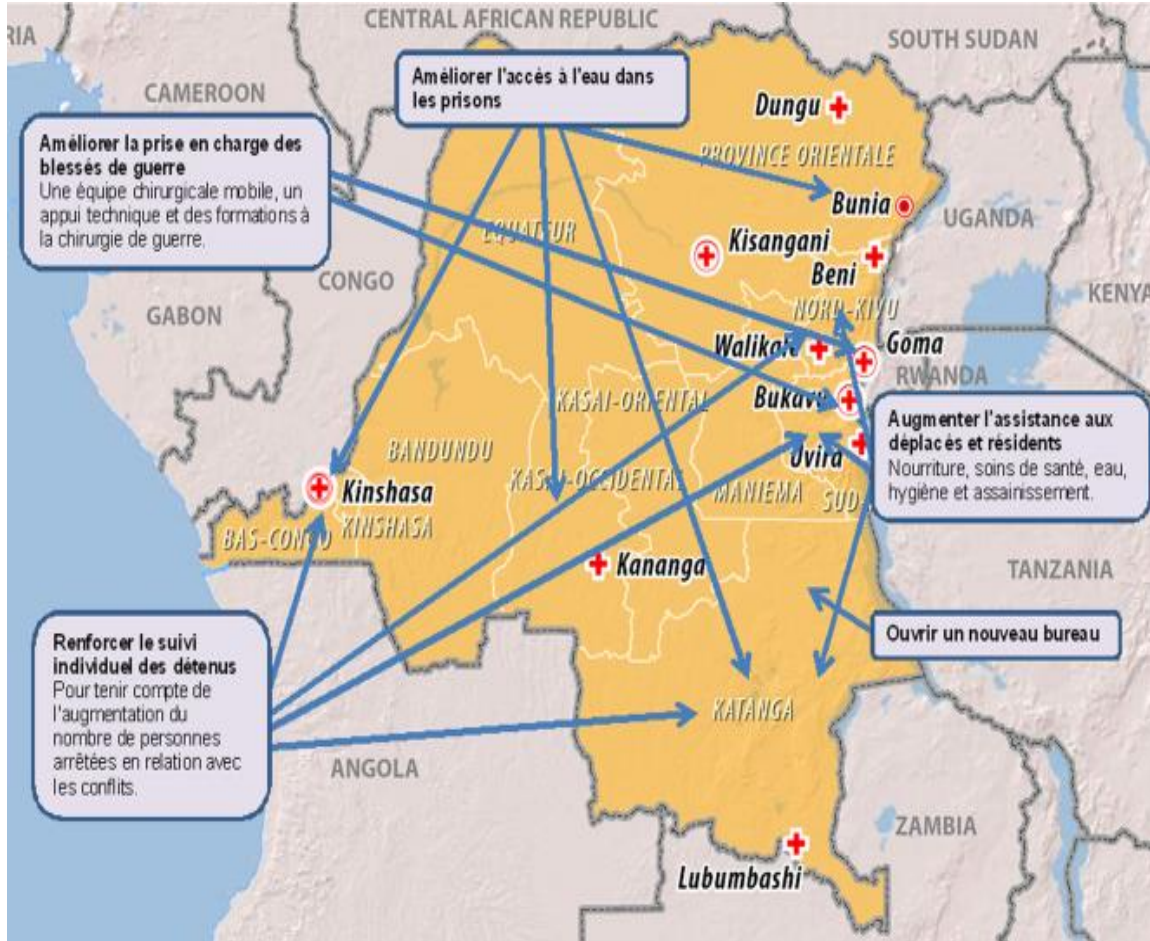
الأنشطة التنموية. نهاية سنة 2003، كان الهدف المعلن في إيتوري من قبل البعثة الأممية - التي فقدت المصداقية على اثر احداث 7 ماي سنة 2004 هو إعادة السكان النازحين من المنطقة باتجاه شمال كيفو قبل جويلية 2004، ولقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الممولان الرئيسيان للبعثة الأممية إلى دعم نشاط البعثة في مقاطعة ايتوري.

<sup>1</sup> - Idem.

تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

وعندما تمول المنظمات الإنسانية الدولية ( OFDA,ECHO,CCR... ) تدخلا قصيرا باعتبار عمر برنامج التدخل نادرا ما يتجاوز 6 اشهر، ويكون ممرکز في فضاءات تحت سيطرة المتمردين، الإعانة الإنسانية تصبح أداة إستراتيجية في يد المجموعة الدولية أكثر منها كأداة لخدمة السكان. فالتدخل لم يكن مصمما على أساس منطق الاستعجال الاستراتيجي La logique d'urgence stratégique، فكثافة العمل والنشاط الإنساني تهدف إلى ملئ الفراغ الجغرافي أو شغل فترة زمنية متوسطة في ظل إستراتيجية موسعة.

\* خريطة توضح العمليات الإنسانية لمنظمة الصليب الأحمر في RDC\* (رقم 15 )



المصدر : 2013 / www.ccr.fr/

في الواقع، الإعانة الإنسانية في RDC تراقب بطريقة مباشرة وذلك بسبب حالات الفشل المتعددة لهته الإستراتيجية وهذا ما سمته المجموعة الدولية القوات السلبية Les forces négatives، كما اعتبرت

تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

على أنها خطر يعمل على تغيير مسار التحول عن وجهته الصحيحة. كما حدث في كومندا واوبانج، وقد دفع الممولون للمقاتلين المحليين ضريبة لدفعهم للتعاون والمشاركة في مسار استتباب الأمن وتوطيد الاستقرار، أملين الوقاية من ظهور صراعات جديدة. وحتى إن كان هذا التعامل غير معن، فهو موجود في الواقع في علاقات المانحين/ المنظمات غير الحكومية، أحيانا معن غير سري وأحيانا أخرى ضمنى سري، وذلك حسب الظروف والأوضاع. ومنذ 11 سبتمبر 2001 انتقلت عمليات الإغاثة الإنسانية من أهداف مكافحة الفقر إلى أهداف الأمن والتدخلين الإنسانيين في اوبانج وكومندا يثبتان هته العلاقة الجديدة بين الإعانة والأمن.<sup>1</sup>

ولقد تزايد دور المجتمع الدولي في حرب الكونغو الثانية بشكل كبير وفعال أحسن مما كان عليه في سنة 1996 و1997 ويمكن تلخيصه في الجدول التالي :

الدولة / المنظمة	القرارات
منظمة الأمم المتحدة	<p>المراحل :</p> <p>-قامت بإرسال مراقبين دوليين بداية من أوت 1999 .</p> <p>-زيادة حجم البعثة الدولية في فيفري 2000</p> <p>- سحب القوات وإرسال قاعدة ديمقراطية لم يتم إنهاؤها بعد <u>قراراتها</u> :</p> <p>القرار رقم 1341: تضمن إرسال 2300 من قوات حفظ السلام الدولية لكن لم تضمن حماية المدنيين .</p> <p>- القرار رقم 1376: تضمن المطالبة بنزع</p>

1 -M.G.Bustelo, « Aide humanitaire après le 11 Septembre : un retour à la guerre froide ? ». Agence d'Information Solidaire, 2003, disponible au site d'Internet : [www.informationsolidaire.org](http://www.informationsolidaire.org).

تداعيات ورهانات داخلية وإقليمية

<p>السلام في "كينسانكني" والحفاظ على حرية الحركة في أنحاء الإقليم .</p> <p>- مع تصاعد الحرب الأهلية في ماي 2000 أصدر مجلس الأمن قرار طالب فيه المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالتحقيق في الوقائع القائمة ، و تم تقديم المساعدات للحكومة يقدر 800 مليون دولار أمريكي من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي .</p>	
<p>- اقتصر دورها على تقديم المساعدات الإنسانية في 2002 ضاعفتها مساعداتها إلى ثلاثة أضعاف ما قدمته عام 2001 لتصل إلى 80 مليون دولار، لبرنامج إصلاح القضاء .</p>	<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p>
<p>- أرسل الإتحاد الأوروبي مبعوثا خاصا إلى المنطقة وهو اجيلو Aldo Ajzelo ولقد أعربت فرنسا عن حيادها في البيان الصادر عن وزارة الخارجية الفرنسية في 25 أوت 1998 .</p> <p>- قدمت بلجيكا مساعدات للصحة والتعليم والبنية التحتية قدرها 180 مليون دولار ، وذلك عند زيادة رئيس وزرائها للكونغو الديمقراطية في جوان 2001 .</p> <p>- كما وافق مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي على منح 100 مليون دولار مساعدات للكونغو الديمقراطية .</p>	<p>الإتحاد الأوروبي</p>

- مارس 2001 تعهد رئيس المفوضية الأوروبية بدعم سياسي للرئيس "جوزيف كابيلا" سياسي شرط إنهاء الحرب الأهلية .	
---	--

المصدر: من إعداد الطالبة.(1999-2001)

لقد أدى نزاع 1998 في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تدهور وتردي الوضع الإنساني لكل الفواعل بما فيها السكان المحليين Les autochtones. ففي العاصمة كينشاسا وبعد الدعوة التي وجهها "كابيللا" لحكومته بالرد العنيف تعرض مئات من المدنيين التوتسي أو من أصول رواندية إلى مجازر على يد القوات الحكومية والأهالي الاصليين المتمثلين في الماي-الماي ومع بداية 1999 تم إحصاء مليون لاجئ في أفريقيا الوسطى جراء هذا النزاع.

ففي هذه الفترة تضاعف عدد النازحين ثلاث مرات منذ بداية أبريل 1999. وقد ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "HCR" بأن أكثر من 450 ألف نازح بـRDC من بينهم 40 ألف في "كاتنغا" التي تعرف مواجهات مسلحة، كذلك يوجد 50 ألف في "إيكواتور" "Equateur" بفعل فتح جبهة جديدة ل: "جان بيار ميمبا"<sup>1</sup> Jean Pierre Mbemba و20 ألف جنوب كيفو، كما نسجل أيضا بأن عدد الأشخاص الذين مستهم الحرب نظريا هو أقل مما هو عليه الأمر في دول البحيرات العظمى المجاورة للكونغو الديمقراطية (رواندا، بورندي، أوغندا). وحسب الإحصائيات التي قامت بها منظمات غير حكومية في شمال كيفو ترى بأن المجازر في هذا الإقليم مست أكثر من 5000 شخص بين 3 أوت 1998 وبداية مارس 1999، أما جمعية SOS لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية) أن المذابح كانت تتم كل لمدة 10 ساعات دون انقطاع، وأثناء هذا الوضع نجد جماعات مافياوية مرتبطة بمصالح خاص بالماس والكوبالت تمول مخيم أو معسكر على آخر وتؤمن له ما يكفيه من السلاح.<sup>2</sup> كما يعد استئناف القتال العرقي الذي يدور في إقليم "إيتوري" في الكونغو الديمقراطية منذ عام 1999 بين قبيلة "الهيما" ذات الاقلية و قبيلة "اللاندا" فإن الأغلبية في 2003، من أعنف المواجهات، حيث أدى إلى آلاف القتلى والجرحى المشردين والنازحين، مما دعي الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم أول

<sup>1</sup> - جان بيار ميمبا: كونغولي وطني مؤسس حركة تحرير الكونغو والمسؤول عن اللجنة المالية الاقتصادية.

<sup>2</sup> - Mehdi Aina, « Des racines conflictuelles », Cahier africain, N°03, 3ème trimestre, Bruxelles-Paris, Septembre 2003, P.P :9-10.

عملية لحفظ السلام خارج القارة الأوروبية تحت قيادة فرنسا، ويجري توجيه التهم إلى الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتهريب الأسلحة لفريق أو آخر. وأمام تضاعف عدد اللاجئين والنازحين جراء هذا النزاع أثبت لنا الفرضية القائلة: " أن الحرب هي كونغولية أكثر من كونها أنغولية، رواندية، بورندية وأوغندية".

## 5 التدخل الانساني ومبادرة السلام:

### 1- الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي:

بدأت مساعي هذه الجماعة في 09 نوفمبر 2008 على نشر فريق من الرؤساء بلاد دول الأعضاء عسكريين لتقييم العنف المتصاعدة في الكونغو، وتقييم الوضع العام ككل، وقد قررت أيضا في 08 ديسمبر 2012 نشر قوة الاحتياط فيها وذلك لتخفيف تأثير رواندا وأوغندا على الصراع في الكونغو وفي بداية جانفي 2013 قام المستشار العسكري للأمم المتحدة بزيارة للمنطقة في محاولة لتقريب جهود الأمم المتحدة مع الجهود الاقليمية الهادفة الى اعادة ترتيب الوضع الأمني في اقليم كيفو، وفي نفس الوقت تم اقتراح تكوين لواء للتدخل يتألف من قوات الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي ضمن اطار بعثة الأمم المتحدة (مونوسكو) لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### 2- المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى والاتفاق الاطاري في فيفري 2013:

عقب تمرد حركة 23 مارس والعنف المتصاعد في اقليم كيفو الشرقي وما حوله أصبح من الضروري معالجة هذا العنف<sup>1</sup> وقد استغل الرئيسي الكونغولي كابيلا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى. تم التوصل الى اتفاق سلام في 24 فيفري 2013 لعب فيه مجلس الأمن الدولي دور الوسيط بين رؤساء الدول (انغولا، بورندي، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، جنوب افريقيا، جنوب السودان، تنزانيا، اوغندا، زامبيا).

وخلص الاتفاق رسميا الى:

<sup>1</sup> - لوك أوبالا، جمهورية الكونغو الديمقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال. ترجمة: سيد جويلي، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أوت 2015.

✓ ضرورة تحقيق اطار من السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة.

✓ ضرورة ايجاد حل لمشكل العنف الجنسي ونزوح وتشريد السكان، ومختلف اشكال انتهاكات حقوق الانسان.

وقد حدد هذا الاتفاق الأدوار المترابطة والمستقلة للجهات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات العظمى وعلى المستوى الدولي وعلى المستوى الاقليمي، وعملت جمهورية الكونغو الديمقراطية على اجراء اصلاحات دستورية سياسية والتحول نحو اللامركزية، وتعهدت القوى الاقليمية باحترام وتعزيز سيادة دول المنطقة والتعاون فيما بينها.

## 2- دور الأمم المتحدة والدول الغربية في انهاء الحرب:

تعد بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (Monuc) وتعتبر من أكبر عمليات حفظ السلام في العالم حيث تجاوزت 20.000 فرداً، كلفت هذه البعثة بحماية المدنيين ومساعدتهم في إعادة اعمار الدولة، وقد قامت بدور أساسي في تنظيم ومراقبة انتخابات ديمقراطية والتي اجريت في 2006 في الكونغو الديمقراطية، كما شنت عدة عمليات عسكرية ضد مختلف الجماعات المتمردة. ووقعت 11 دولة افريقية على اطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو والمنطقة في اديسا بابا وذلك برعاية الأمم المتحدة وقد نص الاتفاق على:

- ✓ عدم التساهل مع الجماعات المسلحة (رفع الدعم المتقدم لها من أي دولة).
- ✓ عدم ايواء أو توفير الحماية لأي شخص متابع بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية.
- ✓ التعاون مع مبادرات العدالة الاقليمية. ويهدف تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، واتفاق لوساكا الموقع من قبل الأطراف المتحاربة على نشر قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في 1999، عملت هذه البعثة على نزع السلاح والاعادة الى الوطن وإعادة التطوين وإعادة الإدماج وتسهيل الانتخابات وحماية المواطنين المدنيين عام 2000. أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بنشر لواء التدخل في مارس 1999 المكون من 3000 شخص من القوات الأفريقية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

جاء في تقرير بعثة المونوسكو<sup>1</sup> (Monosco)\* إلى الأمم المتحدة أن هزيمة حركة M23 في نوفمبر 2013 لم يؤد إلى مكاسب كبيرة من حيث تحقيق الأمن والسلم خلال عام 2014 في إقليم كيفو، كما أن العملية العسكرية التي شنت ضد تحالف القوى الديمقراطية، أضعفت هذه الأخيرة لكنها لم تقض عليها، وباءت بالفشل العملية العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في 2014، ولم تقض الجهود المبذولة للتفاوض على نزع سلاح هذه الجماعة المسلحة الخاضعة للعقوبات، كذلك ساهمت العديد من الحركات المسلحة الكونغولية والأجنبية في إنكفاء حالة عدم الاستقرار السائدة في مقاطعات أورينوتال وكيفو وكاتانغا، كما لا تزال كل من "حركة تحالف القوى الديمقراطية" و"القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" و"حركة ندوما للدفاع عن الكونغو" وغيرها من الجماعات تقوم بتجنيد الأطفال وتدريبهم عام 2014، وقد تقننت هذه الجماعات في تعذيب السكان العزل بالتعذيب والاستعباد والعنف الجنسي والاعتصاب، ونفذت عدة عمليات قتل جماعية في إقليم بيني في كيفو الجنوبية، أما عن العمليات التي تخص اقتصاد الكونغو خصوصا فيما يخص المعادن التي تنتج فيها، فإن عمليات التهريب لازالت قائمة خصوصا، فيما يتعلق بالذهب والكوبالت والنحاس وكذلك العاج، ويتورط في هذا التهريب عناصر من الجيش الكونغولي مع الجماعات المسلحة والصيادين المحليين والعصابات الإثنية من خارج الكونغو الديمقراطية، كذلك تم استلام شحنات كبيرة من الأسلحة آتية من الصين عبر الحدود واختلاس بعضها من طرف الجيش الكونغولي وذلك عام 2013/2012 وهذا ما وسع مشاكل الكونغو. وقد كانت بعثة الأمم المتحدة قبل بادئ الأمر سنة 2010 لاستتباب الأمن ومساعدة وتدريب القوات المسلحة النظامية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والجدول التالية توضح مدى تعقد الحالة الكونغولية على واقع تحركات السكان نازحين أم لاجئين

اللاجئون و السكان النازحون في جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب المنطقة والمصدر (رقم 16)

### Réfugies et population déplacées en RDC pas région et pas origine

المركز Localisation	المصدر Origine	العدد Nombre
---------------------	----------------	--------------

1- التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلس الأمن الدولي (منظمة الأمم المتحدة)، عدد 2015/19، الصادر في 12 جانفي 2015، ص.ص 3، 4.

150	الكونغو برازافيل	كينشاسا Kinshasa
580	أنغولا، RCA	كينشاسا Kinshasa
4330	أوغندا	شمال كيفو Nord kivu
118.000	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
37.000	رواندا	شرق ووسط جمهورية الكونغو الديمقراطية
400	بورندي	Mabandaka ET Mabujimayi
50.550	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جنوب كيفو Sud kivu
12.000	بورندي	Uvira–Fizi
1.900	رواندا	شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
1.115	رواندا	Mabandaka ET Mabujimayi
200	جمهورية الكونغو الديمقراطية	Uvira
273	رواندا و بورندي	Shabunda
700	جمهورية الكونغو الديمقراطية	شمال كيفو Nord Kivu
10.000	جمهورية الكونغو الديمقراطية	المقاطعة الشرقية
25.000	أنغولا	Bas–Congo :P/Cabinda
500	أنغولا	Bas–Congo
50.000	أنغولا	كاتنغا Katanga

المصدر : من إعداد الطالبة

وقد خلصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين HCR في تقريرها لسنة 2015 بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مايلي:

اللاجئين	النازحين	العائدين	الأطفال	مجموع الشعب الكلي
327.000	245.500	78.585	8.187	660.272

المصدر: من إعداد الطالبة

## خلاصة الفصل الثالث

في الأخير يمكن القول بأن أزمة اللاجئين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أفرزت أكثر من 2,5 مليون لاجئ، وقد جعلت من هذه الدولة فسيفساء من الجماعات والإثبات المختلفة هذا ما أعطى للمسألة بعداً أكثر وذلك من خلال النزاع الاجتماعي الذي سببه تنامي وتفاعل القوى الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب السكان الأصليين في مواجهة ضعف السلطات المركزية في العاصمة، مع تداخل العامل المحرك وهو اللاجئين الروانديين -وتحولهم من حياة المخيمات إلى حياة المعسكرات- كطرق مباشرة في الصراع الكونغولي، كما لا ننسى أيضاً أن استمرار مخيمات اللاجئين في شرق الكونغو وفشل عمليات إعادة التوطين أو رفض إعادة التوطين والتدخل الإنساني، بالإضافة إلى تسليح هؤلاء اللاجئين يشكل خطراً دائماً على استقرار المنطقة من خلال إمكانية العودة إلى مواجهات مسلحة بين أطراف النزاع السابقة.

# استنتاجات الدراسة

### استنتاجات الدراسة:

على ضوء ما تقدم من هذه الدراسة، نصل إلى القول بأن ظاهرة اللجوء قديمة قدم الإنسان، حيث عرفتها مختلف الحضارات والأجيال، ومع مرور الزمن تفاقمت وزادت تعقيدا، وامتد نطاقها ليشمل غالبية دول العالم، لتصبح إما مصدرة أو منتجة للاجئين، وإما الاثنين معا، فضلا عن ذلك، ونتيجة التطورات التي شهدتها القرن الماضي، في مجال القواعد المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، فقد تأكد الارتباط الوثيق القائم بين نظام الملجأ وحماية حقوق الإنسان، ومن هنا أصبحت أزمة اللاجئين مسألة دولية ومن أعقد الازمات والمشاكل على المستوى العالمي، وتكمن خطورتها في ظل تزايد فقر الدول المضيفة، وتباطؤ المانحين والمساعدات الإنسانية في تقديم الدعم المادي، بحيث يقتضي على الدول التعاون فيما بينها من أجل مواجهتها والعمل على حلها أو على الأقل التخفيف من وطأة آثارها.

ويبدو موضوع الدراسة "أزمة اللاجئين في إفريقيا" موضوعا مثيرا تطرقنا فيه إلى تحديات هذه الأزمة سواء على دول الملجأ أو دول المنشأ، إذ قد يتحول اللاجئون إلى أطراف في النزاعات خصوصا في النزاعات العرقية والإثنية، من خلال تكوين الحركات التمردية والميليشيات المسلحة، وقد يتم توريث دول الملجأ في نزاعات وصراعات مع دول "المنشأ" هي في غنى عنها، وبالتالي اندلاع حروب أهلية وأخرى إقليمية مثل ما حدث في إقليم البحيرة الكبرى. كما يؤثر اللاجئون على دول الملجأ عن طريق تحول مخيمات إلى مراكز للعنف والآفات الاجتماعية وبؤر للتوترات تهدد الأمن والاستقرار في هذه الدول. كما أن موجات اللاجئين تؤدي إلى الزيادة الديمغرافية في دول الملجأ، هذا ما يؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث ينتشر الفقر والبطالة، ومنه الجريمة وتندهور الصحة العمومية وينعدم الانسجام الاجتماعي...

أما فيما يخص لاجئي الكوارث الطبيعية فلم تعدايات خطيرة على البيئة و"اللاجئين البيئيين على السواء، فقد ينجم عن الكوارث الطبيعية تصحر الأراضي والجفاف، وبالتالي انتشار المجاعة بسبب نقص الإنتاج واستفحال الأمراض البيئية في الملاجئ وتلوث مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي... كما يؤثر اللاجئون على البيئة بإتلاف الأراضي والنباتات والموارد الطبيعية والقضاء على كل أشكال الكائنات الحية الأخرى...

وفي نموذج دراستنا لحالة أزمة اللاجئين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تعتبر من أهم مناطق تمركز اللاجئين في إفريقيا، نستنتج ما يلي:

1- أن موجات اللاجئين في إقليم كيفو (شرق الكونغو الديمقراطية) قديمة جداً، تعود لما قبل الاستعمار الأوروبي، كما كان لهذا الأخير دور في هذه الموجات، حيث اشتغل اللاجئين عمال في المناجم، وتلتها موجات اللاجئين بسبب النزاعات العرقية والإبادات الإثنية التي ارتكبتها الهوتو في حق التونسي.

2- تعد منطقة الشرق الكونغو منطقة جذب واستقطاب للاجئين في آن واحد بحيث تعتبر منتجة للاجئين بسبب البيئة الداخلية غير المستقرة لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً، كما أنها منطقة مستقطبة للاجئين نتيجة للنزاعات الإثنية الحاصلة في دول الجوار، وأحسن مثال على ذلك المذبحة الرواندية سنة 1994.

3- تواجد اللاجئين في منطقة شرق الكونغو أفرز عدة انعكاسات وتداعيات خطيرة، تمثلت في شكلية الأرض والمواطنة، فالأولى تتعلق بالملكية والثانية تخص إثبات الهوية والجنسية في ظل تنامي قومية السكان الأصليين وفق مفهوم الساكن الأصلي.

4- صعوبة التدخل الإنساني في منطقة شرق الكونغو، وفي بعض الحالات يكون مستحيلاً، إذ أن المنطقة تعيش في نزاعات دائمة بين الجماعات والميليشيات المسلحة، خصوصاً أن من يشكلها هم اللاجئين وتورطهم في صراعات بين دول المنشأ ودول الملجأ لتؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي لهذه الدول.

5- إن المنطق الذي يحكم عدم تسوية النزاع الكونغولي وعدم تحقيق الاستقرار فيما هو تضارب لمصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية في المنطقة، وخصوصاً في إقليم كيفو، فإبقاء الوضع على ما هو عليه راجع إلى مصلحة هذه الدول وهو لعنة الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصراع الموارد فيها (الكوبالت، الماس، الذهب، النحاس...) الذي لا ينتهي.

إن موضوع أزمة اللاجئين في إفريقيا يطرح العديد من المخاوف، ليس فقط من الناحية الإنسانية، ولكن لتأثيره على قضايا السلام والأمن والاستقرار داخل القارة وعلى مستوى النظام الدولي

برمته، فأزمة اللاجئين في جوهرها ليست ظاهرة عرضية، وقضايا الصراع والنزوح واللاجئين تتشابه إلى حد كبير مع أزمة المواطن، وثمة تراث نظري كبير لشرح أسباب المشكلة بما في ذلك عوامل العرق، والإرث الاستعماري وفشل النخبة الوطنية في إصلاح الدولة الموروثة في العهد الاستعماري، وانتهاكات حقوق الإنسان ومنطق السيادة. ووفقا لما توصلت إليه فإن أزمة اللاجئين في إفريقيا، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا مرتبطة بأزمة الاندماج الوطني التي تعيشها العديد من دول القارة منذ الاستقلال والتي أخفقت نظم الحكم الإفريقية فيها.

لم تعالج الأسباب التقليدية المعروفة للهجرة والنزوح، بل زادت عليها عامل العولمة كمؤثر مهم في عملية التحولات السياسية والاقتصادية، وهذه التحولات فتحت اقتصاد السوق الحر، وكفت يد الدولة عن رعاية برامج التنمية على قلتها، فقضت على خدمات الصحة والتعليم ونظم الرعاية الاجتماعية، لأن أغلب دول القارة عندما خرجت من الاستعمار تبنت الاشتراكية، وبعد زوالها تمسكت بقضيتها السياسية وتخلت عنها اقتصاديا.

نصل في النهاية إلى الاستنتاجات التالية:

1- لقد شكل ملف اللاجئين عبء قابل للتوظيف Un fardeau instrementalisé أو الاستغلال في إدارة الرهانات السياسية بين دول الجوار، يتعمق في حدود الدول الفاشلة، وهذا تحدي بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحتى دول إقليم البحيرات العظمى، وهنا تبرز خطورة ملف اللاجئين في هذه المنطقة، إذ تحولوا إلى أداة نزاعية إقليمية بين الدول (RDC، رواندا، بورندي، أوغندا...) وتصفية حسابات سياسية (أصلها إثني وعرقي) عبرهم، وكذلك تأجيج الصراع بسبب الموارد الاقتصادية (مصالح الكبار في المنطقة)، وكذلك بسبب الغذاء والأراضي وفرص العمل، من خلال عسكرة اللاجئين.

2- المنطق الإثني ذو البعد الحضاري محدد رئيسي لأزمة اللاجئين في إقليم كيفو والمسؤول عن إدارة الرهانات السياسية الإقليمية في الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل.

3- بالرغم من الدور الإيجابي للمنظمات غير الحكومية في حل الصراع في شرق الكونغو، إلا أنها عملت على:

• تغذية اقتصاديات الحرب: تم اتهام العمليات الإنسانية في إقليم كيفو بدعم اقتصاد الحرب ومنه إطالة أمد الصراع، من خلال المساعدة المباشرة وغيرها، للمليشيات المسلحة إما بتدريبهم، (اللاجئين الهوتو الروانديين في مخيمات شرق الكونغو سنة 1994)، أو غض الطرف عن عمليات التهريب التي يقوم بها اللاجئون من المليشيات، بغرض تسهيل المهمات الإنسانية فيها. إضافة إلى إضفاء الشرعية على مثل هذه الجماعات من المتمردين والمجرمين بهدف مرور المساعدات الإنسانية ( منظمة سان إيجيديو San higidio )، كما لانسى إشكالية التمويل، فميزانية مثل هذه المنظمات هو من تمويل الدول الغربية الكبرى والتي لها مصلحة في إطالة الصراع ، بالتالي هي أداة لتنفيذ سياسات هذه الدول، وأيضا مشكل الحياد والتحيز الذي أصبح لصيقا بها.

في الأخير خلصت دراستنا إلى الإجابة على المشكلة البحثية التي أثارناها في البداية ، وتوصلنا إلى عمق الأثر الذي أحدثه اللاجئون في انهيار جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنه فشلها في عدم بناء السلم، ومنه تحقيق الاستقرار السياسي. كما أن البعد الإثني استخدم كذريعة لإطالة أمد الصراع وإدارة رهانات جيو-سياسية، وإقليمية بين الكونغو الديمقراطية وجوارها الإقليمي.

كما تحققت فرضيتان:

- أن أزمة اللاجئين عمقت من أزمة بناء الدولة في أفريقيا، وجذرت مفهوم "الدولة الفاشلة" فيها.

- يتم استغلال النزاعات الإثنية في أفريقيا لإدارة الرهانات السياسية الإقليمية، وكذا الدولية.

❖ والمقاربة الأكثر فعالية لتسوية أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية:

✓ متلازمة الأمن والتنمية.

✓ الإرادة و القيادة الرشيدة.

✓ فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

✓ التقطن للأدوار المهمة للخارج في لعبته.

ولأن اختيارنا لدراسة هكذا موضوع لم يكن اعتباطيا، بل لجملة من الدوافع تم ذكرها في البداية، لذلك نخلص في الأخير إلى جملة من الإسقاطات والرهانات المستقبلية بالنسبة للجزائر بهذا الشأن، باعتبار أن اللاجئين، المتواجدين في الجزائر، والمتوافدين عليها حديثا (السوريين، الليبيين، المالين، النيجيريين.....)، يشكلون حقيقة تهديدا نائما ومعزولا، إذا استمرت وتيرته على النحو الراهن، لاسيما في ظل ما تعانيه الجزائر على طول امتداد فضائها الجغرافي من أزمات وتهديدات أمنية لينة وصلبة في آن واحد، ولذلك قمنا بوضع مجموعة من الإسقاطات، التي من الممكن أن تعني الجزائر، بشكل أو بآخر، وهي:

➤ **التواصل الجغرافي Le contigüité<sup>1</sup>:** بحكم القرب والتواصل الجغرافي الذي كان في منطقة البحيرات العظمى، أدى الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية، إلى توترات إقليمية (سببها اللاجئين المقيمون في هذه المنطقة. و من هذا المنطلق، يمكن تعميم هذه الظاهرة إذا مأسقطنها على الجزائر وجوارها الإقليمي الملتهب على طول الحدود وجنوب الصحراء في مقدمتها : فشل الدولة في مالي وتبعاته على الجزائر، والأزمة الليبية التي لم تتضح معالمها بعد. ففي ظل هذا الوضع المريب بالنسبة للجزائر، فشرط التواصل الجغرافي كاف لحدوث الأسوأ.

➤ **القرب الإثنية La parenté ethnique:** تشكل عاملا أساسيا في تفسير وانتشار النزاعات الإثنية، فالولاءات القبلية والإثنية التي تتجاوز الحيز الجغرافي، والذي رسمه الاستعمار الأوروبي، لذلك عرفت أفريقيا موجات لجوء قديمة جدا. ويقوم اللاجئين الأفارقة بتحالفات إثنية عابرة للحدود ، والتخوف القائم بالنسبة للجزائر هو مطالبتهم بتسوية أوضاع بلادهم. فالتوارق يتوزعون على كل الساحل الأفريقي ومنه الجزائر. وقد عاد التوارق الذين كانوا يشكلون مرتزقة في نظام القذافي بعد سقوطه، إلى بلدانهم الأصلية مدججين بالأسلحة المتطورة ، وقد تورطت في أعمال عنف وضد الإنسانية في ليبيا، ومالي، كذلك تحالفوا مع الجماعات

---

1- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010، ص 84.

الإرهابية وبارونات الجريمة المنظمة في الصحراء الجزائرية وضلوعهم المشبوه في اعتداء تيقنتورين. وذلك في محاولة منهم إنشاء دولة لهم تضم كل توزيعتهم في بلدان المغرب والساحل الأفريقي.

### ➤ الصراعات السابقة *Les conflits passés* والمطالب الوجدوية *L'Irrédentisme*<sup>2</sup>:

هو عامل آخر لجر الجزائر إلى نزاعات بسبب اللاجئين الصحراويين في الجزائر وحتى اللاجئين السوريين والأفارقة، من خلال حالة الترشق السياسي - الإعلامي، بخصوص إدارة أزمة اللاجئين في الجزائر، وإمكانية استغلال الوضع لإدارة آلية تدفق اللاجئين، للضغط على البلد المجاور.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 84.

## قائمة الجداول والأشكال

رقم الصفحة	العنوان
21	مخطط يبين التوقعات المحتملة في زيادة عدد طالبي اللجوء (2011-2020) حسب اتفاقية جنيف لسنة 1951 (رقم 01)
34	خريطة طالبي اللجوء في العالم لسنة 2015 (رقم 02)
36	خريطة توضح الدول العشرة الأولى عالمياً في استقبال اللاجئين (رقم 03)
38	رسم بياني يمثل الدول العشرة الأولى في اللجوء بين المنشأ والملجأ رقم (04)
39	جدول يبين نوع اللاجئين و أصلهم في منطقة البحيرات العظمى و تزايد أعدادهم منذ 2013 إلى غاية 2015 حسب HCR (رقم 05)
47	خريطة التجاذبات والقوى المحركة والصراعات في أفريقيا (رقم 07)
51	خريطة أهم صراعات القارة الأفريقية (رقم 08)
52	خريطة الصراعات اللاجئين وعمليات السلام في أفريقيا (رقم 09)
59	دائرة بيانية توضح أهم الأمراض المتصدرة في قارة أفريقيا (رقم 10)
60	خريطة توضح تفشي مرض إيبولا في أفريقيا لسنة 2014 (رقم 11)
68	خريطة إقليم كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (رقم 12)
75	خريطة توضح تجاذبات السلطة وصراع الموارد في الزائير (رقم 13)
81	خريطة تبين غنى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد والمناطق التي تحت سيطرة نظام كابيلا ومنظمة يونيتا وكذلك التدخلات الأجنبية فيها (رقم 14)

102	خريطة توضح العمليات الإنسانية لمنظمة الصليب الأحمر في RDC (رقم 15)
109	اللاجئون و السكان النازحون في جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب المنطقة والمصدر (رقم 16)

## قائمة المختصرات:

AFDL	Le Rassemblement Congolais Pour La Démocratie	التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية
MLC	Le Mouvement De Libération Du Congo	الحركة التحررية للكونغو
UNAREL	L'Union Des Nationaliste Républicains Pour La Libération	اتحاد القومية الجمهوريين للتحرير
RDC	République démocratique du Congo	جمهورية الكونغو الديمقراطية
UNHCR	Le Haut-commissariat des Nations Unies Pour Les Réfugiés Du Bref	المفوضية السياسية التابعة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين
OUA	Organisation de L'Unité Africains	منظمة الوحدة الإفريقية
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency for Palestines Refugees in the near east	وكالة الأمم المتحدة لقوات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط
IRO	International Réfugier Organisations	منظمة اللاجئين العالمية
APC	Armées Populaire Congolais	الجيش الشعبي الكونغولي
FAZ	Force Armées Zairiennes	القوات العسكرية الزائيرية
FARDC	Force Armées De République Démocratique Du Congo	القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian affairs	تسيقية الإعانة الإنسانية للأمم المتحدة
FNL	Front National De Libération	الجبهة الوطنية للتحرير
FDD	Les Forces De Défendre De Démocratie	القوى من أجل الدفاع عن الديمقراطية
MIB	La Mission D'Immigration Des Banyarwanda	بعثة هجرة التيار الرواندي
MONUC	Mission de l'Organisation des Nations Unies du Congo	بعثة الأمم المتحدة لخط السلام في الكونغو
EX_FAR	EX Forces Armées Rwandaises	قوات الجيش الرواندي السابقة
SADEC	Southern African Development Community	مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، القانون الدولي العام، الطبعة 2، دار هومة، الجزائر، 2006.
2. بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (دراسات مترجمة 38)، ط1، 2009.
3. مسعد عبد الرحمان زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
4. سال آليون، أفريقيا 2025 أي مستقبل؟. الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2004
5. علي صبح ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 - 1995. الطبعة الثانية، دار المنهل، بيروت، 2006.

II. المجلات والدوريات المتخصصة:

1. أحمد إبراهيم محمود، "الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا: التدخل الدولي في الصومال ورواندا". مجلة السياسة الدولية، العدد 7، 1994.
2. أنتوني مورلاند، "لاجئو جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدود الحلول الدائمة"، مجلة إيرين على الرابط: <http://www.irinnews.org/ar/report/4401>
3. عرفات جمال، "المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء طويلة الأجل في أفريقيا". نشرة الهجرة القسرية، العدد 25، 2005.

### III. الوثائق والإتفاقيات الدولية:

4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
5. إتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين 1951.
6. الروتكول الخاص بوضع اللاجئين 1967.
7. الإتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا 1969.
8. وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان في أفريقيا 1994.
9. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي، "كيفية إنجاز تطبيق إتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا": دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الإتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإتحاد الأفريقي جويلية 2011

### IV. الموسوعات باللغة العربية:

10. مسعود الخوند ، *الموسوعة التاريخية الجغرافية*. الجزء الثامن، الطبعة الثالثة، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان 2005.

### V. التقارير:

11. محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006. مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.
16. التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلس الأمن الدولي (منظمة الأمم المتحدة)، عدد 2015/19، الصادر في 12 جانفي 2015

### V. الدراسات والمواد المنشورة وغير المنشورة:

17. برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، 1982.

18. فريدة حموم ، الأمن الإنساني ،مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة

الجزائر، 2004.

19. سميرة بوسطيلة ،الأمن البيئي، مقارنة الامن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة

الجزائر -3- سنة 2013.

20 . سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية

الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية و العلاقات

الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010

21 .لوك أوبالا، جمهورية الكونغو الديمقراطية:البحث عن سلام بعيد المنال. ترجمة: سيد

جويلي، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أوت 2015.

### المواقع الإلكترونية:

22. أديب عبد السلام، المديونية الخارجية والعولمة. 2002، من الموقع الإلكتروني:

[www.adib@db.mfie.gov.ma](http://www.adib@db.mfie.gov.ma)

23. راوية توفيق ، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح وسبل المواجهة"،

مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004، من الموقع الإلكتروني:

[www.albayan\\_magazine.com/qiraat/01/90.html](http://www.albayan_magazine.com/qiraat/01/90.html)

24. هالة جمال ثابت ، "الفقر في إفريقيا... خصوصيته واستراتيجية اختزاله"، مجلة

قراءات إفريقية، العدد 02،سبتمبر 2005، من الموقع الإلكتروني: [www.albayan\\_](http://www.albayan_magazine.com/qiraat/02/91.html)

[magazine.com/qiraat/02/91.html](http://magazine.com/qiraat/02/91.html)

25. حمدي حسن عبد الرحمان، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب

والأنماط وآفاق المستقبل". القاهرة، 2005، من الموقع الإلكتروني:

[www.islamonline.com](http://www.islamonline.com)

22. - خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الامن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن 21".  
شبكة إمارات نيوز، قسم الدراسات، على الرابط الإلكتروني: <http://www.Emasc.com/content.asp>.
23. - شاهيناز العقباوي "بسبب الحروب والصراعات والظلم الاجتماعي إفريقيا القارة المنكوبة باللاجئين" الأهرام العربي، نشر بتاريخ: 2017/02/18 من موقع: [ARABI.AHRAM.ORG.EG./NEWS/106037.ASPX](http://ARABI.AHRAM.ORG.EG./NEWS/106037.ASPX)
24. عباس محمد زهير، البيئة مسؤولة عن ربع أمراض العالم. أوت 2007، من الموقع الإلكتروني:  
<http://jabalah.net/modules/news/news/article.php?story=2438>
25. فرح المبشر أبوبكر، "حمى الملاريا في إفريقيا... الواقع والتشخيص والعلاج".  
مجلة قراءات إفريقية، العدد 02، سبتمبر 2005، من الموقع الإلكتروني:  
[www.albayan\\_magazine.com/qiraat/02/92.html](http://www.albayan_magazine.com/qiraat/02/92.html)
26. مجهول، "اتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا تدخل حيز التنفيذ"، نيروبي، 6/12/2012، من موقع:  
[www.irinnews.org/ar:report/3405](http://www.irinnews.org/ar:report/3405)
27. محند برقوق، "الأمّن الإنساني مقارنة إيتمو-معرفية"، من موقع الأستاذ برقوق: <http://berkouk-mhand.yolasite.com>
28. منى عبد الفتاح، "أزمة البحيرات العظمى والتهديد الإقليمي". الجزيرة، على الرابط الإلكتروني: <http://rawabetcenter.com/archives/7475>
29. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الموقع: [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)
30. منظمة التغذية العالمية، تقرير الدورة 29 للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2003، من الموقع:  
<http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/006/1/8936A/Y8936A0>
31. - منظمة العفو الدولية، "كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا". مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014.

32. BBC عربي: "الأمم المتحدة: عدد اللاجئين في العالم وصل أكثر من 65 مليون"،

نشر بتاريخ 20 جوان 2016 من موقع: [www.bbc.com/arabic/nord](http://www.bbc.com/arabic/nord)

[news/2016/06/160619-un/refugee-number-record15](http://news/2016/06/160619-un/refugee-number-record15)

level

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Barry Buzan, *People ,States, and Fear : The National Security Problem in International Relations*, Whaet Sheaf Books, in Great Britain in 1983.
- 2- La Direction du Développement et la Coopération, « **Prévention et Règlement des Conflits** ». DDC, Genève, 2003.
- 3- Micheal Fleshmen, L'Afrique face aux changements climatiques. **Afrique Renouveau**, N°2, Juillet 2007.
- 4- Philippe Hugon, **Géopolitique de l'Afrique**. Edition Sedes, Belgique, 2007.
- 5- Tshiyembe.W? « L'ex- Zaïre convoite Par ses voisins ambition rivales dans l'Afrique des grands lacs ». **Le monde diplomatique**, année 6, N°558, Janviers 1999.

1. المجلات والدوريات المتخصصة:

- 6- CheikhYérim Seck , « RD Congo présumé comptable ». **Jeune Afrique**, Année 43, N°2180- 2181, Novembre 2002.
- 7- Etienne Rusamira. « Mouvements de Réfugies en Afrique Centrale et dans la régions des grands lacs ». **Migration société**. Vol 14. N°83. Montréal 2002.
- 8- Jean Claude William, « Trajectoires de la démocratie, gouvernance : concepts de base pour l'analyse ». **Cahiers africains** , N° 23-24, Bruxelles- Paris institut africains /CEDAF- L'Harmattan 1996.
- 9- Mafikiri Tsongo, Paul Mathieu, « enjeux fonciers, déplacement de population et escalades conflictuelles ( 1930-1995) ». **Cahiers africains**, N° 38-40, Bruxelles-Paris, institut africain, CEDAF- L'Harmattan, 1999.

- 10- Marc-André Lagrange, « Intervention humanitaire en zone miliciennes : deux expériences congolaises ». **Revue Afrique contemporaine**, N°215, 2005.
- 11- Mehdi Aina, « Des racines conflictuelles », **Cahier africain**, N°03, 3éme trimestre, Bruxelles-Paris, Septembre 2003.
- 12- Paul Mathieu, P.J.Laurent, A.Mafikiri, Tosongo, S.Mugangu, « cohabitation imposées et tensions politique au Nord-Kivu, 1939-1994 : une trajectoire conflictuelle ». **Cahiers africains**, N°42, Paris, 1999.
- 13- Roland Pourtier, « Afrique des grands lacs-Congo : la guerre est-elle fatale ? ». **Questions internationales**, N°05, Janvier- Février, 2004.

II. الوثائق والاتفاقيات الدولية:

- 14- Statut du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés , article1.

III. التقارير:

- 15- IPU, Refugee Protection : **A guide to international refugee law**. Geneva, IPU and UNCHR, 2001.
- 16- OCHA, Rapport mensuel Novembre. OCHA Kisangani, 2003
- 17- UNCTAD, **Unctad annual report 2000**. Geneva, 2001.

IV. المواقع الإلكترونية:

- 18- Deborah .E.Anker, « Refugee Law, Gender band the Human Rights Paradigme » **Harvard human lights journal**, volume 15 spring 2002. available at : <http://www.law.harvard.edu/students/orgs/hrj/iss15/anker.shtml>
- 19- Erika Feller, Volker Türk and Frances Nicholson, **Refugee Protection in International Law**. Cambridge University Press, 2003, Pxxvii. Available at website : [http://assets.cambridge.org/97805218/25740/toc/978052182740\\_Toc.pdf](http://assets.cambridge.org/97805218/25740/toc/978052182740_Toc.pdf)
- 20- Inconnu « les violences en Afrique Sub-saharienne ».2008, disponible du site d'internet : [www.Monde-diplomatique.fr](http://www.Monde-diplomatique.fr)

- 21- Jean.Baptiste.B. « Le Coltan, métalSanglant dans nos téléphones ». Conso Globe, le 9/9/2012 à 15h34 M du site : [www.Consoglobe.com/coltan\\_metal](http://www.Consoglobe.com/coltan_metal)
- 22- Mathias Elonge Osako, «la vrais nature des conflits dans les grands lacs », 2004, disponible du site d'Internet : [www.ethnonet-africa.org](http://www.ethnonet-africa.org)
- 23- M.G.Bustelo, « **Aide humanitaire après le 11 Septembre : un retour à la guerre froide ?** ». Agence d'Information Solidaire, 2003, disponible au site d'Internet : [www.informationsolidaire.org](http://www.informationsolidaire.org)
- 24- Patrick Chabal et Jean Pascal Daloz, *L'Afrique est partie, du désordre comme instrument politique*. Edition Economica ,Paris, 1998.
- 25- Roland portier , « Migration et conflits en Afrique » le 2008 disponible au site d'Internet : <http://www/CRR- Doc/.htm>
- 26- UNEP, les changements environnementaux changent l'Atlas de l'Afrique. UNEP, 2008, disponible au site d'Internet : [www.unep.org/dewa/africa/AfricaAtlas/PR/Africa\\_Atlas\\_press\\_release\\_FINAL\\_F](http://www.unep.org/dewa/africa/AfricaAtlas/PR/Africa_Atlas_press_release_FINAL_F)
- 27- UNHCR, 2008, disponible au site d'Internet : <http://www.unhcr.fr/cgi-bin./taxis/basics>

## فهرس المحتويات

مقدمة.....	ص02
الفصل الأول: اللاجئين في العالم: مقارنة مفاهيمية، قانونية وانسانية.	
مقدمة الفصل الأول.....	ص14
المبحث الأول: مفهوم "اللاجئ" في المواثيق الدولية و الاقليمية .	
- مفهوم اللاجئ.....	ص15
- حقوق وواجبات اللاجئين.....	ص18
- المواثيق الدولية و الاقليمية لحماية اللاجئين.....	ص20
- الأدوات القانونية الدولية لحماية اللاجئين.....	ص20
- اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.....	ص21
- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967.....	ص22
- إعلان اللجوء الإقليمي.....	ص24
ثانيا: الأدوات القانونية الإقليمية لحماية اللاجئين.....	
- الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا	
.....	ص26
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن النازحين داخليا(اتفاقية كمبالا)	
.....	ص26
- الإعلان الأوروبي بشأن الملجأ الإقليمي.....	ص28
- إعلان قرطا جنة.....	ص28
- مبادئ بانكوك.....	ص29
المبحث الثاني: مقارنة الأمن الإنساني لإدارة أزمة اللاجئين	
.....	ص32
المبحث الثالث: رصد عالمي لواقع اللاجئين في العالم.....	
.....	ص35
خلاصة الفصل الأول.....	
.....	ص43

الفصل الثاني: تحديات أزمة اللاجئين في إفريقيا.

مقدمة الفصل الثاني ..... ص45.

المبحث الأول: التحديات السياسية-الأمنية لأزمة اللاجئين في إفريقيا.....ص46.

-التحديات السياسية- الأمنية على دول المنشأ.....ص46.

- في حالة عدم العودة.....ص46.

- في حالة العودة.....ص48.

- التحديات السياسية- الأمنية على دول الملجأ.....ص49.

المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية- الاقتصادية لأزمة اللاجئين في إفريقيا.

-التحديات الاجتماعية والاقتصادية على دول المنشأ.....ص53.

-التحديات الاجتماعية والاقتصادية على دول الملجأ.....ص54.

المبحث الثالث: التحديات البيئية على دول المنشأ.....ص57.

-التحديات البيئية على دول المنشأ.....ص57.

-التحديات البيئية على دول الملجأ.....ص57.

خلاصة الفصل الثاني ..... ص62.

الفصل الثالث: أزمة اللاجئين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: تداعيات و رهانات

داخلية وإقليمية.

مقدمة الفصل الثالث ..... ص64.

المبحث الأول: تشخيص البنية العامة للاجئين في شرق الكونغو (إقليم كيفو kivu)

- التعريف بمنطقة شرق الكونغو (إقليم كيفو)..... ص 64

- موجة اللجوء في منطقة شرق الكونغو..... ص65

- أسباب اللجوء في منطقة شرق الكونغو..... ص68

المبحث الثاني: تداعيات أزمة اللاجئين في شرق الكونغو الديمقراطية ص73.

-إشكالية المواطنة(الجنسية)..... ص73

-إشكالية الأرض (الأمن العقاري).....ص77.

-تداعيات جيوسياسية، وإقليمية مرتبطة بأزمة اللاجئين في شرق الكونغو..... ص82.

المبحث الثالث: النزاع شرق الكونغو: الرهانات السياسية والإقليمية..... ص84.

- النزاع الكونغولي ..... ص85.
- الوضع السياسي قبل اندلاع التمرد.....ص85.
- اندلاع التمرد المسلح.....ص88.
- تدخل القوى الإقليمية في النزاع الكونغولي .....ص90.
- الصراع على الموارد وأثره على التجاذبات السياسية-الأمنية في جمهورية الكونغو..ص93.
- المبحث الرابع: آليات التدخل الإنساني في منطقة شرق الكونغو.....ص95.**
- ظروف التدخل ..... ص96.
- تجربة كومندا في إيتوري.....ص98.
- تجربة أوبيانج في إقليم بافوسد..... ص99.
- عمليات إنسانية في خدمة الأغراض السياسية.....ص100.
- التدخل الإنساني ومبادرة السلام.....ص106.
- الجماعة الألمانية للجنوب الإفريقي .....ص106.
- دور الأمم المتحدة و الدول الغربية في إنهاء الحرب.....ص107.
- خلاصة الفصل الثالث .....ص111.**
- استنتاجات الدراسة.....ص114.**
- فهرس الجداول والأشكال.....ص121.**
- قائمة المختصرات.....ص123.**

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.

ملخص الدراسة.

## ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة أزمة اللاجئين في أفريقيا : شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، وذلك من الفترة الممتدة من النزاع الكونغولي منذ 1996 إلى يومنا هذا ،وهي الفترة التي تميزت بكثرة النزاعات الإثنية وانتشارها في القارة الافريقية. وتضاف أزمة اللاجئين في أفريقيا إلى الأزمات التي تعاني منها منذ استقلالها إلى اليوم، والمتمثلة في أزمة الشرعية والمشروعية، المشاركة السياسية ،التخلف،التممية،التبعية،التغلغل والهوية إلخ.....كما أن أزمة اللاجئين تفرز بدورها العديد من التهديدات اللاتمائية ،بل أصبحت لصيقة بها ومتحالفة معها مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة بكل أشكالها،التهريب .وقد شكل اللاجئين في منطقة البحيرات العظمى عموما، وفي شرق الكونغو الديمقراطية بشكل أخص، تهديدا كبيرا على الاستقرار الإقليمي للمنطقة عن طريق مطالبتهم بالاندماج في المجتمعات المحلية التي تستضيفهم ، وكذا عن طريق تأجيج الصراع والتنافس على الموارد ومنه عدم التوصل إلى تسوية حقيقية وشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية .

وقد ساهمت الرهانات الإقليمية في البحيرات الكبرى،في تأجيج ملف اللاجئين والنزاعات الإثنية،خدمة لأغراض سلطوية واقتصادية،ويزيد من تعقيد هذه المعادلة واقع "الدولة الفاشلة"،الذي تتميز به الأنظمة السياسية في إفريقيا،باعتبارها عرضة للاختراقات الإقليمية والدولية.

### Résumé:

Cette étude porte sur la crise des réfugiés en Afrique: étude de cas de la République démocratique du Congo. la période ( 1994 ), a été marquée par le génocide rwandais (1million de morts en 100 jours),suivi de conflits intra et interethniques fréquents (à partir de 1996)dans cette région des Grands lacs où les frontières coloniales ont été tracées au hasard, sans prise en compte des groupes ethniques, dispersés aux frontières des pays limitrophes : RDC, le Rwanda ,Burundi et l'Ouganda, ce qui attise des conflits ethniques régionaux aux répercussions humanitaires dramatiques, au nord Kivu(province nord est de la RDC) . Tueries, famine, maladies, crise de la légitimité politique, sous-développement, instrumentalisation politique du « drame des réfugiés » à enjeux intra-étatiques et régionaux.

Le défi de la crise des réfugiés en Afrique, est accentuée par la déliquescence des régimes politiques défailants, à la limite de « failed states » qui rongent les systèmes politiques africains.

## **Abstract**

This study addresses the refugee crisis in Africa: the eastern part of the Democratic Republic of the Congo as a model, from the period of the Congolese conflict since 1996 to the present. This period is characterized by the large number of ethnic conflicts and their spread on the African continent. The refugee crisis in Africa adds to the crises that have plagued them since independence. Political crisis, political participation, underdevelopment, dependency, penetration, identity, etc.

Refugees in the Great Lakes region in general and in the eastern Democratic Republic of the Congo in particular have posed a major threat to the regional stability of the region by demanding that they be integrated into the region. To host them, as well as by fueling conflict and competing for resources, including the lack of a genuine and comprehensive settlement in the Democratic Republic of the Congo.

